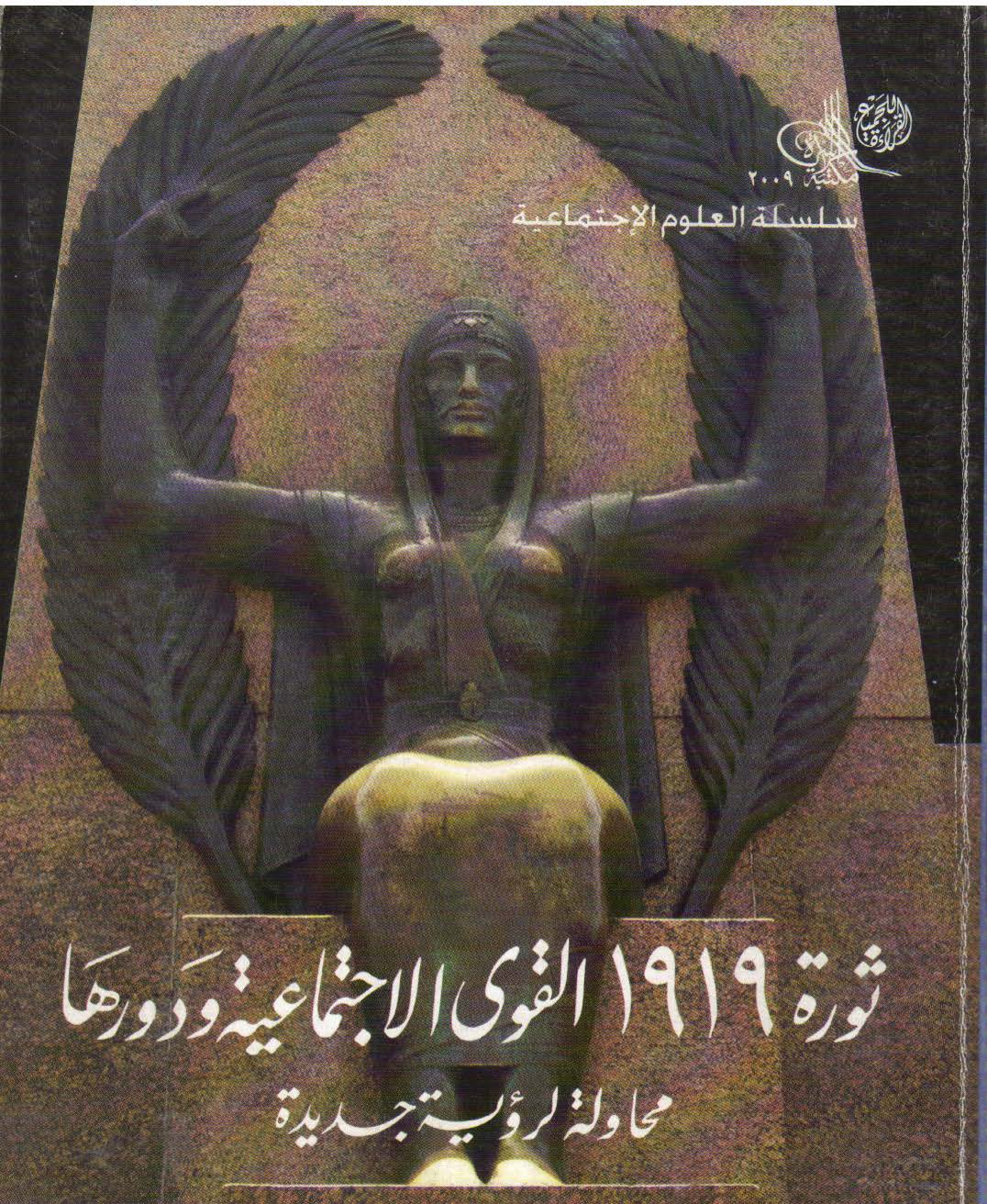

القراءة للجميع
مشروع
٢٠٠٩
سلسلة العلوم الإجتماعية

ثورة ١٩١٩ القوى الاجتماعية ودورها

محاولة لرؤية جديدة

دكتور رفعت السعيد

الهيئة المصرية العامة للكتاب

ثورة ١٩١٩
القوى الاجتماعية ودورها
محاولة لرؤية جديدة

برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف

د . مدحت متولى

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومى للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

ثورة ١٩١٩
القوى الاجتماعية ودورها
محاولة لرؤية جديدة

دكتور رفعت السعيد

لوحة الغلاف من أعمال الفنان: محمود مختار

السعيد ، رفعت .
ثورة ١٩١٩ القوى الاجتماعية ودورها: محاولة لرؤية جديدة / رفعت السعيد . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩.
١٧٦ ص ؛ ٢٠سم.
تدمك : ٤ - ٩٦٨ - ٤٢٠ - ٩٧٧ - ٩٧٨.
١ ـ مصر - تاريخ - العصر الحديث - ثورة ١٩١٩.
أ - العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٤٩٨٧ / ٢٠٠٩

I.S.B.N 978-977-420-968-4

ديوى ٩٦٢,٠٤٨

توطئة

انطلقت فعاليات الحملة القومية للقراءة للجميع فى دورتها التاسعة عشرة هذا العام تحت شعار «مصر السلام». هذا الشعار الذى ظلت السيدة الفاضلة سوزان مبارك تطرحه منذ بداية تنفيذ حلمها ليصير الكتاب زادًا متاحًا للجميع، وتصبح القراءة عادة لدى الأجيال الجديدة. لقد ظلت الدعوة للسلام تحلق فى فلك دورات المهرجان السابقة. فهى جزء من تاريخ مصر العريقة، التى بدأت الحضارة على أرضها، منذ وقّع رمسيس الثانى أول معاهدة سلام. لم يكن هناك حينئذ من يضاهيه تقدمًا أو قوة، ولكنه كان يُعلِّم العالم أن من شيم الأقوياء التوق إلى السلام.

لقد جوت فى النهر مياه كثيرة منذ حازت السيدة الفاضلة سوزان مبارك جائزة التسامح الدولى لعام ١٩٨٨ من الأكاديمية الأوروبية للعلوم والفنون التى جاء فى تقريرها «إن الأكاديمية منحت الجائزة للسيدة سوزان مبارك عرفانًا بدورها الكبير فى إذكاء روح التسامح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا، وتقديرًا لجهودها الجادة»، وأصبحت القراءة للجميع من أهم المشروعات الثقافية

العملاقة فى العالم العربى، وتم اتخاذه نموذجًا يحتذى به فى بلاد آخرى.

ومازالت مكتبة الأسرة، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، تقوم بدورها فى إعادة الروح إلى الكتاب كمصدر مهم وخالد للمعرفة فى زمن تزحف فيه مصادر الميديا المختلفة. فالكتاب هو الجسر الراسخ الذى يربط ذاكرة الأمة وتاريخها وإنجازاتها بأبنائها، وهو الفضاء الساحر الذى يلتقى به المثقفون والمفكرون والمبدعون بالأجيال المختلفة.

وتواصل مكتبة الأسرة هذا العام نشر أمهات الكتب، وستستكمل نشر تراث الأمة الإبداعى، وستعمل على ربط الكتاب بمصادر المعرفة الحديثة كالإنترنت، وعلى التوسع فى إصدار كتب الفنون المختلفة كالمسرح والموسيقى إيمانًا منها برسالة الفنون الرفيعة لتنمية وتطوير وتهذيب روح المجتمع، وحمايته من ضروب التعصب والكراهية والعنف الدخيلة عليه.

وتصدر مكتبة الأسرة هذا العام من خلال سلاسلها المختلفة.. الأدب والفكر العلوم الاجتماعية والعلوم والتكنولوجيا والفنون والمئويات والتراث وسلسلة الطفل، وستشكل هذه السلاسل بانوراما معرفية وتاريخية وعلمية وإبداعية وفكرية، وتمثل مرآة لاجتهادات الفلاسفة والشعراء والعلماء والمفكرين عبر قرون لتحقيق السلام للبشرية من خلال حلمهم الدائم بتحقيق الخير والعدل والجمال.

مكتبة الأسرة

٢٠٠٩

أن يغفل المؤرخ دور فرد أو أفراد فيما يكتبه عن الحدث التاريخى فإن كتابته تكون ناقصة، أما أن يغفل دور طبقة أو طبقات فإنه لا يكتب ما ينتمى إلى علم التاريخ.

الفصل الأول

عندما دخل الإنجليز مصر على بساط من خيانة كبار الملاك العقاريين الذين خانوا عرابى وثورته، وبدعم من الخليفة العثمانى الذى أعلن ان عرابى وجماعته مجموعة من العصاة مسانداً بذلك الإنجليز فى حربهم لاحتلال مصر، ظن الجميع ان مصر قد استكانت وانها لا أمل لها فى استقلال أو حرية إلا بعد زمن طويل.

والحقيقة أن اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر كان على عكس الجميع، وكان يتحسب من نهضة مصرية وشيكة. ولم يكن كرومر شاعراً بل سفاحاً لكنه مع ذلك وصف مصر وصفاً شعرياً رقيقا فقال: «إن مصر تذوب شوقاً للثورة».(١)

ولهذا بدأ كرومر ومبكراً جداً فى خطة تستهدف تقوية البناء الطبقى المعادى للثورة. ومن ثم فقد بدأ فى تعزيز طبقة كبار الملاك العقاريين التى أسماها طبقة أصحاب المصالح الحقيقية.

ولكى يتعزز الوجود الفعلى لهذه الطبقة كان من الضرورى منحها الغطاء القانونى اللازم لتثبيت حقوقها فى الملكية. وتتوالى الإجراءات.

– ديسمبر ١٨٨٣: صدر القانون المدنى الأهلى ليرسى دعائم الملكية فينص فى المادة الثامنة منه «تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام، وتعتبر فى حكم ذلك الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة».(٢)

– ١٨٨٩: حذف من القانون المدنى الأهلى شرط دفع المقابلة وأصبح المنتفع بالأرض مالكا لها ملكية تامة دون قيد أو شرط. (٣)

لكى كرومر لم يكتف بذلك بل وزع انعامات وهدايا عزز بها مكانة الملاك الكبار الذين خانوا الثورة العرابية. وعلى سبيل المثال منح كرومر سلطان باشا عشرة آلاف جنيه هدية مقابل ما حدث له من الضرر، والتعدى من العصاة على شخصه واقاربه وإتلاف موجوداته، ومقدار جسيم من مزروعاته» (٤).

وكرومر الذى أراد مصر مزرعة قطن لمصانع إنجلترا أقام الكثير من مشاريع الرى والصرف وعمل على استصلاح مساحات واسعة من الاراضى. وفى مديرية البحيرة وحدها زادت مساحة الاراضى المزروعة بنسبة ٣٦,٨٪ خلال الفترة من ١٨٩٣ وحتى ١٩٠١، وهكذا كان الأمر فى أماكن عديدة، لكن الأهم أن كل هذه الزيادات قد ذهبت إلى كبار الملاك وإلى شيوخ العرب فى أطراف البحيرة، وإلى الشركات العقارية التى كانت مملوكة أساساً للأجانب.

لكن كرومر الماكر يواصل خطته عن طريق آخر يحقق به هدفين: تقوية الطبقة التى أراد لها أن تكون درعاً للاحتلال، اما الهدف الآخر

فهو إضعاف نفوذ الخديو والأسرة المالكة عموما وذلك عن طريق بيع مساحات كبيرة من أملاك الدائرة السنية بحجة سداد ما عليها من ديون. وتوالت عمليات البيع هذه من ١٩٠٠ وحتى ١٩٠٦[٥].

وفى عام ١٩٠٠ بيع ٦٦٠,٠٠٠ فدان.. ومن ١٩٠١ وحتى ١٩٠٥ بيع ٢٢٤,٠٠٠ فدان، ثم أنجزت العملية ببيع ١٦٠,٠٠٠ فدان فى الفترة من أكتوبر ١٩٠٥ حتى مارس ١٩٠٦. [٦]، وكانت فرصة العمر لكبار الملاك وللمستثمرين العقاريين الأجانب فى وضع يدهم على أغلب الاراضى الزراعية المصرية. ويمكن القول بأن هذه الخطة التى اتبعها كرومر قد غيرت بالفعل من التركيب الطبقى المصرى.

ويتضح ذلك إلى حد ما من الجدول التالى:

نسبة المساحات التى تزيد على ٥٠ فدانا إلى المساحة الكلية.

السنة	النسبة
١٩٠١	٣٤,٤٪
١٩٠٦	٤٥,٦٪

والحقيقة أن هذه الطبقة كانت تكتنز أموالا وفيرة، بل كثيرا من كبار التجار قد تحولوا من الطريق الذى يقترب بهم من النمو الرأسمالى وتراجعوا إلى موقع كبار الملاك العقاريين. فالتجار وجدوا ان مشروعات الرى والصرف قد زادت من ريع الاراضى الزراعية. كما ان نمو استثماراتهم شبه الرأسمالية كان مهدداً فهناك منافسة التجار الأجانب الذين تحميهم الامتيازات الأجنبية، والذين يجيدون التعامل مع السوق الاجنبى استيراداً وتصديراً، وهناك المطاردات

المتأسلمة التى روجت لزعم أن التعامل مع البنوك وشركات التأمين حرام. وهناك كذلك إصرار كرومر على إغلاق أى طريق للنمو الرأسمالى أمام مصر (٧).

وثمة فقرات فى مذكرات محمد فريد توضح هذه الحقيقة. ففى مذكراته عن يوم ٢٣ فبراير ١٨٩٣ نقرأ: «أشيع ان جماعة من ذوات مصر وفى مقدمتهم البرنس حسين باشا عم الخديو ووحيد باشا يكن وعمر باشا مصطفى شرعوا فى انشاء شركة زراعية يكون رأسمالها ٢٥٠ ألف جنيه لشراء أراض من الدومين أو الدائرة السنية واستغلالها، وجعلها شركة مساهمة قيمة كل سهم عشرة جنيهات مصرية. وبلغت قيمة المبلغ المكتتب به ٢٠٠,٠٠٠ (٨)».

وانزعج كرومر فكتب محذراً فى تقريره عن أحوال مصر فى عام ١٩٠١ «أما فيما يخص أصحاب الأسهم من المصريين فإنى أغتنم هذه الفرصة لتكرار التحذير الذى قلته من قبل، وهو ان الذين يضيعون أموالهم فى الشركات يحسن بهم ان يتبصروا»(٩).

وفيما كان كرومر يغلق أبواب التطور الاقتصادى أمام رجاله من كبار الملاك المصريين فتح أبواب مصر على مصاريعها أمام المستثمرين الاجانب ويتضح ذلك من الجدول التالى:

تطور الاستثمارات الأجنبية بمصر [بالجنيه] (١٠)

السنة	الاستثمارات بالجنيه
١٨٩٠	٧,٣٢٦,٠٠٠
١٩٠٧	٨٧,١٧٦,٠٠٠
١٩١٤	١٠٠,١٥٢,٠٠٠

ولهذا كان الطريق الاقرب إلى مضاعفة الثراء أمام كبار الملاك وأيضا أمام كبار التجار هو شراء الاراضى الزراعية ومضاعفة ملكياتهم منها، ويروى كرومر فى أحد تقاريره «يجرى كنز المال فى مصر بدرجة لا يصدقها أوروبى. لقد بلغنى منذ قليل من الزمن أن ثريا مصرياً توفى عن تركة مقدارها ٨٠ر٠٠٠ جنيه «ذهب» مخبأة فى أقبيته. وبلغنى أيضا ان فلاحاً ميسور الحال اشترى ضيعة بنحو ٢٥٠,٠٠٠ جنيه، وبعد نصف ساعة من توقيعه على عقد المبايعة إذا بقطار من الحمير قد اقبل يحمل المال المطلوب وكان قد خبأه فى حديقته. (١١)

.. نحن إذن أمام عمليات اقتسام متوحش للثروة المصرية بين كبار الملاك العقاريين الذين نشأوا على وسادة من الدعم الاحتلالى والمستثمرين الاجانب الذين ركزوا نشاطهم أساسا فى مجال الملكيات العقارية والرهونات.

.. ومع نمو ملكيات الملاك نمت سطوتهم فى المجتمع. وفى الجمعية العمومية التى انتخبت عام ١٩١٣ كان الوضع كما يلى:

جدول

التوزيع الاجتماعى لأعضاء الجمعية العمومية (١٢)

الملاك	٤٩
المحامون	٨
التجار	٤
المهندسون	٣
رجال دين	١

أى ان كبار الملاك كانت لهم حوالى ٧٥ من المقاعد. وهو رقم يمتلك دلالة مهمة.

لكن كبار الملاك كانوا من ضيق الأفق والتخلف والفزع من أى تحرك جدى للنهوض بالوطن إلى درجة جعلت من وجودهم الاجتماعى والسياسى والوطنى عبئاً على مصر وليس رافعة لها. تمردوا أو حاولوا ولكن فى حدود محدودة جداً دفعت جورست المعتمد البريطانى إلى أن ينتقد أداءهم فى الجمعية العمومية قائلا فى أحد تقاريره: «صدر تقريرى السابق فى زمن حرج، والمظاهر العنيفة التى جرت ضد الانجليز على سبيل الجهالة والحماقة بلغت شدتها برفض الجمعية العمومية لمشروع قناة السويس بلا مناقشة حقيقية وقال «ان مجلس شورى القوانين أصبح أداة فى يد الحزب الوطنى الذى سعى إلى تهييجه ضد الإنجليز بما جعل المجلس يتخذ مما ناله من علو الشأن سلاحاً لمحاربة من منحه ذلك»(١٣).

ولكن، وما أن أظهر الإنجليز بعض التشدد حتى تراجع هؤلاء الكبار، تراجعوا بصورة مخزية ويكتب أحمد لطفى السيد القائد السياسى والمفكر النظرى لهذه الطبقة : «ما من علاج سريع لما تعانيه مصر» وأعلن صراحة «معارضته لهؤلاء السياسيين الذى يحرضون الجماهير على التحرك السريع فيقودونها بذلك إلى الفشل الذريع فليس من الممكن مقاومة الاحتلال ولا مقاومة الخديو»، ومن ثم لا سبيل هناك سوى طريق واحد للتقدم الحقيقى هو طريق التطوير التدريجى للعادات الجديدة وللاخلاقيات الجديدة للمجتمع (١٤)، ويعود لطفى السيد ليكتب فى فزع من نمو قوى معارضة طبقية

جديدة (مثقفو الطبقة الوسطى - العمال - الفلاحون - المفكرون الليبراليون والاشتراكيون)، يعود ليكتب فى رثائه لصديقه فتحى زغلول [قاضى مذبحة دنشواى] قائلا فى تباه «كان فتحى يؤمن بالتقدم على طريق التطور، وكان يكره الثورة حتى ولو كانت مجرد فكرة»(١٥)؟!

وهكذا نكس كبار الملاك العقاريين أعلامهم، واكتفوا بما نالوه من ثراء وجاه ونفوذ وتركوا مصر لأصحابها الحقيقيين.

واذا كان كبار الملاك قد نكسوا أعلامهم وحاولوا العيش فى كنف الاحتلال على أمل إحداث إصلاح يبدأ بالأسرة والاخلاق والعادات الجديدة ويرفض الثورة حتى ولو كانت فكرة. فإن مصر كانت تتنفس فكراً آخر ومواقف أخرى.

كانت هناك الطبقة الوسطى. لكن أى طبقة لا يمكنها ان تلعب دوراً يزيد على حجمها الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والجماهيرى، فالجماهير، التى ساندت عرابى ثم هزمت معه، والتى شاهدت الخيانات تلو الخيانات والتراجعات تلو التراجعات كانت مترددة ولا عيب فى ان نقول إنها كانت خائفة. وكان مصطفى كامل النموذج لإحدى فئات الطبقة الوسطى ولنقل شرائحها الدنيا. وقد حاول ان ينفخ فى رماد ما تبقى من الطاقة الوطنية ثم بدأ اليأس يتسلل إليه. حاول الاستناد إلى العثمانيين ونال منهم مالاً [أصدر به اللواء] ودعماً ورتبة الباشوية، لكنه ما لبث ان اكتشف تناقضاً خطيراً بين أن يكون «وطنياً» مصرياً وان يخضع لمطامع الخلافة العثمانية فى اعتبارها أن مصر هى مجرد جزء من الخلافة، وبعد

تردد كثير . وبعد كتاب لا يمكن تقبله اصدره محمد فريد بعنوان «تاريخ الدولة العلية». تنصل الحزب الوطنى من ولائه للدولة العثمانية ثم وبعد ان اكتشف ان تحالفه مع الخديو لم يمنحه شيئاً سوى عزله عن الجماهير. خاصة أن الخديو ما لبث أن إنحاز للإنجليز خوفاً على عرشه. وبعد ان مال إلى فرنسا متصوراً أنها قد تقف إلى جواره.

وبعد ان منحها قصيدة لا تستحقها وان كانت قد زادته عزلة عن شعبه..

أفرنسا يا من رفعت البلايا عن شعوب تهز ها ذكراك

انصرى مصر ان مصر بسوء تجتلى الخير من جميل رؤاك.

بعد ذلك كله اكتشف ان الفرنسيين كانوا يتلاعبون به. وبعد أن عاش مصطفى عزلة خانقة، تجسدت فى شاب متحمس وطنى وثورى ولا أحد يسانده. نجده يشكو فى رسالة منه إلى محمد فريد.

«أخى العزيز فريد، وصلنى خطابك الكريم وأنه لا يسعنى أن أشكر ودك الصادق النادر المثال فى مصر فهو تعزيتى عن هموم بلادى، وتسليتى عن قعود بنى وطنى عن إجابة ندائى والاجتماع حول راية الوطن. وأنه يحزننى حقا أن أرى الفرص مناسبة لخدمة الوطن ولا أحد غيرك من المصريين نصيراً يساعدنى على ذلك، فتجدنى أن تكلمت أو دعوت أتكلم كئيباً أسيفا وأنا عارف أنه ليس فى مصر من يساعدنى على القيام بالواجب وإكرام الضيف إن وافى.

اخى فريد سأسافر إلى برلين بالرغم من شدة كدرى من عدم وجود إرادة مشتركة بين من يريدون أو يدعون خدمة الوطن.. وما

على إلا الامتثال لإرادة الخالق جل شأنه الذى كأنه أراد أن أكون الوحيد فى خطتى، الفرد المطالب بالاستقلال» (١٦).

لكن مصطفى وقد تطهر من المساومة مع العثمانيين والخديو وفرنسا مالبث أن وجد نفسه محط مساندة عارمة من المصريين. مساندة منحته القوة لمزيد من التطهر. فوقف ليعلن على الملأ «رمانا الطاعنون بأننا نريد أن نخرج الانجليز من مصر لنعطيها لتركيا. وما هذه التهمة إلا تصريح بأن معرفتنا لحقوق الأمم وواجباتها لم ترشحنا إلا ان نكون عبيداً أرقاء، فليعلم أعداء مصر اننا نطلب لها الاستقلال ونطلب لها ذلك الاستقلال بأعلى أصواتنا وعلى مسمع من أمم الأرض كلها، وإننا إذا أخلصنا الود لأمة أو لدولة فإنما نفعل ذلك كغيرنا، ونتبع ناموس الطبيعة بأن من اتفقت مصالحهم يتجمعون ويتناصرون. إننا نعلن للملأ كله أن الحزب الوطنى مستقل عن كل الدول والحكومات والملوك والأمراء.

وفى مسرح زيزينيا بالإسكندرية وقف مصطفى كامل أمام ستمائة مصرى يتقدون وطنية وحماساً ليصب فى آذانهم أنغاما وطنية لعل مصر لم تسمع بها من قبل «بلادى بلادى لك حبى وفؤادى، لك حياتى ووجودى، لك روحى ونفسى، لك عقلى ولسانى، لك حبى وجنانى، فأنت أنت الحياة ولا حياة إلا بك مصر» ثم يقول «اننا لو تخطفنا الموت من هذه الديار واحداً بعد الآخر لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا كونوا أسعد حظاً منا، وليبارك الله فيكم ويجعل النصر على أيديكم، ويخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس».

وفى طريقه للعودة من الإسكندرية احتشد فى محطة الإسكندرية حوالى ثمانية آلاف شخص حاملين أعلامهم وقدموا له نيشانا من الفضة رسم على أحد وجهيه صورة النخيل المصرى ومسلة الثغر، وكتب على الوجه الآخر «برهان الإخلاص من أهالى الإسكندرية للوطنى الغيور مصطفى كامل» (١٧).

ولم يكتف مصطفى بذلك بل اشعل فى الجماهير حماس العداء لأعداء الوطن، وهكذا وجد الرجعيون والاحتلاليون من يرد عليهم ويعبىء الجماهير ضدهم. ويصرخ الشيخ جاويش فى اللواء مهاجما أصحاب جريدة «المقطم» التى كانت جريدة احتلالية بامتياز «لا كرامة لمأجور. فليخرس المقطم، ثم «ما بال هؤلاء الغرباء عن جميع الأوطان كلما رفع وطنى حر صوته فى شأن من شئون وطنه صاحوا بأنكر صوت ناقمين، وماحكوه طاعنين، وسخروا منه حاقدين، عرفت الأمة هؤلاء الاعداء الذين لا يهنأ لهم عيش إلا إذا ضاع لها حق. وعرفت صحيفتهم الصفراء بوقا للاحتلال يصوت فيها فتردد صداه، وآلة تديرها فتستدير. إلا فليخرس المقطم فإنه أصغر عند الأمة من أن تلقى له بالاً أو تقيم لحماقته وتضليله وزناً» (١٨) وتنبرى «اللواء» لتصب نيران الغضب الوطنى على جماعة كبار الملاك وحزبهم «حزب الأمة» وجريدتهم «الجريدة»، ونقرأ «ان سياسة الجريدة تدلنا على انها أشد الجرائد تعلقا بالاحتلال، وحسبنا قدحها فيمن استنكروا الاحتفال باللورد كرومر أعدى أعداء المصريين والطاعن على الإسلام والمسلمين» (١٩).

ثم توجه «العلم» [الحزب الوطنى] هجوماً ساحقاً على أحمد لطفى

السيد [رئيس حزب الأمة] «أى عدو بلاده، مكانك مكانك ايها الجبان فما لك بميادين تميتك صورتها وتصعقك ذكراها، فخير لك ان تحفر الارض بأظافرك، وأن تتردى فيها ثم أرطم رأسك بالحجارة حتى يخرج من دماغك ذلك المخ الذى كان سبب شقائك وأصل بلائك» (٢٠).

وحتى الخديو عندما تهادن مع الانجليز هاجموه، فعندما أدلى بحديث لجريدة «الديلى تلجراف» أيد فيه الاحتلال البريطانى هاجمته جريدة «ليتندار» [فرنسية أصدرها الحزب الوطنى] قائلاً: «إننا نصرح جهاراً بأن الخديو حر فى تفكيره، ولكن لا نقبل ان نكون مقيدين بهذا الكلام. إن مصر لا يمكن أن تحكم بواسطة الخديو فقط أو بواسطة المعتمد البريطانى أو بهما معاً، يجب أن تحكم مصر بمعرفة ابنائها.. لقد تكلم الخديو عن الازدهار المادى ولم يقل كلمة واحدة عن الازدهار الأدبى. ذلك لأنه لا يمكن تحقيقه إلا بواسطة إرادة الشعب المتمتع بكامل حقوقه (٢١).

لكن خطبة مسرح زيزينيا بالاسكندرية التى نسج فيها مصطفى كامل أنشودته المصرية كانت قريبة جداً من رحيله. وبرحيل مصطفى دخل الحزب الوطنى فى مرحلة صراعات عديدة بعضها أو بالدقة أقلها كان حول زعامة الحزب، لكن الخلاف الحقيقى كان حول هوية الحزب، فالشيخ جاويش انتهز رحيل مصطفى واستأسد مهاجماً جوهر فكرة الاستقلال لمصر منادياً بضرورة تبعيتها للخلافة الاسلامية وغلف ذلك بدعاوى متأسلمة تقول «إن تمزيق دولة الخلافة تمزيق للذات وأنه لا وطنية فى الاسلام». (٢٢). وقاوم محمد فريد هذا الاتجاه المدمر قائلاً «ان حب جاويش للدولة العثمانية أدى به

إلى نسيان مصر ومصالحها واصبح ينادى ان مصر للمسلمين وليس للمصريين، وقد وصلت به الحالة بأن ينصحنى بعدم حمل الدبوس الذى صنعناه فى جنيف والمكتوب عليه مصر للمصريين. والذى قررنا أن يكون شعار المصريين المخلصين. وقال إن منظره فى صدرى وصدر إخوانى يغيظ العثمانيين، كما تغيظهم محافظتى على قومية مصر» (٢٣) ويمضى فريد منددا بتأسلم جاويش «ان جاويش لم يزل يحارب فكرة الوطنية فى الاسلام وقال أخيراً فى برلين لأحمد بك أن يقلع عن فكرة الوطنية المصرية أو الجنسية المصرية قائلا انه لا وطنية فى الإسلام» (٢٤).

ومع ذلك استطاع الحزب ان يتحول تدريجيا إلى صوت لمصر أو بالدقة صوت طليعتها المثقفة الداعية للاستقلال. ونجح فى تحركات جماهيرية عديدة وأسس عديداً من الروابط ونقابة الصنائع اليدوية ومدارس الشعب الليلية ونادى طلبة المدارس العليا والجمعيات التعاونية. لكن قبضة الاحتلال القوية وهشاشة البنية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفئة، ونمو روح متشددة فى داخلها حاولت اتهام كل من يقبل التوظف فى الجهاز الادارى المصرى بأنه عميل للاحتلال بما ألجأ الكثيرين من شباب الحزب إلى الهجرة بحثا عن عمل. كل ذلك أحدث خللا فى أداء الحزب وفجأة تحول قادة العمل الوطنى المصرى إلى طيور مهاجرة. تركوا شعبا أحبهم وساندهم وضحى معهم ومن أجلهم وجماهير هتفت باسمهم وهاجروا.. فى البداية هاجر جاويش [أول المتأسلمين المحدثين] وبعدها بشهر هاجر فريد ثم كثيرون.. عبدالملك حمزة، إسماعيل كامل، عوض البحراوى، د.

أحمد طاهر وعشرات غيرهم . وانتقل مركز الكفاح الوطنى من شوارع القاهرة إلى مقاهى أوروبا. وما كان لشعب يسعى لحريته ان يقبل بذلك. لكن الاحتلال انتهز الفرصة لينقض على الكوادر الوسطى ونالوا من السجن والمطاردة ما أدى إلى تفتت الحزب.

وعزلة حزب كهذا عن الجماهير تدفع ما تبقى من كوادره إلى مزيد من التطرف، وكأنهم بذلك يستدعون العدو ليجهز عليهم. وتناثر ما تبقى من شباب الحزب فى عدة جمعيات سرية تهدف إلى الانتقام من الاحتلال وعملائه. «وبعد قيام ابراهيم الوردانى باغتيال بطرس باشا غالى كتب جورست فى تقريره عن أحوال مصر عام ١٩١٠ «ان التحقيق فى حادثة الوردانى قد أظهر أن الجمعيات السرية قد نمت نمواً يوجب الأسف» (٢٥)

وتتواصل عمليات الاغتيالات لتحصد مع كل منها مجموعة من شباب مصرى مخلص تركه قادته فى أرض معركة ملتهبة ليناضلوا فى الخارج.

ويذكر محمد فريد فى مذكراته بعضا من هذه الحوادث.

* فى سبتمبر ١٩١٢ - اطلعت فى جريدة لاجوست على خبر من مصر يقول بأنه قد ضبط بعض المواطنين فى الفيوم بتهمة تشكيل جمعية سرية بقصد استعمال الإرهاب.

* ٩ ابريل ١٩١٥ - نشرت الجرائد تلغرافا من مصر بأن شاباً مصريا أطلق الرصاص على البرنس حسين الخائن والضارب اسمه محمد خليل تاجر من المنصورة وقد حوكم أمام محكمة عسكرية وشنق رحمه الله.

* ٩ يوليو ١٩١٥ - قرأت فى الصحف أنه ألقيت قنبلة على البرنس حسين أثناء ذهابه إلى الصلاة ولكنها لم تنفجر وملقيها لم يقبض عليه بل فر من الأسطح بعد أن ألقاها من شباك حجرة استأجرها لهذا الغرض من شهرين.

* ٤ سبتمبر ١٩١٥ - قام شخص اسمه صالح أفندى بضرب عبداللطيف ابراهيم باشا بسكين فى رقبته قاصداً قتله وذلك على رصيف محطة مصر لكنه لم يمت ويظهر من الجرائد المصرية ان المعتدى قال إنه كان يريد قتله، وإن هناك اتفاقاً على قتل كل الوزراء.

ونتأمل أمرين مهمين. الأول أن فريد كان يتابع فقط هذه الحوادث عن طريق الصحف. ولعل هذه كانت محنته الحقيقية بعد أن غامر بالهجرة. لكن الشىء المهم هو أن فريد الذى لم يجد أى أخبار صحفية أخرى عن تحركات جماهيرية أو نضالية لم يجد بداً من ان يقنع نفسه بأن هذه الاغتيالات هى آخر ما تبقى من سبل النضال، ولهذا يكتب فى مذكراته «هذا المعتدى عمره ٣٥ عاما وهو صراف فى المالية. الجناية سياسية محضة وتدل على ان الافكار الإرهابية تسربت من الشبان المتهمين بالتهور إلى من هم أكبر منهم سناً. وتدل على ان التذمر والفكرة الثورية عمت أو ستعم قريباً جميع طبقات الأمة رغماً من الشدة التى تستعملها الحكومة فى حبس كل من تشم منه رائحة الميل إلى هذه الاعمال، وتتوالى الضربات وتنشر الاهرام فى ١٢ اغسطس ١٩١٥ خطابا مفتوحاً من محمود بك فهمى - سكرتير عام الحزب - يعلن فيه إنهاء علاقته بالحزب «الذى كان قد انتهى» (٢٦).

وتزداد عزلة القائد المهاجر. ولعل أشد الكلمات قسوة فى هذه الكتابة بل فى أى كتابة عن مصر هى ان أنقل هنا هذه العبارة التى كانت نهاية كفاح طويل مرير مجيد وشجاع.. ونقرأ ونتألم ألماً لا ينتهى، فقرة من مذكرات محمد فريد «اتضح لى من كثرة اتصالاتى ومساعى أنه لا أمل من جهة قيام الجامعة الاسلامية باسم الدين، ومن جهة أخرى لا أمل لنا فى ان تساعدنا المانيا ضد الترك لانهم محتاجون اليهم ولا يريدون أن يغضبوهم فى شىء ونحن فى مثل هذه الظروف نفضل بقاء الإنجليز والاتفاق معهم على أخذ الدستور ولو تدريجيا» (٢٧).

لكن مصر كانت موجودة وكانت تتحرك، وكانت تستعد وانما عبر قوى اجتماعية أخرى.

فمصر لم تفقد ذخيرتها من الثورة والثوار، والمثقفين الليبراليين الاحرار والمفكرين ذوى التوجه اليسارى والاشتراكى وكذلك الماركسى. فعلا كانت مصر وبرغم كل التراجعات «تذوب شوقا إلى الثورة».

والحقيقة أن مصر هذا الوطن العظيم كان ذاخراً بنشاط فكرى تقدمى ووطنى وليبرالى يثير الدهشة.

فالأفكار تنتقل سريعا. والمثقفون ينضجون أسرع.. وتتسامع الآذان المصرية المنصتة أحاديث مستنيرة عن تولستوى وداروين، برنارد شو، ماركس، أوين.

ويصدر فى مصر ذلك الزمان عديد وبلا حصر من كتب شديدة التميز.

* خليل غانم -الاقتصاد السياسى [١٨٧٩].
* رفله جرجس - أصول الاقتصاد السياسى [١٨٨٩].
* جيرفتس - الاقتصاد السياسى [ترجمة جمعية التعريب] [١٨٩٢]
* محمد حسين فهمى - مبادئ الاقتصادى السياسى [١٨٩٥].
* بول لوردا بوليه - الموجز فى علم الاقتصاد [ترجمة حافظ ابراهيم وخليل مطران] (٢٨).

ويكتب سلامة موسى كثيراً عن تولستوى الذى أصبح قريبا جدا من قلوب المصريين عبر مراسلاته الحميمة مع الشيخ محمد عبده، ويصدر كتابا عن نظرية داروين وآخر عن الاشتراكية ويترجم رواية الجريمة والعقاب لديستوفسكى. ويقدم طه حسن رسالة الدكتوراه فى «فلسفة ابن خلدون الاجتماعية».

وعبر كتابات شبلى شميل وسلامة موسى وفرح انطون تخوض الداروينية معركة ذات أبعاد عقلية وعلمية وتنويرية. ولكى ندرك مدى تأثيرها نقرأ ما كتبه عنها إسماعيل مظهر فى مقدمة كتابه «مذهب النشوء والارتقاء» «وإذا كنت مكباً على ترجمة كتاب أصل الأنواع والإطلاع على ما كتب فى مذهب النشوء، واستجماع مواد البحث فيه منذ أوائل ١٩٠٩.. حينذاك وقعت فى يدى نسخة من كتاب د. شبلى شميل «فلسفة النشوء والارتقاء» فأحدثت قراءتها فى ذهنى من الانقلاب والأثر ما تعجز الكلمات واللغة عن التعبير عنه أو وصفه فدلفت بقدمى إلى مفازة الآراء المادية»(٢٩). وتمضى قافلة التنوير فسلامة موسى يواصل كتاباته فى مجلة المستقبل عن أصل

الإنسان ويصدر فى ١٩٠٩ «مقدمة السوبرمان» ويترجم رسالة «جرانت آلين عن نشوء فكرة الله»(٣٠)

وتشتعل معارك فكرية حول التفكير العلمى وحول الاشتراكية فمن ناحية مصطفى حسنين المنصورى وسلامة موسى وشبلى شميل وفرح انطون ونقولا حداد.. ومن ناحية أخرى تحاول بقايا الرجعية خوض حرب ضد الأفكار الجديدة، ويتخذ الرجعيون من «جوستاف لوبون» ومعاداته للاشتراكية وللفكر العلمى إماما لهم ويبدأ فتحى زغلول (قاضى محكمة دنشواى) فى ترجمته، فترجم «روح الاجتماع» و«سر تطور الأمم» عام ١٩٠٩ ثم يواصل عادل زعيتر ترجمة كتب لوبون. التى كانت ذاخرة بهجوم شديد على الفكر الاشتراكى أتى فى عبارات مثل «لا حاجة لأن يكون الإنسان ضليعا فى علم النفس، ولا فى علم الاقتصاد ليعْرف أن العمل بالمبادئ الاشتراكية يفضى بالأمم إلى أرذل درك الانحطاط وآخر صور الاستبداد»(٣١)

لكن نزعة التقدم تتواصل حتى فى أساليب الكتابة ومناهج التفكير وصياغة الشعر والأدب.

ونقرأ لحافظ إبراهيم:

آن يا شعر أن تفك قيوداً

قيدتنا بها دعاة المحال

فارفعوا هذه الكمائم عنا

ودعونا نشم ريح الشمال

ومع الحرية والوطن وحق التعبير ترتفع رايات عديدة.

الشاعر مطران يصيح:

شردوا أخيارها بحراً وبراً
واقتلوا أحرارها حرا فحراً
إنما الصالح يبقى صالحا
آخر الدهر ويبقى الشر شراً
كسروا الأقلام هل تكسيرها
يمنع الأيدى أن تنقش صخرا
اقطعوا الأيدى هل تقطيعها
يمنع الأعين أن تنظر شذرا
اطفئوا الأعين هل اطفاؤها
يمنع الأنفاس أن تصعد زفراً
اخمدوا الأنفاس هذا جهدكم
وبه منجاتنا منكم فشكرا

بل إن خليل مطران ينحنى بكتاباته إلى منحى اجتماعى واضح.. فيكتب.

«فى مصر خطة تستهدف أن تخرج الصحف كما يخرج الكلب العقور من بيت صاحبه وفى فمه كمامة» ويقول : إن التقييد للأفكار لن يزيدها إلا قوة وانتشارا» ثم يقول شعراً

أن يجهل الشعب فالحكم الخليق به
حق العزيزين من وال وسلطان
أو يرشد الشعب يمسى الأمر فى يده
ولا اعتداد بأملاك وأعيان

أما ولى الدين يكن فيصرخ

بغال تسوس الأسد شر سياسة

ما ساس أسداً قبل ذاك بغال

لكن الأزمة الاقتصادية الحادة وزيادة معدلات الفقر والإفقار وانتشار البطالة مضافاً إليها قهر سلطة الاحتلال اطلقت شعراً من نوع جديد.

ففى عام ١٩١٤ وفى مظاهرة للعاطلين رفرفت فوقها أعلام حمراء ، ولافتات تقول «نريد خبزاً أو عملا» وقف الشاعر عبد الرحمن سالم صائحا

برح اليوم بالظهور الخفاء

فكلوا الأغنياء يا فقراء

امضغوهم وعلقوا الإثم فى

جيدى فهم بانتحارنا الاثماء

وأبلعوهم وكلكم مستعد

لابتلاع الأحجار لولا الحياء[٣٢]

أما الشاعر القروى فقد كتب قصيدة وجهها إلى «الأغنياء الجائرين» تقول:

مضى عصر النخاسة من زمان

ولاح على البرية غير شمسه

زمان كان فيه العبد يشقى

ليسعد قلب سيده بنخسه

لقد حان الزمان لوضع حد
لظلم المستبد وسحق رأسه[٣٣]

وهكذا تتوالى معارك فكرية ضد الظلم الاجتماعى وضد كبار الملاك ومع الحرية والديمقراطية والاشتراكية.

والكتابات فى هذا الصدد كثيرة جدا، لكننا سنكتفى بكتابة قد تثير الدهشة لأنها توحى بمدى تأثير التوجه الاشتراكى حتى على مفكر يمينى مثل عباس العقاد. الذى هاجم بشدة كتاب «سر تطور الأمم» لجوستاف لوبون. فالعقاد يهاجم تعنت لوبون ضد الاشتراكية ويقول «والكتاب بجملته حملة منكرة على المساواة والاشتراكية. وبحيث يخيل إليك أن لوبون يكتب عن المساواة بقلم شارل الأول أو لويس السادس عشر، وأنه يكتب عن الاشتراكية بإيعاز من روتشيلد أو روكفلر، فتراه ينعى على مبدأ المساواة، لكنك لا تعلم منه كيف يبرر عدم المساواة، وتراه يتشاءم من الاشتراكية كما يتشاءم الناس من نعيق البوم لا يعلمون لذلك التشاؤم سببا» [٣٤] ثم يمضى العقاد «والحقيقة أن نظام مجتمعنا الحاضر مشتمل على نقائص ومثالب لا ينفرد بالسخط عليها وطلب تعديلها الاشتراكيون. ولا يحسبهم الاشتراكيون منهم، وهم مع هذا يشكون ظلم النظام الحاضر شكوى غلاة الاشتراكية ويروون رأيهم فى بعض الحلول التى يقترحونها» [٣٥]

وهكذا ورغم التراجعات المشينة لكبار الملاك وللفئات العليا من الطبقة الوسطى ولكثير من مثقفيها وسياسييها كانت مصر تتنفس حرية وليبرالية وعدلاً اجتماعياً.

وهكذا تقبل مصر وهى حبلى بكل هذه السلبيات والايجابيات لتطرق أبواب ثورة ١٩١٩.

الهوامش

(1) Cromer. Lord. New Egypt. p22.

(٢) محمد صبيح – مواقف حاسمة فى تاريخ القومية العربية، ص٢٠٥.

(٣) المرجع السابق – ص٢٠٦.

(٤) زكى فهمى – صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير مصر– ج١– ص٢١٢.

(5) Gabriel, BAER, A History of Landownershop in Modern Egypt. p.56.

(6) EDI- La Fortune Immobilere De L'Egypte et sa dette Hypothecaire- Paris - 1907 p. 108.

(7) BAER. (Ibid)- p. 224.

(٨) مجلة الهلال– صبرى أبو المجد – ديسمبر ١٩٦٤، نقلا عن مذكرات محمد فريد يوم ٢٣ فبراير ١٨٩٣.

(٩) أحمد رشدى صالح – كرومر فى مصر– ص٩٥.

(١٠) صبحى وحيده– فى أصول المسألة المصرية– ص٢٣٤– وهذه الاحصائية لا تشمل الدين ولا رأسمال شركة قناة السويس.

(١١) روزنشتين – دمار مصر– ترجمة على شكرى– حاشية ص ٤٤٩.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) جورست – تقريره عن عام ١٩١٠– صفحة ز .

(14) J. A. Ahmed, The Intellectual, Rigines of Egyption Nationalism. p. 69.

(15) Ibid- p. 89.

(١٦) عبد الرحمن الرافعى– مصطفى كامل– ص١٢٤.

(١٧) على فهمى كامل– سيرة مصطفى كامل – ج١ –ص٣٨٨.

(١٨) أنور الجندى - عبد العزيز جاويش- ص١٠٥.
(١٩) اللواء ١٧-١١-١٩٠٧.
(٢٠) العلم- ٣١-١٠-١٩١١.
(٢١) ليتندار- ٢٦-٥-١٩٠٧.
(٢٢) أنور الجندى - عبد العزيز جاويش- ص٨٢
(٢٣) محمد صبيح - المرجع السابق- ص٨٧.
(٢٤) المرجع السابق- ٧٨٩.
(٢٥) جورست - تقرير عن الحالة العمومية فى مصر ١٩١٠- ص٨١.
(٢٦) الأهرام - ١٢ أغسطس ١٩١٥
(٢٧) صبيح - المرجع السابق- ٣٦٨.
(٢٨) عمر الدسوقى- فى الأدب الحديث- ص٢٩٩.
(٢٩) إسماعيل مظهر- مذهب النشوء والارتقاء- ج١- ص٤.
(٣٠) محمود الشرقاوى- سلامة موسى، المفكر والإنسان- ص١٠٧.
(٣١) جوستاف لوبون- سر تطور الأمم - ترجمة أحمد فتحى زغلول - ص٢١٠.
(٣٢) الهلال- مجموعة عام ١٩١٩.
(٣٣) محمود الشرقاوى- مقال بمجلة الهلال- مارس ١٩٦١.
(٣٤) محمود عباس العقاد- الفصول- (١٩٢٢)- ص١٥٥.
(٣٥) المرجع السابق.

الفصل الثاني

زعامة الثورة

سعد زغلول
الزعيم المهيب

كانت مصر تعيش مأساة الهزيمة العرابية، وتعيش وطأة الاحتلال، وخيانة الخديو، وتهادن الاقطاع ، وعجز القيادات المفترضة، وخوف الطبقات الوسطى، ومعاناة الجماهير الفقيرة.

كانت وطأة الاحتلال الرهيبة تخيم على النفوس، والإحساس بمرارات الهزيمة والفشل يملأ كل الأفواه. والزعامات التى تحاول التواجد لتقول شيئا لمصر، أو باسم مصر سرعان ما تذبل ، أو تجبر على الانزواء والصمت، مخلفة المزيد من المرارة والإحباط.

ومصر التى تذوب شوقا إلى الثورة كما قال عنها كرومر تتطلع برغم ذلك كله، وربما بسببه، إلى زعيم يقودها عبر المحنة ويكسر حاجز الالم والخوف ويمنحها الشعور بالقدرة على فعل شيء.

لكن مصر كانت كعادتها دوما كائناً بالغ التعقيد فى تكوينه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى. وكانت مواصفات الزعيم المطلوب هى أيضاً وبالضرورة بالغة التعقيد.

* فالجماهير فلاحية فى الأساس، لكن الزعامات المتاحة كانت إقطاعية ومن أصل تركى. وهكذا امتنعت إمكانات الانسجام.

وهذه الجماهير الفلاحية تعجز عن إفراز قائد فلاح، أو هى قد فعلت ذلك على زمن عرابى ثم لم تلبث أن هزمت، لكنها وبرغم هذا العجز تريد قائداً من صفوفها، أو على الاقل من صفوف الطبقات المستنيرة والمثقفة ذات الاصل المصرى. وهكذا تولدت بذور التناقض بين حركة الجماهير المصرية وهى بالضرورة حركة ضعيفة فى هذه الظروف، وبين حركة أبناء الارستقراطية ذات الاصل التركى، وذلك برغم عداء الحركتين للاحتلال البريطانى ورفضهما له(*).

* وفى غمار أى تحرك - فى ظل أوضاع كهذه - يلعب المثقفون دوراً بارزاً هو دور المفجر والداعية والمنظم، لكن المثقفين فى مصر صنفان الازهريون بكل ما يحيط بهم من مهابة ومكانة، ثم ذوو الثقافة العلمانية وهم الأكثر حيوية واستنارة فى ذلك الوقت. وكانت مصر حائرة بين الاثنين.

(*) كانت العناصر التركية بالرغم من رجعيتها وعدائها للأمانى المصرية، تعادى الحكم البريطانى فى مصر، بل لعلها كانت أشد عداءً له - فى بعض الأحيان - من بعض الفئات العليا ذات الأصل المصرى. فالإنجليز هم أعداء الخلافه التركية، والذين ضربوا نفوذها ضربة قاصمة. وبالتدريج ومع انتشار التعليم بدأت هيمنة العناصر التركية تتضاءل لكنها ظلت وحتى العشرينيات من القرن الحالى تلعب دوراً بارزا فى الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر.

لمزيد من التفاصيل حول الموضوع راجع.

- P.M.Holt - Political Change in Modern Egypt - Oxford(1969)

وأيضا برقية من كرومر إلى الخارجية البريطانية مودعة بالمتحف البريطانى تحت رقم:

- F.o 78 /44 53,N210 - CAIRO, Dec 18,1892.

* والتحرك المطلوب حذر بطبيعته، فدرس الهزيمة العرابية لم يزل مخيماً، والطبقات العليا بدأت تستشعر إمكانات تحقيق مكسب ما من خلال التعاون مع الاحتلال البريطانى الذى بدا لها أفضل بكثير من الهيمنة العثمانية، وهى بقدر رغبتها فى الضغط على الاحتلال لانتزاع مكاسب منه وإقناعه باضعاف الخديو وسلطاته، كانت تخشى من حركة الجموع، ليس فقط لأسباب طبقية يسهل إدراكها، وإنما أيضا لأن البعض كان يتصور أن اندفاع الجماهير فى غمار الثورة العرابية هو الذى أدى إلى تفاقم هذه الثورة وتحولها من حركة للاصلاح ولمجرد الضغط على الخديو إلى ثورة عارمة أفلت زمام الأمور فيها من يد الطبقة العليا، واتخذت منطلقات وأساليب ظلت الفئات العليا ترتجف من هولها أمداً طويلا.

وهكذا تحددت معالم الزعيم المطلوب.

* مصرى صميم، لكنه على علاقة ما بالأقلية التركية، أو على الأقل مقبول من جانبها.

* يرفض الاحتلال، لكن الاحتلال قد يفضله على غيره فى بعض الأحيان.

* فلاح، ذو مكانة فى صفوف كبار الملاك.

* أزهرى الانتماء ، علمانى المعرفة.

وتمضى مصر بصبرها المعروف لتنسج من خيوط الأحداث المتعاقبة الزعيم الذى تريد.

* * *

الأب – فى نظر الارستقراطية التركية – مجرد فلاح، فهو برغم ما يمتلكه من أرض واسعة، مصري يقيم في الريف، ويكفيه هذا

ويزيد كى يكون ويظل مجرد فلاح.

لكنه فى نظر الفلاحين «سيد» فهو أغنى أغنياء القرية «يملك نيفاً ومائتى فدان، وبيتاً فسيحاً له منظره تتسع لأكثر من مائة زائر، وكان يتحدى الحكام الترك فى منظره وأبهة مسيره ومقامه، فكان يمشى فى ركب من العبيد الذين يلازمونه ويقيمون معه»[١]

وكان جده لأمه«من أغنى أغنياء إقليمه»[٢]

والمناخ العام فى الأسرة دينى بحت كما تدل على ذلك أسماء الابناء الثلاثة «سعد الله» و «فتح الله» و«فرج الله».

وفى الكُتاب يتعلم الصبى «سعد الله» ليحفظ القرآن حفظاً جيداً. وكأنما كانت الأسرة تريد للفتى أن يصبح قارئاً فقد أنفق وقتاً طويلا فى دراسة أصول التجويد بالجامع الدسوقى. ومن هناك يرحل إلى الأزهر.

وكأن الفتى كان على موعد مع الأفغانى فكلاهما يصل القاهرة عام ١٨٧٩، وفى رحاب الأزهر والأزهريين يلتقى الشيخ الثائر، مع الفتى القادم لتوه من أعماق ريف مصر.

وعندما حرم الأفغانى من التردد على الجامع الأزهر، كان يعقد جلساته فى داره بخان أبى طاقية. ويروى أنه قد استكتب تلاميذه موضوعاً عن الحرية فكتب سعد موضوعا أعجب به «السيد» إعجاباً شديداً وقال «مما يدل على أن الحرية ناشيء فى مصر أن يجيد فى الكتابة عنها هذا الناشيء».

وكان الأزهر يموج فى ذلك الحين بحركة إصلاحية يتزعمها شيخه الجديد الشيخ محمد العباسى المهدى الذى شرع فى تنظيم الجامع وتطوير

أساليب الدراسة فيه، لكن «سعد الله» المشحون بنفحات أستاذه الأفغانى يتوق للمزيد، فيكون مجموعة من الطلاب تطالب بالمزيد من الإصلاح، ويكتبون منشوراً بمطالبهم يعلقونه فى المساء على أعمدة الجامع يبينون فيه «مواضع الخلل ووسائل العلاج»[٣].

ويلتقط رياض باشا رئيس الوزراء دعوة الأفغانى ويحاول استخدامها، أو التواؤم معها، فيدعو الشيخ محمد عَبده المريد الأكبر للأفغانى لتحرير جريدة الوقائع المصرية، ويستدعى الامام تلميذه الشاب ليعاونه فى تحرير الصحيفة. ويعين سعد فى ٥ أكتوبر ١٨٨٠ محرراً بالقسم الادبى بالوقائع المصرية بمرتب شهرى قدره ثمانية جنيهات.

ولعله من المفيد ان نتوقف قليلا عند الأزهرى الشاب الذى يعمل صحفياً بالجريدة الرسمية، وأن نطالع بعض أفكاره وهو يكتب عن «الشورى» قائلا «المستبد عرفاً من يفعل ما يشاء غير مسئول، ويحكم بما يَرسم به هواه وافق الشرع أو خالفه، ناسب السنة أونابذها، ومن أجل هذا نرى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أو ما يضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ونفروا من ذكره لعظم مصابهم به وكثرة ما جلب على الامم والشعوب من الأضرار، وحق لهم النفور والاشمئزاز إذ لم ينالوا من جرائه إلا وبالاً، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالاً. بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً، وتؤكل فيه الاموال أكلا لماً، وتسفك الدماء زوراً وتدمر البلاد تدميراً ... ولقد تبين لك مما قدمناه أن الشريعة لا تبيحه وأنها توجب تقيد الحاكم بالسنة والقانون»[٤]

وإلى جانب الشجاعة النادرة التى نلمسها فى هذه الكلمات نلاحظ النهج والاسلوب الأزهرى الخالص.

لكن الفتى لا يلبث أن يخلع العمامة ويلبس لباس الافندية، الطربوش والبدلة، ويترك الازهر ليتحول اهتمامه إلى دراسة القانون فقد عين بفضل وساطات وتزكيات شيخه محمد عبده ناظراً بقلم قضايا الجيزة فى ديسمبر ١٨٨٢ بمرتب قدره ١٥ جنيها(٥)

وتشتعل الثورة العرابية ويشترك فيها محمد عبده وسعد زغلول معاً، لكن اشتراك سعد لم يكن عميقاً إلى الدرجة التى تسوقه إلى السجن، واكتفت سلطات الاحتلال بفصله من وظيفته.وحاول العودة للوظيفة ففشل، طلبوا منه «ان يعتذر ويتزلف كما اعتذر وتزلف مئات وألوف، وأن ينفض يده من أصدقائه المهزومين، ويترامى فى أحضان أعدائه الغالبين، لكنه أبى لرجولته أن يسومها هذا السوم، وظل على وفائه لأصدقائه المبعدين يراسلهم ويراسلونه، ويعتمدون عليه فى قضاء شئونهم فيقضيها لهم قدر ما يستطيع»(٦).

وفى أواخر عام ١٨٨٢ يكون محمد عبده فى المنفى، ويكون سعد طريداً يحاول جهد طاقته أن يشق لنفسه طريقا جديداً في الحياة. ويكتب لأستاذه رسائل عديدة يصف فيها أحوال مصر والمصريين لعلها تكفى لتوضيح الحالة النفسية للشاب الذى وجد نفسه فجأة وحيداً بغير عون، بعد أن هزمت الثورة، وتفرق الثوار يقول فى إحدى رسائله «والحالة العمومية على ما تركتها، غير أن الناس أخذوا فى نسيان مافات من الحوادث وأهوالها، وقلت قالتهم فيها، وخفت شماتة الشامتين منهم، وأصبح المادحون للانكليز من القادحين فيهم

وبالعكس، والكثير يتوقع إنقلابا أصلياً، والله أعلم بما يكون»[٧]

ولما فشل سعد فى إستعادة وظيفته لم يجد مناصاً من أن يحترف المحاماة وكانت فى ذلك الحين مهنة وضيعة إلى درجة أن سعد نفسه قال فيما بعد أنه اشتغل بهذه المهنة «والخجل يستر وجهه لسقوط اعتبار من كانوا يتعاطونها» وقال فى خطبته التى شكر بها من كرموه عند تعيينه فى مناصب القضاء «إنى اشتغلت بالمحاماة متنكراً عن أهلى وأصحابى. وكلما سألنى سائل هل صرت محامياً؟ أقول معاذ الله ان أكون كقوم خاسرين»[٨].

لكن سعداً لا يلبث أن يقبض عليه بتهمة تأليف جمعية سرية لاغتيال عملاء الاحتلال والموالين له، وقيل إن الجمعية قد أسمت نفسها «جمعية الانتقام»[٩] ولم يكن ثمة دليل ضده سوى عبارة وجدت مكتوبة بغير خطه على غلاف كتاب وهى «ولى في ضمير الدهر سر ظاهر..»[١٠] ونظرت فى القضية لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضى البلچيكى فلمنكس وأمرت اللجنة بالافراج عنه. ولكنه ظل معتقلا لأكثر من ثلاثة أشهر لأن الحكومة عزمت على نفيه إلى السودان وأخيراً أفرج عنه لكي لا تغضب الحكومة القاضي البلجيكي ويعود للمحاماة من جديد.

لكنه سرعان ما يقفز برغم مهنته هذه إلى أعلى قمم المجتمع «وأصبح المحامى سعد زغلول أهلا لمعاشرة الأمراء والأميرات على سنة المساواة فى زمن كانت فيه حدود الطبقات كمجارم الدين التى لا تأذن بسماح ولاهوادة».[١١] ثم مالبث «المحامى» سعد زغلول أن أصبح أهلا لولاية القضاء فى زمن كان فيه المحامى كالخادم عند

القضاء، وكانت كلمة واحدة من القاضى تكفى لحرمانه من حق الاشتغال بهذه الصناعة.(١٢)

كيف كان ذلك؟

ذلك هو السؤال الذى يتعين على المؤرخ أن يقف عنده. فهنا نقطة تحول خطيرة لعلها الخطوة الأكثر حسماً فى عملية صناعة الزعيم.

الأزهرى الذى أصبح أفندياً، الفلاح الذى يعمل بمهنة محتقرة من المجتمع، المشبوه بانتمائه للثورة، المفصول من عمله، المفرج عنه حديثاً بعد اتهام خطير. يقفز فجأة إلى دائرة الضوء الباهر، إلى قمة المجتمع الارستقراطى ليصبح واحدا من أفرادها. مرة أخرى كيف كان ذلك؟ ولماذا؟

يجيب العقاد - أحد مورخى سعد - عن هذا التساؤل قائلا بحسم «بالكرامة الشخصية وحدها» توصل سعد إلى ذلك. لكن كيف يمكن للكرامة الشخصية وحدها أن تقفز بمواطن عادى إلى قمم الارستقراطية؟ لابد من عناصر دفع خاصة تدفعه نحو دائرة الضوء الارستقراطى.

وفي اعتقادنا ان هناك عدة أشخاص اهتموا اهتماماً خاصاً بدفع سعد إلي دائرة الضوء، الشيخ محمد عبده، والاميرة نازلى، وبلنت.

والحقيقة أن سعدا قد ظل وفياً لاستاذه طوال فترة نفيه والتى دامت ست سنوات، ثم ظل لصيقاً به بعد أن عاد واشترك معه في تأسيس جمعية إسلامية.(١٣)

ولقد ظل سعد ولفترة طويلة، وربما حتى بروزه بصورة متميزة جديدة كزعيم للمعارضة في الجمعية التشريعية، معتبراً مجرد تلميذ

مجتهد من تلاميذ الامام محمد عبده، فحتى ذلك الحين كان سعد يعيش على أفكار مدرسة الشيخ محمد عبده التى كانت تنادى بالإصلاح سبيلاً لاستقلال مصر، ولابد لهذا الاصلاح من أن يتخذ ملامح إسلامية ومناهج عصرية معا.[١٤] وتؤكد جريدة التايمس الإنجليزية فى عام ١٩٠٦ أن سعداً «من شيعة الشيخ محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب، وهم الذين أسماهم اللورد كرومر فريق الجيروند»[١٥]

ويؤكد العقاد «أن الشيخ محمد عبده هو صاحب الاقتراح بتعينيه قاضيا» ويقول «وكان سعد أول محام يعين قاضياً، وأن ذلك كان خليقا بأن يقع من الناس موقع الأمر المستغرب المفاجئ»[١٦].

وإذا كان الشيخ محمد عبده بغير حاجة إلى تعريف،فمن هى نازلى؟

«أميرة من البيت المالك، ذات شخصية جذابة، تكره أكثر ما تكره ابن عمها الخديو توفيق، وربما لهذا السبب عطفت على العرابيين، وربما كان عطفها عليهم بسبب بعض الأفكار الليبرالية التى تبنتها، وعندما فشلت الثورة العرابية انقلبت نازلى على العرابيين بوحشية طاغية، ثم لم تلبث أن أصبحت وثيقة الصلة بسلطات الاحتلال البريطانى، وأصبح صالونها - لهذا السبب - المكان الأمثل للتلاقى بين الإنجليز والمصريين»[١٧].

وسرعان ما أصبح المحامى، العرابى السابق، الفلاح الأصل، واحداً من الزوار المنتظمين لصالون الأميرة نازلى «وحثت نازلى سعداً على أن يدرس اللغه الفرنسية لكى يصبح محامياً عصرياً».

ولم يكن سعد وحده فقد كان هناك أيضا «الشيخ محمد عبده بعد عودته من المنفى والذى حثته نازلى هو أيضا على دراسة اللغه الفرنسية، وقاسم أمين الذى دعا إلى تحرير المرأة» هذا من الجانب المصرى أما من الجانب البريطانى «فقد كان هناك كرومر وهارى بويل سكرتير الشيعون الشرقية وخليفته رونالد ستورز وكتشنر»(١٨).

والسؤال هو من الذى دفع «سعد» الدفعة الأولى على درجات سلم الصعود الاجتماعى نازلى أم محمد عبده؟كثير من الباحثين يتشبث بمساندة محمد عبده له، مع أن كثيراً من الدلائل توحى بأن سعداً هو الذى كان يستمد من رعاية نازلى له القدرة على مساعدة أستاذه محمد عبده. فعندما انتهت مدة النفى التى عوقب بها محمد عبده، لم يكن يستطيع العودة إلى مصر إلا بإذن الخديو الذى رفض ذلك أكثر من مرة خوفاً من نفوذ الشيخ وسط طلاب الأزهر، وبناء على إلحاح سعد أقنعت نازلى صديقها الحميم اللورد كرومر كى يستخدم نفوذه لدى الخديو ليستدعى الشيخ محمد عبده، ويقال أن كرومر قد وافق على عودة الشيخ بشرط أن يتعهد بعدم الاشتغال بالسياسة.(١٩)

ثم كان هناك أيضا «ويلفرد بلنت» الذى اشتهر بالدفاع عن عرابى وعن ثورته وبمعاونته وهو سجين فى قبضة الإنجليز، وفى ابريل ١٨٨٧ كتب بلنت إلى سالسبورى رسالة يؤكد له فيها ان المصريين غير راضين عن نتائج الاحتلال ولا سياسته، وأنه لا يوجد شخص واحد من أصل مصرى فى الوزارة. وذكر بلنت فى رسالته

أن ثورة عرابى قد تفجرت في الاساس لهذا السبب، وإقترح بلنت قائمة من المصريين الذين يمكن اختيار الوزراء من بينهم وتضمنت القائمة أسماء محمد بلبع، إبراهيم الوكيل ، سعد زغلول، الشيخ محمد عبده.(٢٠)

وقد رفضت الادارة البريطانية فى ذلك الحين هذا المطلب، فعندما أرسل سالسبورى إلى بارينج يسأله رأيه فى اقتراح بلنت، رد بارينج فى برقية عاجلة يقول «فى ظل الظروف الراهنة يصبح تعيين واحد من أصدقاء بلنت حاكماً أو رئيساً للوزراء فى مصر أمراً مثيراً للسخرية تماماً كما لو عين أحد رؤساء قبائل الهنود الحمر المتوحشين حاكماً عاماً لكندا» ومضى قائلا إن أصدقاء بلنت مجرد «متعصبين، فاسدين، جهلة»(٢١)

لكن كرومر كان يرى رأياً آخر، وفي صالون نازلى كان يعايش الصفوة المختارة من المصريين ويتحسس طريقة نحو اختيار أكثرهم صلاحية للمشاركة فى الحكم.

وكان سعد زغلول واحداً من هؤلاء الذين تراكمت التزكيات حولهم، وسواء أكانت من محمد عبده أم من نازلى أم من بلنت فالشيء المؤكد أن سعداً قد دخل إلى صالون الاميرة نازلى مدركاً إلى أى مكان يذهب، وأى أناس سيلتقى بهم هناك. ولابد لنا أن نتأمل كلمات رسالته إلى أستاذه الذى كان لم يزل فى المنفى والتى يقول فيها«وأصبح المادحون للإنجليز من القادحين فيهم وبالعكس». «بالعكس» هذه تنطبق على من؟ وتعبر عن أي موقف؟ وعن أي حالة نفسية لشخص كان يوماً ما معادياً للإنجليز؟

لكن الامور لم تكن بهذه البساطة. فالشكوك كانت متبادلة بين الجانبين، وحتى بعد أن استقر سعد فى سلك القضاء ثلاث سنوات، وبعد أن استقر فى صالون نازلى صديقاً مقرباً منها ومن أصدقائها الإنجليز، وبعد أن نال تزكية الكثيرين، نجد أن كرومر يبعث إلى حكومته برقية سرية عاجلة يبلغها فيها أنه قد تلقى معلومات تفيد بأن هناك «جمعية سرية ذات نزعة إسلامية قد تأسست مؤخراً بهدف طرد الإنجليز من مصر، وأن هذه الجمعية تضم رياض، ماهر، مظلوم، شعراوى، سعد زغلول ، الهلباوى ، المنشاوى، فكرى ومجموعة أخرى من باشوات مصر الاغنياء»(٢٢)

لكن الشكوك سرعان ما تبددت عندما تأكد كرومر أن هذه المعلومات كانت كاذبة(٢٣)

وعلى أي حال، و بغض النظر عن مصدر الدفعة الأولى فان القاضى سعد زغلول ما لبث أن أصبح ذا مكانة مرموقة بسبب كفاءته الشخصية ونزاهته وقدراته الفكرية والقانونية، وبتشجيع من نازلى واصل دراسته للغه الفرنسية والقانون حتى حصل على «الاجازة فى القانون سنة ١٨٩٧ بدرجة متفوقة»(٢٤).

وعندما كان سعد قاضياً حاول جهد طاقته أن يتمايز، وان يمزج بين مهنة القاضى - وهى مهنة تطبيقية فى الاساس - وموقف السياسى والمشرع. ومن هنا فان ما تسجله حيثيات الأحكام التى أصدرها من مبادئ يمكنها أن توضح صورة عن تفكيره ومنهجه.

فقد كان القانون يعفى الحكومة من مسئوليتها عن أي عمل يجريه موظفوها فى شأن تفاتيش الرى فكتب سعد فى إحدي الحيثيات

يقول «لا يمكن أن يكون المراد بهذه الاعمال الاجراءات الاستبدادية المخالفة للعدل والقانون والمضرة بحقوق الافراد وليست فيها مصلحة عامة للناس، لان ذلك لا ينطبق على مبدأ الحكومات العادلة، ولا يصح أن تتضمنه شرائعها»(٢٥)

وذكر في حكم آخر أن القانون انما يوضع لخدمة العدالة الانسانية (٢٦)

وهكذا نلاحظ أن سعداً يتخطى مهمة القاضي في تطبيق القوانين بل هو يناقشها ويفحص مضمونها مستنداً إلى معايير ومناهج فكرية محددة. وكانت دائرته صاحبة أول حكم يقرر أنه لا عقاب على من يقذف فى حق موظف عام إذا استطاع أن يثبت وقائع القذف ، وهو في هذا الحكم يعرف الوظيفة العامة تعريفا ديمقراطياً فيقول «ان لكل الناس شأنا فيها وفائدة في الاحاطة بها، وحق فى أن يأخذوا عليه (الموظف) فى هفواته وغلطاته فيها، ولا شيء عليهم (الناس) فى نشر ذلك متى كان الأمر صحيحا»(٢٧).

وهو يدين استعمال العنف مع المتهمين إدانة حاسمة مؤكداً «إن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة إظهار الفاعل أو كشف الحقيقة أشد خطراً على النظام العام من خفاء الجانى أو تخليصه من العقاب، لأن لا شيء أسلب للامن وأزعج للنفوس من أن يعبث بالنظام من عهد اليه حفظ النظام. وحيث إنه لا يصح أن تكون مثل هذه التصرفات أساسا للحكم، بل لا يصح غض النظر عن المؤاخذة عليها، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عونا للظلم بدل أن يكون نصيراً للعدالة»(٢٨).

وقد ظل سعد متمسكاً بوجهة نظره هذه فى إدانة النشاط الاستبدادى لجهات الادارة. وحتى عندما انتخب وكيلا للجمعية التشريعية نجده يرفض النص فى قانون الجمعيات التعاونية على حق الادارة فى حل هذه الجمعيات. ووقف فى الجمعية يتحدث عن موظفى الحكومة وتسلسل مراتبهم المختلفة قائلا «كل هؤلاء أخشاهم، أخشاهم كما تخشونهم أنتم، وتخشونهم لأنكم جربتم كثيراً أعمالهم»(٢٩)

وباختصار فان سعداً لم يكن مجرد قاض، ولم تكن سنوات عمله كقاض سوى مرحلة من مراحل إعداد الزعيم وتكوينه.

ورويداً رويداً تكتمل الملامح المطلوبة للزعيم. لقد أصبح الفلاح الازهرى شخصاً مرموقاً وقريباً من الصفوة الارستقراطية لكنه لم يزل مجرد « قريب» منها وليس «عضواً» فيها. وما من سبيل إلى ذلك سوى أن يصهر إلى أسرة تركية عريقة. وهكذا تجاسر سعد، وبتشجيع وترتيب من نازلى فتزوج ابنه مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء الدائم لهذا العهد. وتوشك الملامح المطلوبه للزعيم أن تكتمل، مصرى مندمج فى الارستقراطية التركية، فلاح من أسرة غنية، أزهرى يتكلم الفرنسية بطلاقه، قاض مرموق، حائز على رتبة المتمايز، وعلى النوط المجيدى الثالث.

ويستمر سعد فى سلك القضاء أربعة عشر عاما، وفى عام ١٩٠٦ يعين وزيراً للمعارف وخلال هذه الاربعة عشر عاما يكون سعد قد اكتسب رصيداً لا بأس به، ليس فقط بين رواد صالون نازلى، ولا بين أقرانه من القضاة، وانما فى صفوف الارهاصات الوطنية التى كانت تموج بها مصر.

فعندما تعرضت جريدة «المؤيد» لخطر التوقف بسبب خلاف بين الشيخ على يوسف وشريكه، ساند سعد الشيخ يوسف «ومنحه عوناً مالياً مكنه من الانفراد بملكية الجريدة، والاستمرار فى إصدارها»(٣٠)

وعندما نادى قاسم أمين بتحرير المرأة كان سعد يشد من أزره ويسانده، فاستحق أن يهدى له قاسم أمين كتابه.

وعندما برز مصطفى كامل على مسرح الحياة السياسية فى مصر أفسح له سعد مكاناً فى ندوته ومنحه تأييده.

وعندما بدأت الدعوة لانشاء الجامعة المصرية ساندها سعد برغم معارضة الإنجليز لها، وتبرع لها بمائة جنيه، ومن منزله صدر أول نداء يدعو الأمة المصرية للتبرع لإنشاء الجامعة وقد جاء فيه:«فى هذه السنة هب فى الرأى العام تيار لتحقيق هذه الأمنية،لأن الأمة انتهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة، ودائرته ضيقة تقف وتنتهى بالطالب قبل بلوغ الغاية»(٣١)

وباختصار أصبح سعد «مشروع زعيم» يخوض ميدان الاهتمام بكل ما هو عام، ويجذب نحوه أبصار كل القوى والعناصر التى تتطلع بشكل أو بآخر لخدمة الوطن.

ولم يكن ذلك بعيداً عن ملاحظة اللورد كرومر الشديد الذكاء والدهاء معاً. والذى روى عنه «أنه لم يوجد إنجليزى يعرف مصر والمصريين أفضل منه»(٣٢) فقرر أن - يلتقط «مشروع الزعيم» ربما فى محاولة لاحتوائه، وربما في محاولة للاستفادة من نفوذه وشعبيته للتغطية على نتائج جريمة دنشواى.

المهم أن كرومر اختار سعداً وزيراً . فكيف حدث ذلك؟

تجمع المصادر التاريخية المختلفة على ربط هذا التعيين بتضاؤل نفوذ كرومر عقب حادث دنشواى. يقول العقاد «عاد اللورد كرومر بعد حادثة دنشواى بخطة جديدة تميل إلى الاعتراف بالوطنية المصرية. فكان أول ما بدا من دلائل هذه الخطة الجديدة دعوة سعد زغلول ليتولى وزراة المعارف العمومية وهو الرجل الذى تصدى قبيل ذلك لنقص التعليم فى مصر، وإنشاء جامعة كبرى تستدرك ما فيه من نقص وخلل»(٣٣)

وتقول عفاف لطفى السيد «كانت الخطوة الأولى للتغيير بعد حادث دنشواى تتمثل فى تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف» وتقول «ربما كان سعد المصرى الوحيد الحائز على إعجاب اللورد كرومر»(٣٤)

ويقول عبد الخالق لاشين «وواضح أن هذا التعيين قد استهدف به كرومر - قبل أى شيء - مواجهة المصاعب التى نشأت أمام الاحتلال من جراء حادثة دنشواى من ناحية، ولما كان معروفا عن سعد من كراهية للخديو من ناحية أخرى»(٣٥)

ويؤكد ذلك أيضا د. يونان لبيب، وإن كان يضيف عبارة قد تكون مثار خلاف بين المؤرخين والسياسيين معاً فهو يؤكد «ومن ثم كان تعيينه (سعد زغلول) وزيراً محسوباً للوجود الاحتلالى لا عليه»(٣٦)

بينما تؤكد دراسةٌ أخرى «أنه كان من آثار حادث دنشواى إضطرار الإنجليز إلى إفساح مناصب الوزارة أمام بعض العناصر الوطنية من المصريين ومن ذلك تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف»(٣٧)

أما جمال محمد أحمد فيفضل القول بأن تعيين سعد وزيرا يعود الفضل فيه إلى «صداقة كرومر له وإلى صهره رئيس الوزراء فى ذلك الحين».[٣٨]

وإذا كانت الدراسات المختلفة تجمع على ربط تعيين سعد وزيراً بحادثة دنشواى، وعلى ربطه بعلاقاته السابقة بكرومر فثمة رواية أخرى تقول:

«عندما أتت حكومة الأحرار إلى السلطة في عام ١٩٠٥ حاولت أن تنهج سياسة إصلاحية تجاه مصر. وهكذا دبر لقاء بين رئيسها كامبل بانرمان ومصطفى كامل، وطلب بانرمان من الشاب المصرى أن يقدم له قائمة بأسماء يرى صلاحيتها لتولى منصب الوزارة. وقدم كامل قائمة من ثلاثين اسما بعضهم من خصومه السياسيين، ومن بين هذه الاسماء سعد زغلول، إسماعيل سرى، إسماعيل صدقى، حسين رشدى»[٣٩].

وبغض النظر عن مدى اعتداد الوزارة البريطانية بترشيحات مصطفى كامل فإن المؤكد أن صاحب القول الفصل والكلمة الحاسمة فى اختيار سعد وزيراً كان كرومر.

ويؤكد ذلك أحد الثقاة فى تاريخ هذه الفترة فالنتين شيرول قائلا «إن كرومر قد انتقى سعد زغلول من بين العديد من المصريين مؤملا أن يستخدم إتجاهاته المتقدمة فى التأثير على الأجيال الشابة من الطلاب»[٤٠]

تؤكد ذلك أيضا برقيات كرومر نفسه إلى وزارة الخارجية البريطانية والمودعة الآن فى المتحف البريطانى والتى تعتبر وثائق

بالغه الأهمية، ففى أكتوبر ١٩٠٦ أرسل كرومر إلى وزارة الخارجية برقية يصف فيها سعد بأنه «رجل جاد ومجتهد» وهو « لا ينتمى إلى الحزب الوطنى وإنما إلى مدرسة الإصلاح ذات النزعة الاسلامية»(٤١) وفى مارس سنة ١٩٠٧ يكتب كرومر ليصف سعد مرة أخرى قائلا :«بأنه ليس فقط أكفأ مصرى تعامل معه وإنما هو أيضا أقوى المصريين الذين تعامل معهم شخصية»(٤٢).

كان هذا هو رأى كرومر في سعد. فهل أخطأ كرومر الاختيار.؟

الحقيقة أن الكثيرين يجمعون على كفاءة سعد كوزير، ويؤكد أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية الإنجليز «أن سعداً كان نموذجاً فريداً فى الوزراء، ولم يسبق لمجلس الوزراء أن ضم وزيراً مثله»(٤٣).

هذا عن الناحية المهنية، أما الجانب السياسى فلعله يثير الكثير من التساؤلات.؟

ولعل الاجابة واضحة بالنسبة للجانب المصرى، فلقد كانت «القفزة» نحو الوزارة إضافة جديدة هامة وضرورية «لمشروع الزعيم» الذى تصدى فيما بعد لقيادة أكثر ثورات تاريخ مصر الحديث راديكالية واتساعا وعنفاً.

فماذا عن الاجابة البريطانية.؟ لقد لام الكثير من الساسة البريطانيين كرومر على اختياره، وكلما برز سعد خلال أحداث الثورة وما بعدها متصلباً فى مواجهة الاحتلال، انصب اللوم على رأس ذلك الرجل الذى انتقاه منذ سنوات وزيراً.

ويكتب فالنتين شيرول «لاشك أن كرومر نفسه قد أحس ذات يوم

بالشك فى صحة هذه الخطوة التى تمثلت فى تعيين أحد المصريين المحنكين الذين دخلوا ميدان الحياة العامة من باب الثورة العرابية. ولقد كان اختيار كرومر لسعد خطوة شجاعة، وإذا ما نظرنا إلى هذه الخطوة على ضوء نشاطات سعد زغلول اللاحقة فان من حق البعض أن يلوم كرومر على اختياره غير الموفق وغير الحكيم، لكننا نتساءل ماذا لو أن كرومر نفسه قد استمر فى منصبه؟ ألم يكن من المحتمل أن يظل محتفظاً بنفوذه على هذا الشخص الذى اختار؟»(٤٤)

يبقى بعد ذلك سؤال: لماذا اختار كرومر وزارة المعارف العمومية بالذات؟

لقد صاحب قرار اختيار سعد وزيراً، اتخاذ قرار آخر لعله أكثر أهمية، وهو فصل «التعليم» عن وزارة الأشغال العمومية ، وإنشاء وزارة جديدة هى «المعارف العمومية» ولعلنا نلاحظ أن سعداً كان واحداً من ناقدى سياسة الاحتلال التعليمية، وان بيان الدعوة لإنشاء الجامعة المصرية قد صدر من بيته، فلماذا سعد بالذات لوزارة المعارف؟ يورد المؤرخون بضعة أسباب.

«لقد عين سعد وزيراً للمعارف لسببين أولهما أن الطلاب قد أصبحوا بالفعل فئة مشاغبة وتبعوا نداءات مصطفى كامل، ولم يعد بإمكان نظار المدارس والمعاهد من الإنجليز إحكام قبضتهم على زمام الأمور في المدارس، وقد كان إضراب طلبة مدرسة الحقوق موشراً ينذر بالحاجة إلى شخصية مصرية قوية للتعامل مع الطلاب، وثانيهما أن المصريين كانوا يولون مسألة التعليم اهتماماً خاصاً،

وكان النقد الموجه إلى كرومر منصباً فى الأساس على إهماله للتعليم، ومن ثم فان كرومر قد أراد أن يرد على ناقديه بأن المصريين هم المسئولون عن عجز أجهزة التعليم»(٤٥)

ويشير البعض إلى احتمالات وجود نوع من الخلاف حول السياسة التعليمية بين كرومر ودنلوب فأتى كرومر للوزارة بمن يستطيع أن يلجم غرور دنلوب.

المهم لقد أصبح سعد وزيراً فماذا كانت ردود الفعل؟

كتبت المؤيد يوم تعيينه قائلة:«مضت إحدى عشرة سنة وبضعة شهور على الوزارة المصرية وهيئتها على حالة واحدة لم يحصل فيها تغيير ولا تعديل بفضل سكونها وعدم حركتها حتى كادت تنسى الأمة المصرية أن لها وزارة من كبار رجالها، وصار كل عمل الدواوين للمستشارين (الإنجليز) وكل ظلامه ترفع لهم، وكل اعتراض يوجه اليهم، وبينما نحن كذلك فى هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان، فنبهت الأذهان إلى حركة جديدة فى الوزارة، حركة تعديل تبعث فى النفس أملا جديداً من جانبها، لأننا لا نفهم لهذا التعديل الجديد معنى إلا أن ولى الأمر ومستشاريه من أصحاب النفوذ رأوا أن يعيدوا للنظار شيئاً من سلطتهم. ولعل هناك تعليمات من قبل خارجية إنكلترا قضت بذلك بعد الذى جرى من الحوادث فى مصر وأساء المصريين».

وتمضى «المؤيد» قائلة «وسعد بك زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعلم والفضل وعلو المبادئ واستقلال الرأى. وإذا اجتمعت هذه القوى فى شخص رقت به لا محالة إلى ذروة الاحترام».

لكن «المؤيد» وجدت لزاماً عليها أن تذكر «سعد» بأنه «القائل بالأمس إن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعى إلى الجامعة المصرية. فما يطلب منه فى نظارة المعارف أضعاف ما يطلب من سواه»(٤٦).

أما «اللواء» جريدة الحزب الوطنى فقد كتبت «ان ما يعرفه الناس من أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو في المحاماة أولا وفى القضاء ثانيا يحملهم جميعا على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصرياً مشهوراً بالكفاءة والدراية والعلم الغزير وحب الانصاف والعدل».

غير أن «اللواء» تحذر بصرامتها المعهودة «ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت إلى اليوم منصباً لاعمل فيه، وكان المستشارون الإنكليز أصحاب السيطرة الثابتة فى النظارات، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعادة سعد بك زغلول فى نظارة المعارف. هل سيكون كبقية الوزراء أمره وأمر المعارف بيد دانلوب؟ أم يكون وزيراً اسماً وعملا ويحيى سلطة الوزراء المصريين؟».

وتضع «اللواء» النقاط فوق الحروف بصرامة أيضا فتقول «على أنه إذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيرا للمعارف تقديراً لعلمه وإعلاناً لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية، وتشريف الكفاءة، فان هذه السياسه تقضى قبل كل شيء بأن يكون الوزير وزيراً حقيقة لا أن يكون الة فى يد الموظف الإنجليزى، ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف، والمصلح لخللها الكثير، والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال»(٤٧).

وهكذا تتأكد الفكرة القائلة بأن تعيين سعد وزيرا كانت نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات المصرية - البريطانية وتتأكد معها أن «قفزة» سعد نحو الوزارة كانت إضافة ضرورية لمشروع الزعيم المرتقب.

فهل نجح سعد كوزير؟ هل حقق الآمال المرجوة؟

والأهم من هذا هل خدم هذا المنصب عملية تكوين الزعيم المرتقب؟

مهنيا نجح سعد نجاحاً باهراً «فكان» أول وزير مصرى يدلى بأحاديث للصحف. وأول وزير مصرى خرج من ديوان الوزارة للطواف فى الاقاليم. وأول وزير أبطل التحية العسكرية التى كان يقابل بها الوزراء على الدواوين. وأول وزير مصرى قرر إقفال المدارس للاحتفال بالعيد الهجرى»[٤٨]

ويمضى العقاد ليعدد أعمال سعد فى الوزارة فيقول «ومن أجل الأعمال التى قام بها سعد فى وزارة المعارف وجازف من أجلها بمنصبه وبحسن العلاقة بينه وبين الأقوياء، عملان أحدهما كان مغضبا للإنجليز والآخر كان مغضبا للخديو وأتباعه من الشيوخ الأزهريين. نقل التعليم من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية فأغضب الإنجليز أشد الغضب، واحتاج إلى تذليل عقبات أخرى غير عقبات المقاومة السياسية وهى تحضير الكتب، وتحضير المدرسين، وتهيئة الجو للتدرج من نظام متغلغل متشعب مضت عليه خمس وعشرون سنة، إلى نظام طارئ لا يزال فى دور التمهيد محتاجاً إلى المعدات والمنفذين. وأنشأ مدرسة القضاء الشرعى وهى تغضب الخديو ومن

يتبعونه من شيوخ الأزهر الذين كانوا يكرهون الاصلاح فى معهدهم، ويحبون فى الوقت نفسه أن يستأثروا وحدهم بمناصب القضاء الشرعى والمحاماه الشرعية وما اليها من المناصب»(٤٩)

ولعله من الطريف أن تتاح رواية سعد نفسه لهذا الأمر لانها توضح لنا كيف كانت تساس الأمور فى مصر فى ذلك الحين؟ وكيف كان على سعد أن يواجهها وبأي أساليب؟ يروى سعد كيف أنشأ مدرسة القضاء الشرعى وكيف تحمس هو للدفاع عن الفكرة بلهجة حاسمة جعلت وجه الخديو «يحمر كلون طربوشة» «وسمع أصحابنا الوزراء منى هذه اللهجة فأيقنوا أننى لا أقدم عليها إلا وأنا مؤيد بقوة خفية، ووهموا أن لورد كرومر يريد إنشاء المدرسة على الرغم من جميع العقبات، فأجازوا المشروع بالاجماع وبقى الخديو وحده»(٥٠).

ولقد غضب الخديو من ذلك غضباً شديداً إلى درجة أنه أقسم «بأنه لن يحضر جلسات مجلس الوزراء طالما كان سعد زغلول عضواً فيه»(٥١).

وهكذا نجح سعد فى أن يثبت جدارته كوزير قادر وكفء، وأن يبرز أيضا كمناور بارع بين الإنجليز والخديو محاولاً أن ينتزع من هنا أو هناك مكسباً يحقق به برنامجه لإصلاح التعليم.

هذا على المستوى المهنى فماذا عن السياسة؟

وتلك هى القضية الأكثر أهمية، لأنها تعنينا بشكل خاص لقياس مدى استطاعة منصب النظارة فى التأثير على عملية تكوين الزعيم.

والحقيقة أننى أميل بعد كثير من التأمل إلى أن «المنصب» برغم

نجاحاته المهنية البارزة والتى كان أهمها فى اعتقادى نقل التعليم إلى اللغة العربية فانقذ التراث الحضارى المصرى والثقافة المصرية ومستقبلها من الغزوة الاستعمارية الضارية. أميل إلى أن المنصب قد أضر فى هذه المرحلة بعملية صناعة الزعيم وبمستقبل الزعامة. ففى هذه الفترة بالذات وربما سعياً وراء مكاسب وإصلاحات فى مجال التعليم، وسعياً لارساء تقاليد أكثر صحة فى أسلوب عمل الوزراء المصريين وتوسيع اختصاصاتهم تجاه المستشارين، قدم سعد للمستعمرين الكثير من التنازلات السياسية، وعمق تحالفاته معهم ضد الخديو تارة، وتحالفاته مع كبار الملاك وجماعة المعتدلين تارة أخرى. وكنموذج لهذه التنازلات نقدم موقفه من مسألة مد امتياز شركة قناة السويس، والذى كان مثاراً لسخط عارم من القوى الوطنية المصرية، فقد بذل سعد جهده فى إقناع الجمعية العمومية بالموافقة عليه، لكنه حرص فى نفس الوقت على التأكيد على «حق الجمعية العمومية فى رفض المشروع إن رأت أغلبيتها ذلك»[٥٢] ومنى سعد بهزيمة ساحقة. فبعد دفاعه المستفيض صوتت الجمعية العمومية ضد المشروع بإجماع الأصوات ما عدا مرقص سميكة باشا والوزراء[٥٣] وقد اعتبرت هذه الهزيمة للوزارة «أخطر هزيمة منيت بها طوال الحياة النيابية، لأن الوزارة وقفت معزولة تماماً، وفي مسألة مهمة تتعلق بموضوع المالية الذى كان محل منازعات عدة»[٥٤].

وكان هذا مجرد نموذج للتهادن مع الاحتلال.

وكنموذج للتهادن مع جماعة كبار الملاك أصحاب مدرسة التعاون

مع الاحتلال، لا نجد أوضح من ضلوع سعد فى تأسيس حزب الأمة الذى نهج نهجاً موالياً للاحتلال فى سفور مثير لسخط كل وطنى.

ويقول أحد الباحثين المحايدين (د. جمال محمد أحمد) «كان موقف حزب الأمة فى نظر المواطنين لايختلف فى قليل أو كثير عن موقف البريطانيين، فقد كان يعتمد على التدرج، والحقيقة أن كل الشواهد تشير إلى أن حزب الأمة كان يثق بانجلترا ويسعى للتعاون معها من أجل إعداد مصر لنيل الاستقلال. وكان رجال الحزب الوطنى يعربون عن شكوك واضحة فى الحزب، وفى علاقات الصداقة الحميمة بين بعض أعضائه والمسئولين البريطانيين. وكان الخديو يحيط ميلاد الحزب بالشكوك والريب وكان يعتقد أن العقل المدبر خلف الحزب هو سعد زغلول، وقد ظل الخديو على يقين من أن سعد زغلول قد لعب الدور الأساسى فى تأسيس حزب الأمة وبأنه قد فعل ذلك بايعاز وتشجيع من كرومر»(٥٥).

ولقد صب كرومر الزيت على نار الشكوك بحرصه الشديد والمريب معا على تحية سعد تحية مبالغاً فيها فى خطابه الأخير بمصر. والذى سمى بخبطه الوداع «وأخيراً أيها السادة أود أن أذكر اسم شخص لم أحظ بالتعاون معه إلا مؤخرا، لكنه - وفى خلال هذه الفترة القصيرة - علمنى كيف أحترمه وأقدره، وأنا على يقين أن مستقبلا باهراً ينتظر وزير المعارف سعد زغلول باشا، إنه حائز على كل المزايا التى تؤهله لخدمة وطنه، إنه أمين، وقدير، وشجاع، إنه متعدد المواهب وهو جدير بالمزيد من التقدم»(٥٦)

إن كلمات كهذه من عميد الاستعمار البريطانى كفيلة بإغضاب

الوطنيين وبتعميق هالات الشكوك حول الشخص الذى وجهت له.

وهكذا عادت صورة «مشروع الزعيم» لتتقلص ويعود سعد ليصبح مجرد واحد من الوزراء.

* * *

وبعد مغادرة كرومر للبلاد بدأ سعد يعانى من ضغوط الخديو.

وفى ٢٣ فبراير ١٩١٠، ومع تشكيل نظارة محمد سعيد باشا أبعد سعد من وزارة المعارف العمومية ليتولى نظارة الحقانية (العدل) «ولاشك أنه كانت هناك رغبة قوية فى التخلص من هذا الناظر، بل إن هذه الرغبة قد ازدادت بموقف سعد المتصلب نوعاً من عودة إحياء قانون المطبوعات فى مارس ١٩٠٩ والذى وصل إلى حد التهديد بالاستقالة»(٥٧)

لكن إبعاد سعد لم يكن مسألة سهله فاختاروا له النظارة الأكثر صعوبة، نظارة الحقانية. ولكن لماذا الحقانية بالذات؟ لقد تقرر الإبقاء على سعد مع وضعه فى الموقف الحرج.ذلك أن النية كانت متجهة إلى استصدار مجموعة من قوانين القمع ضد الوطنيين. ولما كانت النظارة المسئولة عن هذا الاستصدار هى نظارة الحقانية فقد كان أمام سعد زغلول طريقان كلاهما يؤدى إلى التأثير على سمعة الرجل السياسية:

«الطريق الأول: أن يستجيب إلى مطالب السلطة فيكون يدها فى إصدار مجموعة القوانين المطلوبة وبهذا يفقد كل مكانة شعبية استطاع تكوينها خلال السنوات السابقة».(٥٨)

«الطريق الثانى: أن يقف إلى جانب رفض تقديم مثل هذه

القوانين، وهو بهذا يتعرض لتهمة عدم التعاون، فضلا عن تهمة عدم الشعور بالمسئولية التى طالما رددها خصومه بتركه حبل الفوضى والإرهاب على غاربه»(٥٩)

والحقيقة أن سعداً كما يقول د. جمال أحمد «قد تعاون مع كرومر فى تقليص نفوذ الخديو وفى تحقيق بعض الإصلاحات. فلما ذهب كرومر وجاء كتشنر الذى انتهج سياسة ودية مع الخديو لم يعد بامكان سعد أن يستمر وزيراً»(٦٠)

وهكذا استقال سعد من الوزارة فى عام ١٩١٢ أو بالدقة أجبر على الاستقالة بضغط من الخديو. (٦١).

وإذا كانت ممارسات سعد فى الوزارة قد أضعفت عملية صناعة الزعيم، فقد كان خروجه منها بداية حقيقية لتكريس زعامته.

لقد كان اجبار سعد على الاستقالة درساً قاسياً لشخص أراد أن يعتمد على لعبة التناقض بين المعتمد البريطانى والخديو، فلما خذله المعتمد. لم يجد أى سند يحميه ولم يكن أمامه سوى طريق الاستقالة.

ولقد كانت هذه الاستقالة بداية جديدة حقاً وضعت سعد على عتبات طريق الزعامة الحقة، وكرسته وبحق كزعيم لنهضة مصر المستقبل.

ويقول البرت حورانى أن الاستقالة وما تلاها من أحداث تضمنت ترشيح سعد لنفسه عضواً فى الجمعية التشريعية فى محاولة للاعتماد على سند من الجماهير، وكان ذلك نقطة تحول خطيرة في حياة سعد «لقد تحول القاضى ذو الميول الاصلاحية إلى زعيم

شعبى، فقبل ذلك كانت منطلقات سعد مجرد ترديد لأفكار مدرسة الشيخ محمد عبده الإصلاحية، وكان يقينه أن مصر يجب أن تنال استقلالها. لكن الاستقلال الحق يمكنه فقط أن يأتي عن طريق الإصلاح، إصلاح التعليم وإصلاح القانون. وقد ظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتي عام ١٩١٤»(٦٢).

وباختصار لقد تلقن سعد الدرس وقرر أن يبحث له عن سند جديد فى معركته من أجل الاصلاح. وفى هذه المرة دخل ميدان الانتخابات حيث حقق نجاحاً كبيراً ألهمه أن ثمة قوى يمكن ان تسانده حقاً هى قوى الجماهير.

ورشح سعد نفسه عن دائرتين وحقق فيهما معاً فوزاً ساحقاً.

وقد دخل سعد الانتخابات مستقلا فتحرر بذلك من عبء تحالفه القديم مع مؤسسى وقادة حزب الأمة. وأعلن سعد برنامجاً انتخابياً جاء فيه:

«إذا شاء أهل وطنى أن ينتخبونى نائباً عنهم فأننى أعاهدهم على أن أقف نفسى على خدمتهم وقضاء مصلحتهم والسعى فى تحقيق أمانيهم وإزالة شكاواهم وأذكر على سبيل الاستشهاد الأمور التالية..

١ - اصلاح النظام القضائى.

٢ - توسيع نطاق التعليم حتى يعم جميع طبقات الأمة، وحتى يتيسر لابناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء.

٣ - إعطاء الصحافة الحرية اللازمة لزيادة نجاحها فى خدمة الأمة بوضع قانون تصان به حرية الصحافة من جهة، ويصان به النظام العام من ضرر شططها من جهة أخرى.

- تسهيل وسائط الزراعة والرى، ومد السكك الحديدية والزراعية فى البلاد ، وأبذل جهدى فى اتخاذ الوسائط التى تحمى مصالح المزارع ولا يذهب ربحه من قطنه طعاماً للتاجر وغيره من الذين يشترون قطنه بالثمن الرخيص، ويبيعونه إياه محوكاً ومنسوجاً بالثمن الغالى»(٦٣)

وكل هذا حسن لكننا نلاحظ - ولنا كل الحق - أنه لا كلمة واحدة عن الاحتلال، أو عن الأمانى الوطنية.

وقد دخل سعد إلى الجمعية التشريعية بأصوات عدد قليل من الناخبين الذين اعتادوا عدم الاهتمام بمثل هذه الانتخابات وعدم الادلاء بأصواتهم فيها أو حتى تسجيل أسمائهم فى سجل الناخبين، الأمر الذى كان مثاراً لتندر رجال الاحتلال وأنصارهم، ففى انتخابات ١٩٠٨ «كان فى القاهرة ١٣٤ر٠٠٠ مصري بالغ مؤهل للقيد فى جداول الانتخاب قيد نفسه منهم ٣٤ر٠٠٠ فقط بينما لم يشترك منهم في التصويت سوى ١٥٠٠ شخص أى ١ر١٪ فقط. وفى الاسكندرية كان عدد المؤهلين للقيد ٧٠ر٠٠٠ شخص وقيد نفسه ١٤ر٠٠٠ شخص بينما اشترك فى التصويت ٧٥٠ شخصا فقط أى أزيد قليلا من ١٪»(٦٤).

كان هذا فى انتخابات ١٩٠٨، أما انتخابات ١٩١٣ التى خاضها سعد فقد كانت نسبة المشاركين فى التصويت فى المرحلة الاولى (كانت الانتخابات تجرى علي مرحلتين) ٦٩ر٦٪ فى القاهرة و٩٨ر٤٪ فى الإسكندرية»(٦٥).

وبرغم ذلك فقد استطاع سعد ومن جمعهم حوله فى الجمعية

التشريعية أن يستخدموا هذه النسبة الضئيلة من أصوات الناخبين، وأن يعلنوا أنفسهم كممثلين للأمة ولمصالحها.

والذى لا شك فيه أن « الهيئات النيابية المصرية فى هذه الفترة قد وضعت برغم كل شيء تقاليد جيدة ووقف أعضاؤها معلنين أنهم حراس مصالح الأمة، وذلك برغم أنهم يمثلون في الواقع نسبة ضئيلة من السكان، ورويداً رويداً استطاعت هذه المجالس أن تجبر السلطات على أن تولى رأيها احتراماً خاصاً وأن تضعه موضع الاعتبار »(٦٦).

ويؤكد مؤرخ آخر«ان هذه الاجهزة شبه البرلمانية قد لعبت دوراً متزايداً فى إدارة شئون البلاد وكثيراً ما كان أعضاؤها يضعون الوزراء موضع الحرج بأسئلتهم»(٦٧).

ولعلنا نذكر وقفة الجمعية العمومية ضد مشروع مد إمتياز قناة السويس. ولعل سعدا كان يذكر ذلك وهو يدخل الجمعية التشريعية رافعاً ومنذ اليوم الأول لواء المعارضة، محاولا الاستناد إلى تجربة المجالس السابقة وتطويرها.

وفي الجلسة الأولى جرت انتخابات الوكالة وكان هناك ستة من المرشحين نال سعد وحده ٦٥ صوتا وتفرقت خمسة عشر صوتا بين المرشحين الخمسة الآخرين.

وبهذا بدأ سعد حياته النيابية وكيلاً منتخباً بأغلبية ساحقة، انتخبته برغم أنف الحكومة التى أجبر على الاستقالة منها منذ فترة وجيزة.

ولقد كان تكتل هؤلاء الأعضاء خلفه دلالة على رغبتهم فى الخروج

بزعامة الجمعية من الأعيان ووضعها فى يد المحامين «الذين وجدوا فى الجمعية فرصتهم للتدريب والممارسة الدستورية، الأمر الذى سيكون ذخيرتهم وعدتهم فى كفاحهم السياسى والدستورى فى السنوات القليلة القادمة»(٦٨)

هكذا يتباعد سعد عن جماعة الأعيان التى كان قريباً منها وهو فى الوزارة، وهكذا تتكرس زعامته للبرجوازية الناهضة وممثليها من المثقفين والمهنيين.

ومن هؤلاء يكون سعد «جبهة قوية عرفت باسم جبهة المعارضة، نجح سعد فى تكتيلها من خلفه طوال دورة انعقاد الجمعية»(٦٩).

وباختصار فان دور الانعقاد القصير الأجل للجمعية التشريعية والذى لم يدم أكثر من خمسة أشهر (من ٢٢يناير ١٩١٤ حتى ١٧ يونيو ١٩١٤) كان فرصة سانحة لتكريس شخصية الزعيم وتحديد هويته وانتمائه.

ولم يفت سعد أن يعلن ذلك على الملأ، وأن يوجه الى الأمة ومن فوق منصة الجمعية التشريعية ما يشبه النقد الذاتى عن الفترة التى قضاها فى الوزارة. ففى إحدى خطبه بالجمعية قال:

«أعرف اننى - وأنا وزير - قد عملت بحسن نية وإخلاص عملا لو عرض على اليوم لكنت أول المعارضين فيه، فقد عرض على قانون المطبوعات فعارضت فيه أولا، ثم لم ألبث أن وافقت عليه، واشتركت فى تطبيقه لظروف بررتها فى ذلك الوقت أمام نفسى، وها أنا اليوم نادم علي ما فعلت بالأمس»

وقال أيضا «كنت قاضياً، وكنت وزيراً، وها أنا اليوم عضو بينكم

في الجمعية التشريعية، وأحس فى نفسى بأن شعورى كان يختلف باختلاف تلك المراكز جميعها، وانى ربما كنت أرى الرأى في حالة ثم أرى غيره فى حالة أخرى. ومع ذلك كنت حسن النية في الحالات جميعاً، فلا تهولنكم أشخاص الوزراء ولا الفضل الذى تعرفونه فيهم، فقد تتغلب عليهم مراكزهم فيعملون بحسن نية ما يظنون أن فيه فائدة للأمة وليس هو كذلك»(٧٠)

بهذا النقد الذاتى الصريح يحدد سعد لنفسه مساراً جديداً ويتجه بثبات إلى طريق الزعامة الحقة.

ولقد كان سعد يدرك ذلك عن وعى. وكان يعلم أن كلماته من فوق منبر الجمعية التشريعية تتجه إلى الأمة كلها. وذات يوم سأله الشيخ مصطفى لطفى المنفلوطى «ما الذى تستفيده يا مولاى من إجهاد نفسك فى شيءون قلما تنال فيها الاغلبية فى الجمعية؟» فأجابه «سواء لدى نجحت أم لم أنجح فإنى لا أخطب فى الجمعية التشريعية وحدها، بل فى الأمة جميعاً، ولا أخاطب الحاضر وحده، بل أخاطب المستقبل أيضاً».

كهذا تكون الرؤية واضحة تماماً أمام زعيم المستقبل.

إنه يعلن للأمة كلها أنه نادم على ما فات، ويدرك جيداً أنه يخاطب الحاضر والمستقبل معاً.

من هذا المنطلق وقف سعد زغلول من فوق منصة الجمعية التشريعية ليقول «إذ كانت الحكومة تريد أن تكون الجمعية التشريعية مكتب تسجيل لقوانين الحكومة وأوامرها فأنا بصفتى مصرياً محباً لبلادى أفضل ألا يكون لمثل هذه الجمعية أثر فى الوجود، نعم إن حق

الجمعية فى التشريع حق ضعيف جداً كما يقولون ولهذا نستصرخكم يا حضرات النظار ألاتزيدوه بقوتكم ضعفا علي ضعف. لو كنتم مسئولين أمامنا كما تُسأل الحكومات في أوربا أمام برلماناتها لحاسبناكم على أعمالكم، ولكننا قوم ضعاف لم يقسم لنا الحظ ما قسم للأقوام الأقوياء، فكل ما نستطيع أن نقوم به أمامكم هو أن نسألكم لا أن نحاسبكم. إن كل تقييد للحرية لابد أن يكون له مبرر من قواعد الحرية نفسها»(٧١)

ويبدو واضحاً من تتبع مناقشات «الجمعية التشريعية» أن الكثيرين قد لاحظوا بروز نجم الزعيم وتبلوره، وأنهم قد بدأوا يحسبون حساب هذه الزعامة، الأمر الذى دفع أحد الاعضاء المشايعين للوزارة إلى أن يعرض بسعد قائلا خلال مناقشة موضوع شركات التعاون «إنما يريد واحد مناً أن يتولى زعامة مجموع». ويدرك سعد جيداً أنه المعنى بهذا التعريض فيرد عليه قائلا «يا حضرة العضو المحترم إنها فكرة يسهل على اللسان - مع الاسف - ترديدها، وقد تطوف ببعض الاذهان، ولكنى أكرر لك إنها فكرة غير صحيحة، وانى بعيد كل البعد عنها» ثم يمضى قائلا «وإن شئت أن تعرف حقيقتى، فأعلم أننى رجل قد وضعت تحت تصرف أمتى عقلى واختبارى وبيانى، فإن استفادت الأمة من عملى فذاك ما يجعلنى سعيداً ، وإلا فهو واجب قد أخذته على نفسى فأنا أقوم به لاريح ضميرى أما الذى يسرني ويشرفنى فهو أن أكون خادماً لكم لا زعيماً»(٧٢)

مرة أخرى أنها سمات الزعيم وأسلوبه.

ويحلو لبعض المؤرخين القول بأن موقف سعد المتشدد فى الجمعية التشريعية كان مجرد رد فعل لأن كتشنر رفض أن يدخل معه فى لعبة مناوءة الخديو.

يقول شيرول «كان زغلول ضد الخديو أكثر مما كان ضد الإنجليز، وقد زاد عداؤه للإنجليز لأنهم عمدوا إلى تعزيز أوتقراطية الخديو»(٧٣)

وربما كان كتشنر غير كرومر فى موقفه من الخديو، لكن المؤكد أن الإنجليز كانوا يعدون العدة لخلع الخديو ، وقد خلعوه بالفعل، ولو أن الأمر كان بالنسبة لسعد مجرد عداء للخديو، لكان من الطبيعى أن يتقارب من كتشنر بل وأن يتحالف معه. لكن العكس كان صحيحا.

وحول هذا الموضوع يكتب جورج لويد فى الجزء الأول من كتابه «مصر منذ كرومر» «لو أن كتشنر عاد من إنجلترا فى خريف سنة ١٩١٤ مفوضاً فى انذار الخديو أو خلعه عند الضرورة لبقى عليه أن يصارع الجمعية التشريعية التى خلقها هو بيديه. فقد كان زغلول فى تلك الجمعية ومن ورائه صف أتباعه المتين قوة لا مناص من حسبان حسابها، لأنهم كانوا يملكون أن يشلوا عمل الوزارة ان لم يجعلوه مستحيلا. وكان من المرجح جداً أن يتهيأ المسرح بعد فترة غير طويلة لمعركة بين زغلول وكتشنر، ولم يكن من المحتمل أن يقع الوفاق بين رجلين من هذا الطراز»(٧٤).

لكن لماذا كان من الممكن أن يقع الوفاق بين سعد وكرومر ولم يكن من الممكن ان يقع بينه وبين كتشنر؟

ليس فقط لأن الظروف قد تغيرت، وانما أيضا لأن المواقف قد تغيرت.

سعد وكيل الجمعية التشريعية المنتخب الذى يوجه كلامه للأمة كلها ويخاطب الحاضر والمستقبل ليس كسعد الأمس.

والإنجليز أيضا غيروا من تكتيكهم. على زمن كرومر كانوا يلوحون للمعتدلين بأن الاعتدال والإصلاحات هما السبيل نحو الاستقلال، أما على زمن كتشنر وبينما كانت الحرب العالمية الأولى توشك على الاشتعال كانت بريطانيا تريد أن تنتهز فرصة الحرب لتعلن ضم مصر. وليس فقط مجرد إخضاعها للحماية البريطانية.

هذا ما تؤكده وثائق الخارجية البريطانية.

فقد أعدت بالفعل وثيقة تعلن ضم مصر إلى ممتلكات التاج البريطانى وكان نص الوثيقة كما يلى:

«مجلس بلاط الملك .. قصر بكنجهام يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٤.

انه يسر جلالة الملك بناء علي نصيحة مجلس البلاط أن يأمر .. وقد أمر بما يلى:

١ - ابتداء من هذا التاريخ وبعده تضم مصر وتشكل جزءاً من ممتلكات جلالته.

٢ - هذا الأمر يمكن أن يعتبر قرار ضم مصر»[٧٥]

وقد توقفت عملية الضم لأن روسيا القيصرية طلبت فى مقابلها «مساندة بريطانيا فى موضوع القسطنطينية والبواغيز»[٧٦] أما فرنسا فقد أعربت عن قلقها تجاه الضم وقالت «ان الشعب الفرنسى لن يرتاح لذلك»[٧٧].

والحقيقة أن «مصر بعد أن أعلنت الدولة العثمانية - صاحبة السيادة الشرعية فى مصر - انحيازها لألمانيا قد أصبح وضعها فريداً»[٧٨] بل وشائكا بالنسبة لبريطانيا «التى كانت ترى أنه من الضرورى عليها من الناحية الحربية ان تعزز مركزها فى مصر»[٧٩].

وذلك «فى حين كان يتعين عليها من الناحية السياسية أن تقيم علاقات جديدة مع المصريين، كما كان عليها فى نفس الوقت أن تجابه المطالب الناجمة عن هذا الموقف الطارئ».[٨٠]

وهكذا أعلنت الحماية على مصر.

وتأجل انعقاد الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى.

وتباعد الطريقان. طريق الزعيم الذى أحس بحرارة نبض الوطن، وبتأييده لموقفه المعارض فى الجمعية التشريعية، وطريق الاحتلال الذى تنكر لوعوده وسعى لضم مصر، ثم أعلن عليها الحماية.

وكان سعد ضد الحماية ، وظل ضدها ، ومن خلال وقفاته المعادية لها تكرست صورته كزعيم.

وهكذا اكتملت ومن خلال معاناة طويلة وتعرجات عدة عملية تكوين وإنضاج زعيم يقود الثورة التى كانت مصر تذوب شوقا إليها.

* * *

عندما كانت الحرب توشك على الانتهاء كان الجميع . الإنجليز والسلطان والمصريون يفكرون في مستقبل العلاقة المصرية الإنجليزية.

وقبل انتهاء الحرب بأكثر من عام شكل الإنجليز عدة لجان لوضع

خطط متكاملة تكفل استمرار الاحتلال البريطانى لمصر. وفى مارس ١٩١٧ شكلت لجنة للنظر فى النظام القضائى ومستقبله بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية.

وقد تشكلت اللجنة من عشرة من المحامين الإنجليز الذين طلبوا فى تقريرهم اعتبار اللغة الإنجليزية اللغه الرسمية للمحاكم، توضع بها القوانين وتصدر بها الأحكام، وتترجم منها إلى اللغة العربية أو الفرنسية إذا دعى الأمر إلى ذلك . وأن يجلس قاضٍ إنجليزى إلى جانب القاضى المصرى للنظر فى المسائل الأهلية.

وتشكلت لجنة أخرى برئاسة السير وليام برونيات لوضع قانون مصر النظامى وقد اقترح برونيات إنشاء مجلسين أحدهما يسمى مجلس الأعيان ويتألف من الوزراء والمستشارين الإنجليز وبعض الموظفين الإنجليز ممن يساوونهم فى الرتبة ومن خمسة عشر أجنبيا ينتخبهم الأجانب، وثلاثين مصريا يجرى انتخابهم على قواعد محددة. والمجلس الآخر يسمى مجلس النواب وليس له رأى قاطع فى أى مسألة ويجوز للحكومة أن تتخطاه بارسال القوانين مباشرة إلى مجلس الأعيان، ثم لا تعتمد القوانين التى تصدر من هذا المجلس أو ذاك إلا بعد إقرارها فى وزارة الخارجية البريطانية.(٨١)

وقد أعلن المصريون بجميع فئاتهم رفضهم القاطع لهذا المشروع الأمر الذى دفع سلطات الاحتلال إلى ابلاغ لندن بضرورة مراجعة هذا المشروع(٨٢) ثم مالبثت لندن ان تراجعت عن المشروع عندما هاجمه رئيس الوزراء حسين رشدى باشا(٨٣)

والتعليق الوحيد على تفكير كهذا هو أن الإنجليز كانوا فى سبات

عميق، ولم يكونوا قادرين على فهم طبيعة الحركة التى تموج بها مصر وتوشك أن تنفجر بعد قليل، وقد انعكس سوء الفهم وانعدام التقدير لحركة الجماهير المصرية علي الكثير من قراراتهم وتصرفاتهم المستقبلية.

أما السلطان حسين فكما يقول سعد فى مذكراته الخطية «كان فى نيته أن يسافر بعد انتهاء الحرب لتنظيم الحماية»(٨٤)

وكان السلطان هو أيضا فى سبات عميق بعيداً عن حقيقة ما تختزنه الجموع من طموح وأمانى . أما السادة كبار الملاك فقد كانوا هم أيضا يرتبون لبحث تنظيم الحماية، يقول سعد «وأخذ عدلى ورشدى يضعان مشروعات لنظام مصر لم تخرج عن الحكم الذاتى، وتوسيع اختصاص الجمعية التشريعية فى بعض الشيءون. ثم أعادا الكرة على هذا الموضوع فى أوائل حكم عظمة السلطان الحالى (يقصد فؤاد) وكانا يرغبان كثيراً فى السفر الى لوندره لأجل تنظيم الحماية»(٨٥)

وحتي سعد زغلول نفسه لم يكن يقدر حقيقة ما تختزن مصر وشعبها من طاقات ثورية. فقد كان يسعى لا لتحريك شعب بلاده للنضال، وإنما لوساطة من أمريكا لدى بريطانيا. وفى يوم ١٠ اكتوبر ١٩١٨ يكتب سعد فى مذكراته «تلاقيت مع عدلى وتكلم معى فى تلك المسألة، ورأينا أن الأوفق توسيط قنصل أمريكا، فاجتمع برشدى ولطفى السيد واتفقوا على ذلك، وفاتح رشدى هذا القنصل فلم يجد عنده استعداداً للمساعدة»(٨٦).

لكن من حق سعد علينا أن نذكر له أنه كان مدركاً للفارق

الشاسع بين موقف الأغنياء وموقف جماهير الشعب. فهو لا يلبث بعد بضعة أيام أن يكتب فى مذكراته «أغلب الذين يزوروننا من الطبقات العليا والمتعلمين كانوا يوجهون إلينا أسئلة تشف عن سوء الظن وعدم الثقة، وما من أحد منهم قدم لنا مساعدة مادية أو أدبية، غير أن الطبقات الأخرى نرى منها انعطافاً عظيماً وتشجيعاً شديداً بالكلام والدعوات الصالحات»(٨٧)

ولكن، كيف بدأت أحداث الثورة؟ وما هو دور سعد فيها.؟

يقول الأمير عمر طوسون إنه صاحب الفكرة.

تلك الفكرة التى كانت سببا مباشراً لتفجر الثورة ،فكرة إرسال وفد مصرى إلى مؤتمر الصلح «ان فكرة إرسال وفد رسمى للمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح. قد خطرت ببالنا بعد ما صرح الدكتور ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة بمبادئه الأربعة عشر المشهورة في ٨ يناير ١٩١٨. وقد دفعنا ذلك إلى التكلم فى أول الأمر مع المرحوم سعد زغلول باشا لشخصيته البارزة في الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية فاستصوبنا هذا الرأي. وبعد ذلك لم يبلغنا خبر من سعد باشا، ولكن سعيد باشا أبلغنا أنه سمع أن سعد باشا ساع فى المشروع واقترح علينا أن نتوجه إلى القاهرة لمقابلته. وكان قد بلغنا خبر بأن سعد باشا يريد الانفراد بالمسألة»(٨٨).

والحقيقة ان فكرة إرسال وفد مصرى إلى مؤتمر الصلح كانت «تراود الجميع تقريباً، وقد ولدت أساساً فى صفوف الأعضاء البارزين في حزب الأمة القديم».(٨٩)

وكان من أكثر هؤلاء الاعضاء إنشغالا بهذه الفكرة «احمد لطفى السيد، سعد زغلول ، محمد محمود، على شعروای، عبد العزيز فهمى».(٩٠)

ويؤكد البعض أن السلطان فؤاد كان أيضا مؤيداً لهذه الفكرة إذ يقرر «كان يكمن خلف فكرة إرسال هذا الوفد تأييد خفى من الملك فؤاد وحسين رشدى باشا رئيس الوزراء، وأيدها أيضا الامير عمر طوسون، وعدلى يكن، وزير المعارف، ربما بهدف تحسين صورتهم أمام الجماهير بعد تورطهم في قبول الحماية، وربما لاعتقادهم أن ثمار الاستقلال قد أصبحت يانعة وسهلة المنال»(٩١) لكن البعض قد تجاوز حدود المبالغة المقبولة إذ قرر «ان الملك فؤاد كان المحرض الأساسى على هذا التحرك وكان المحرض الاساسى على الثورة»(٩٢).

والحقيقة أن منافسة شديدة كانت تجرى بين فؤاد والامير عمر طوسون على لعب دور فى عمليه المطالبة بالاستقلال سعياً وراء اكتساب نفوذ سياسى يمكن استثماره لكسب شيء ما من الإنجليز.

وفيما كانت المشاورات دائرة لتشكيل وفد يضم سعد زغلول وقيادات من حزب الامة القديم بدعم من الملك وحسين رشدى وعدلى يكن، كان الامير عمر طوسون يسعى لتشكيل وفد أخر يضم محمد سعيد باشا وإسماعيل صدقى وعدداً من قيادات الحزب الوطنى.لكن سعداً قاوم بشدة أى دور للامير عمر طوسون «لأن هذا سوف يوحى بأن الحركة تستند إلى العائلة المالكة وليس إلى الشعب»(٩٣).

وكان سعد حريصاً على أن يمثل الوفد كل التيارات السياسية،

ففى ١٤ نوفمبر أى بعد يوم واحد من مقابلة الزعماء الثلاثة للمندوب السامى، أعلن تشكيل الوفد من سعد زغلول - على شعراوى - عبد العزيز فهمى - محمد محمود - احمد لطفى السيد - عبد اللطيف المكباتى - محمد على علوبه . والاخيرين كانا قريبين من الحزب الوطنى، أما الآخرون فكانوا من قيادات حزب الأمة القديم.

لكن سعد زغلول قرر أن يعزز تمثيل القوى الأخري فضم مصطفى النحاس وكان من رجال الحزب الوطنى»(٩٤).

المهم استقر الأمر على استبعاد الأمير. وكان هذا أيضا رأى السلطان فؤاد الذى كان يخشى من منافسة عمر طوسون له.

ثم بدأت الخطوة الأولى.

ويكتب سعد فى مذكراته «وقد خطر ببالنا ان نزور السيروينجت ونعلمه ضمناً بسفرنا، ونسأله عن نية دولته إزاء مصر، فحدد لنا يوم الاربعاء ١٣ منه [نوفمبر ١٩١٨] فذهبت مع على باشا شعروای وعبد العزيز فهمى وجرى لنا معه حديث طويل»(٩٥).

والحقيقة أن دار المندوب السامى كانت تتابع التحركات حول موضوع إرسال وفد لمؤتمر الصلح باهتمام بالغ. وقبل زيارة الوفد للسير وينجت بأربعة أيام كتب وينجت إلى حكومته برقية عاجلة تقول: برقية رقم ١٨٦٠٩٠؛

٩ نوفمبر ١٩١٨

الموضوع: مستقبل مصر.

ليس بمستبعد أن يكون لمبدأ حق تقرير المصير أثره على الوطنيين المصريين وسوف يرغبون في تطبيق المبدأ عليهم تحقيقا

لآمال الوطنيين الفلاحين - يطلب توجيهات حكومة جلالة الملك».

وبتاريخ ١١ نوفمبر أي قبل المقابلة بيومين تلقى وينجت الرد التالي:

«برقية رقم ١٣٦٨

التاريخ ١١ نوفمبر

إلى السير وينجت .. بالإشارة إلى برقيتكم الخاصة بتاريخ ٨ نوفمبر. نحن لا علم لنا بوجود المطالب الوطنية التى أشرت إليها، ولا بالطريقة التى ستقدم بها، ولابد قبل إدخال أى تعديل على النظام القائم في مصر من بحث عميق، وأخذ رأى المسئولين الإنجليز والمصريين.

وأود أن أؤكد لك اننا سوف لا نتخذ قراراً فى هذا الشأن إلا بعد التشاور معك.

إمضاء

سير رونالد جراهام

الوكيل المساعد لوزارة الخارجية

وهكذا يتضح لنا أن الإنجليز كانوا بعيدين تماماً عن التصور الصحيح لحقيقة ما تموج به مصر من تحفز، ولطبيعة التحرك الثورى المقبل.

وعلى أي حال وفى ضوء التعليمات التى تلقاها وينجت من حكومته استقبل سعداً وصاحباه «وقد وقع الاختيار عليهم لأنهم كانوا أول من اشترك فى الوفد من أعضاء الجمعية التشريعية».

وأمامنا روايات عديدة للحوار الذى جرى في هذا اللقاء. قد

تختلف عن بعضها البعض فى عدة ألفاظ أو ترتيب وقائع اللقاء، لكنها متقاربة بحيث تصلح أى منها كمادة صالحة للفحص التاريخى، ولنعتمد هنا على رواية العقاد أقرب مؤرخى سعد إليه، قال وينجت «ان الصلح اقترب موعده. والعالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا. وإن مصر سينالها خيراً كثيراً وإن الله مع الصابرين. فرد عليه سعد قائلا:إن الحرب كانت كحريق انطفأ، ولم يبق إلا تنظيف آثاره، وإنى أظن أنه لا مجال لدوام الأحكام العرفية، ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات، والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم، ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين، فوعد السير وينجت بالكتابة الى حكومته فى هذه المسألة بعد الاتفاق مع القائد العام. وقال: ويجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انكلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها، ولكن لا يكون الأمر إلا خيراً. فقال سعد: الهدنة عقدت، والمصريون لهم حق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم، ولا مانع يمنع من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انكلترا لهم.

فقال السير ريجنالد وينجت يجب ألا تتعجلوا، وان تكونوا متبصرين في سلوككم. فأن المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة. فاستفسره سعد معنى كلامه قائلا: إن هذه العبارة مبهمة ولا أفهم المراد منها. ففهم السير ريجالند أن سعداً قد استاء لأنه اعتقد أن الكلام موجه اليه، وأراد أن يقول إنه لا يعنى المصريين مثله وإنما يعنى الرأى العام فاستدرك قائلا : أريد أن أقول إن المصريين

ليس لهم رأى عام بعيد النظر. فأجابه سعد لا أستطيع الموافقة على ذلك، لاننى إن وافقت عليه أنكرت صفتى، فإني منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة، وكان إنتخابى بمحض إرادة الرأى العام، مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعروای باشا وعبد العزيز فهمي بك.

وبعد مناقشة وجيزة قال شعراوى باشا: إننا نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد، فصاح وينجت دهشاً : إذن أنتم تطلبون الاستقلال. فأجاب سعد نعم. ونحن أهل له. وماذا ينقصنا ليكون لنا إستقلال كباقى الامم المستقلة؟.

ثم قال بعد استفاضة: متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فإننا نعطيها ضمانة معقولة عن عدم تمكين أي دولة من استقلالنا، والمساس بمصلحة انكلترا. فنعطيها ضمانة فى طريقها إلى الهند وهى قناة السويس بأن تجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء، بل نحالفها على غيرها، ونقدم لها عند الاقتضاء ما تسلتزمه المحالفة من الجنود.

وبعد حوار طويل ختم سعد الحديث قائلا: نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية، وإننا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر، فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر، وإننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انكلترا، ولا

نلتجئ هنا لسواك، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانكليزية. ونطلب منك بصفتك عارفاً لمصر مطلعاً على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب»(٩٦)

ولنتوقف عند هذا الحوار قليلا، لنلاحظ أولا أن سعداً كان يتحدث ولأول مرة كممثل لمصر، وأن الزعامة قد اتخذت طابعها الرسمي والفعلى. ولنلاحظ ثانيا أن هذه الزعامة كانت برغم تفوقها على الآخرين فى فهم طبيعة مطالب ومشاعر وأمانى مصر فانها كانت لم تزل بعيدة كل البعد عن تفهم حقيقة الارادة المصرية التى توشك أن تنفجر، لتكتسح أمام طوفانها الثورى كل الشعارات المعتدلة، والكلمات المطاطة عن صداقة الحر للحر، وعن المحالفة ، والصداقة، وتقديم العون والجنود.. الخ.

المهم أن الوفد الثلاثى خرج من عند وينجت ليحاول أن يستجمع المزيد من النفوذ، وأدرك سعد أن الأعيان الذين وصفهم فى مذكراته بأنهم يوجهون إليه «أسئلة تشف عن سوء الظن وعدم الثقة. وما من أحد منهم قدم لنا مساعدة مادية أو أدبية» لا يمكن أن يكونوا سنداً حقيقياً للمجابهة المقبلة. فحاول الاعتماد على جماهير الشعب مستنداً إلى خبرة الثورة العرابية فى جمع التوكيلات. وبالفعل بدأت حملة واسعة لم تشهد لها البلاد مثيلا فى جمع التوقيعات لتفويض الوفد للسعى في تحقيق الاستقلال « بالطرق السلمية المشروعة».

ومع اتساع هذه الحركة بدأ المعتمد البريطانى يشعر بالخطر فبذل محاولة لعزل سعد عن جماعة الأعيان. أو بالدقة عزل جماعة الاعيان عن تأثير سعد ونفوذه، وذلك فى محاولة ذكية لتجريد سعد

فى أولي خطواته العملية من أحد مقومات زعامته ، وهى قدرته على استقطاب جماعات الأعيان لصالح حركته.

ويبرق وينجت إلى حكومته «.. وقد بلغ إلى علمى أن الدعاية للاستقلال التام منتشرة فى الأقاليم بواسطة منشورات موقع عليها من قبل أعضاء الجمعية التشريعية، وأن هؤلاء الاعضاء انتدبوا سعد زغلول وأعضاء حزبه ليكونوا ممثلين عنهم، وقد طلب محمد باشا سعيد وهو رئيس وزراء سابق ورجل معروف بتعاطفه مع الاتراك مقابلتى، فقابلته فى الثانى والعشرين من هذا الشهر. وقال محمد سعيد إنه بفعل ما فى وسعه للحيلولة دون إنضمام المعتدلين إلى المتطرفين. وانه يلقى بعض النجاح فى مهمته»[٩٧] انها أولى محاولات الفرز، كبار الاعيان ذوي الميول التركية الذين كانوا يكرهون الإنجليز ويشجعون خصومهم ميلا للاتراك، بدأوا يستشعرون الخطر من لجوء سعد الى القاعدة الجماهيرية. فقد أدركوا أن اقتحام جماهير الشعب المصرى ميدان المطالبة بالاستقلال التام سوف ينتهى بالقضاء على النفوذ الإنجليزى والتركى معا وسوف يهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكبار الاعيان.

لكن سعداً يمضى فى طريقه مستجمعا قوى الطرفين معاً.

الجماهير توقع له العرائض، والأعيان يحاول أن يسترضيهم وأن ينال تأييدهم وهكذا عقد فى بيته اجتماعاً حضرته غالبية (٦/٥) أعضاء الجمعية التشريعية، حيث كرسوا زعامة سعد وفوضوه فى السعى لتحقيق الاستقلال وقرروا أن جميع القوانين التى استنت فى غيبة الجمعية منذ إيقاف إجتماعاتها قبيل الحرب وحتى إجتماعها

هذا تعتبر لاغية وغير معمول بها. وأكدت الجمعية على حق مصر فى الاستقلال التام. وأن المتحدث الوحيد باسم مصر هو سعد زغلول.(٩٨)

ويمضى سعد فى طريقه قدماً رغم وجود منافس خطير له على الزعامة هو عدلى يكن.

يجمع توقيعات جماهير الشعب. ويستجمع معه نفوذ وتأييد الأعيان. وكان هذا هو ما يميزه عن غيره ممن طمع الأعيان فى إحلالهم محل سعد فى قيادة الحركة. كان سعد يتحدث إلى الأعيان مستنداً إلى تأييد الجماهير ويتحدث إلى الإنجليز معتمداً على مساندة الشعب والأعيان.

أما عدلي فهو كما يصفه رجل وثيق الصلة بالاحداث (محمد كامل سليم - سكرتير سعد زغلول) «مجرد رجل ديوان، أرستقراطى، فيه دم تركى أجنبى، عظيم الثراء. نبت في بيئة الحكام،وليس فى قلبه ما يضرم الشوق إلى الحرية والاستقلال. ثقافته فرنسية،ونشأته وتربيته وعاداته فرنسية، وتعلم الإنجليزية على كبر، وكان أقدر على الكلام بالفرنسية أضعاف قدرته على الكلام بالعربية العامية، ولم يعرف العربية الفصحى ولم يقرأ كتابا من كتب الأدب العربى. رجل مصالح أولا وأخيراً ولا يعنى بسواها . ويرى أن المساومة وحدها هى سر النجاح. متكبر لا يترك أي عاطفة تسيطر عليه، فهو يقلد الإنجليز فى البرود. ولا يسمح لأي عاطفة أن تفوت عليه مصلحة يريدها. وعدلى ورشدى فى هذا كله توأمان متفقان ومنسجمان»(٩٩)

رجل كعدلى كان كفيلا باستحواذ أكبر قدر ممكن من رضاء الإنجليز والسلطان والأعيان، وقد ظل هذا الثالوث منذ البداية وحتى النهاية يرغبون فى فرضه زعيماً.

لكن مصر كانت قد صنعت زعيمها الذى ترتضيه وحددت مواصفاته. ذلك الزعيم الذى استحوذ عبر تعقيدات عديدة على صفات متداخلة ومتناقضة - فى الظاهر - أهلته جميعاً لخوض ميدان الزعامة الرحب، وليصبح أكثر زعماء مصر الحديثة شعبيةً ونفوذاً. وقد عزز سعد زعامته ومنذ اليوم الاول باللجوء المباشر والحاسم إلى الجماهير، بمطالبته بتوكيلها له . وماكان للجماهير أن تختار عدلى أو أيا من أمثاله. فقد أرادت مصر زعيماً مصرياً واختارت سعداً . وكان سيل التوقيعات المنهمر كفيلا باعلان إرادة مصر، سعد هو الزعيم الاوحد للثورة التى توشك أن تنفجر.

وبينما كان سعد يستجمع أواصر الزعامة ليقود شعب بلاده كان الإنجليز بعيدين تماما عن إدراك حقيقة ما يموج فى صدر مصر.

ويرسل وينجت إلى حكومته فى ١٨ نوفمبر:

«استقبلت ٣ من المصريين هم سعد باشا زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى باشا شعراوى. وجميعهم كما تعرف من السياسيين ذوى الآراء المتقدمة، وقد جاءوا ليدعوا لبرنامج للاستقلال الذاتى التام لمصر؛ لا يترك لبريطانيا العظمى إلا حق الإشراف على مسألة الدين العام والتسهيلات الخاصة لسفننا التى تعبر قناة السويس، وهم لا يلتزمون بوسائل مصطفى كامل ومحمد فريد، وإن كانوا يتفقون مع مبادئهما إلا انهم يحملون لنا العرفان بالجميل والصداقة،

كما انهم أعربوا عن رغبتهم فى السفر الى لندن ليتقدموا بمطالبهم . ولقد نددت بأقسى الالفاظ بالحركة الوطنية السابقة، كذلك أبديت لهم نقداً صريحاً لمختلف وجهات نظرهم، وكررت لهم التحذير من أن عليهم أن يتحلوا بالصبر وأن يضعوا موضع الاعتبار الكثير من التزامات حكومة صاحبة الجلالة»(١٠٠)

وحتى هذا الموقف اللامبالى الذى اتخذه وينجت من الحركة الوطنية، وتجاهله التام لمطالبها، لم يعجب المسئولين فى الخارجية البريطانية . وتعليقا على برقية وينجت كتب رئيس القسم المختص بوزارة الخارجية البريطانية مذكرة سرية يقول فيها «ليس بين الوطنيين الثلاثة من يستطيع أن يزعم أنه ممثل للشعب المصرى، فسعد زغلول وعبد العزيز فهمى محاميان وسجلهما معروف. وربما كانا يمثلان طبقة معينة من المثقفين الانتلجنسيا ولكن سعد زغلول قد حط من شأن نفسه كثيراً. وقد أدهشنى أن أرى على باشا شعراوى متصلا بهذين الرجلين فهو من أصحاب الاراضى الواسعة فى مديرية المنيا، وهو عضو فى الجمعية التشريعية، ولكنه عارض كل اقتراح للإصلاح، كضريبة الدخل أو رسوم التركات أو القيود الخاصة بزواج الاحداث. وهو متعصب ولا يتكلم إلا العربية وغير محبوب لدى الفلاحين. وأنه لمن المؤسف أن يلقى هؤلاء المصريون الثلاثة أى تشجيع من السلطان.

كذلك فانه مما يؤسفنى أن سير وينجت لم ينبذ هؤلاء الوطنيين بطريقة أشد حزماً من الطريقة التى استخدمها. وانه لمن غير المناسب أن يحضر هؤلاء المصريون إلى هنا فى الوقت

الحاضر».[١٠١] وأخذت وزارة الخارجية بوجهة النظر هذه، وأرسلت الى وينجت غاضبة «لا يمكن أن نخفى أن تقدم أى من الزعماء المسئولين المصريين بمثل هذه المطالب المتطرفة قد أثار شعوراً بالاستياء هنا. وكما تعرف فان المرحلة التى يمكن فيها تحقيق الحكم الذاتى لم تحل بعد وأن حكومة جلالته لا تنوى التخلى عن مسئوليتها تجاه النظام والحكم فى مصر. ليست هناك غاية مفيدة يمكن أن تتحقق بالسماح للزعماء الوطنيين بالحضور إلى لندن، وتقديم مطالب غير معقولة، ولا يمكن قبولها»[١٠٢].

ثم عادت الخارجية البريطانية لتحذر وينجت فى برقية عاجلة تقول « ألاحظ أن الزعماء المتطرفين يستغلون استقبالك لهم بدار الحماية، وهو عمل جانبه التوفيق، وأنك بطبيعة الحال ستوضح بشكل كامل أنك تنظر إلى أعمال الإثارة هذه وإلى جميع من يشتركون فيها نظرة عدم الرضا.. أن زعماء الحركة ليس لهم وزن كبير، ولكن الحركة يمكن أن تصبح ببساطة حركة خبيثة،بل يمكن أن تتسبب فى فتنة إذا ما سمح لها بأن تمضى دون أن تكبح».

وبخط يده علق وكيل الخارجية البريطانية على البرقية قائلا «إن سير وينجت يبدو ضعيفاً إلى درجة مخزية»[١٠٣] .

وبينما الصراع يجرى بين الخارجية البريطانية المتشددة ومعتمدها الضعيف فى القاهرة، كان سعد يسير قدما فى طريق فرض الزعامة وإكسابها المحتوى الرسمى والقومى معا.

وكانت خطة سعد تتلخص فى جمع توكيلات من الجماهير ليستخدمها في تزعم حركة من الاعيان. وعندما تألف الوفد المصرى

نص فى المادة الأولى لقانونه أنه مكون «من حضرات سعد زغلول باشا، على شعراوى باشا، عبد العزيز فهمى بك، محمد على بك، عبد اللطيف المكباتى بك، محمد محمود باشا، أحمد لطفى السيد بك، اسماعيل صدقى باشا، سينوت حنابك، حمد الباسل باشا، چورچ خياط بك، محمود أبو النصر بك، مصطفى النحاس بك، والدكتور حافظ عفيفى بك».

وجاء فى المادة الثانية «مهمة هذا الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاماً» وفى المادة الثالثة «الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية» وفي المادة الخامسة «لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التى انتدب لها، فليس للوفد ولا لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته : وهى استقلال مصر استقلالاً تاماً وما يتبع ذلك من التفاصيل» (١٠٤)

ولنا ملاحظات عدة على هذا القانون.

أهمها أن الوفد كله مشكل من باشوات وبكوات وأكثريتهم العظمى من إقطاعيين، وقد تشكلت لجنة مركزية للوفد من ٤٣ عضوا كان عدد كبار الملاك فيها ٣٦ أى بنسبة ٨٣٫٣١٪ (١٠٥).

وثانيا نلاحظ أن سعد قد وازن نفوذ كبار الملاك بنصه على أن «الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر» وحدد مهمتهم بالسعى لاستقلال مصر استقلالاً تاماً وجردهم من أى حق في المساومة على هذا الهدف.

وبهذه التركيبة خاض سعد المعركة.

وقد صمم سعد على أن يرفع صوته منـدداً بالحماية مطالباً بسفر الوفد لعرض القضية على مؤتمر الصلح لكن السلطات البريطانية رفضت. وبدأ سعد فى المقاومة، لكننا نلاحظ أن هذه المقاومة على أهميتها كانت نوعاً من المقاومة المكتبية بيانات، خطب، برقيات، رسائل ، محاضرات.

ولعله لم يكن من قبيل المصادفة أن سعداً الذى وجه فى هذه الفترة عشرات البرقيات إلى ويلسن والمعتمدين الأجانب ووجه عدة نداءات إلى الاجانب وإلى الصحف الأجنبية، لم يوجه نداءً واحداً – في هذه الفترة – إلى شعب بلاده.لكن ذلك لا يقلل من أهمية إصرار سعد على رفع صوته فى مجابهة الاحتلال. وجه سعد ثلاث برقيات إلى الرئيس ويلسن قال فى أولاها «إن مصر لم تقبل مطلقاً الحماية التى ليست إلا عملا من الاعمال الحربية، والتى مع كونها مناقضة لآمالنا فى الاستقلال، فهى مناقضة أيضاً للحقوق التى كسبناها من تركيا من زمان بعيد »(١٠٦)

والجدير بالذكر أن ويلسون لم يوجه الى سعد أى رد علي برقياته الثلاث.

وإلى الأجانب وجه سعد نداءً يقول فيه: «نحن نبغى أن نستقل بشئون بلادنا في شكل حكومة دستورية حتى تصلح من حالتنا الاجتماعية ما يفسده عادة حكم الأجنبى عمداً ومن غير عمد. وينبغى أن نظل كاسبين ثقة الأجانب نسهل لهم وسائل ما يزاولونه من الأعمال التجارية والصناعية فى بلادنا، ونرعى مالهم من الامتيازات خير رعاية».

ووجه برقية إلى كليمنصو رئيس مؤتمر السلام جاء فيها «مهما يكن من الاتفاق المزعوم حصوله على المسألة المصرية فان الحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا مناقض لما اتفق عليه جميع الحلفاء، باسم الإنسانية التى تأبى أن تكره الأمم على أن تنتقل من يد إلى يد أخرى، كما تنتقل ملكية السلع، نناديك من وراء البحر أن لا تتخذ سكوتنا الاكراهى الذى هو النتيجة الطبيعية لحبسنا فى حدود بلادنا دليلا على رضانا بسيادة الغير علينا وان لا تسمح بالحكم فى مصيرنا من غير أن تسمع أقوالنا»(١٠٧)

وفى ١٣ يناير ١٩١٩ أقام حمد الباسل حفل شاى فى بيته حضره عدد كبير من الاعيان وألقى سعد خطاباً ضافياً هاجم فيه الاحتلال والحماية وقال «إننا أمام القانون الإنسانى أحرار من كل حكم أجنبى، فلا ينقصنا إلا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال».

وخلال محاضرة فى جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع طلب سعد التعليق علي المحاضرة، فاذا به يخرج عن الموضوع تماماً منتهزاً الفرصة ليقول «أعلنت إنجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا»(١٠٨)

وتحت ضغط الأحداث طلب رشدى باشا رئيس الوزراء السفر إلى مؤتمر الصلح، فرفضت السلطات البريطانية فاستقال. ثم سمح له بالسفر فأصر على أن يسافر «الوفد» معه، فرفض الإنجليز، فصمم على استقالته.

وانتهز سعد هذه الفرقة التى حدثت فى صفوف الأعداء ليوجه ضربة جديدة، فأرسل عريضة إلى السلطان فؤاد خاطب فيها السلطان بلهجة عنيفة وحذره من أن يكون قبوله للعرش فى ظل الحماية «من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم» ثم يحذره مرة ثانية من أن مستشاريه لم يلتفتوا إلى أن يطلبوا منه «أن يكون حريصا على نيل مصر لاستقلالها». ثم يمضى سعد متسائلا «كيف فات مستشاريكم أن استقالة رشدى لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة وطنية أن يخلفه فى مركزه؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل»؟.

وعقب هذه الرسالة أبرق المعتمد البريطاني يطلب الإذن باعتقال سعد ونفيه فجاءه من لندن الرد السريع بالقبول وكان سعد يدرك ذلك، ويدرك أن الإنجليز ضاقوا به وبتحركاته . وأخذ في الأيام الاخيرة يردد «لابد من قارعة».

ولم يكن سعد يخشى هذه القارعة. بل كان يتمناها، فقد كانت المخرج الوحيد أمامه فقد أرسل كل البرقيات والنداءات التى يمكن أن يرسلها، والتوجه إلى عملية تحريك الجماهير مسألة غير واردة، لدى الكثيرين، والالتزام صريح بالسعى «بالوسائل السلمية المشروعة» والقيادة كلها من الاعيان الذين يرتعدون من أي حركة جماهيرية.فماذا بقى أمام الزعيم سوى الاعتقال كمخرج، وربما كسبيل للبحث عن أساليب جديدة للعمل.

وكان سعد يدرك ذلك ويتمناه . بل لعل برقيته إلى السلطان كانت تستهدف تحقيق هذه الأمنية «وفى مساء اليوم التالى لارساله البرقية

قال لعضو من أعضاء الوفد إن الجماعة لم يأتوا بعد (يقصد لم يأتوا لاعتقالنا بعد) ثم قال: هذا ليس بنافع، إنهم إما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا، والا فهم يتركونا نموت فى مواضعنا» (١٠٩).

لا طريق آخر أمام سعد. إما السفر أو الاعتقال، والطريق الثالث هو الموت. لم يفكر سعد فى ثورة شعبية ولا تخيلها. تلك هى الحقيقة التى يتعين التركيز عليها، فلو أحس سعد بإمكانات ثورة عارمة كتلك التى وقعت بعد ٢٤ساعة فقط، لما تمنى الاعتقال كمخرج من ورطة زعيم محاصر، لا يتخيل أن شعبه يمكنه أن يتحرك ولو أقل حركة.

ولكن مصر كانت دوماً هكذا، تختزن ثورتها فى حرص، وتنميها فى دأب، ولا تفصح عن نواياها مطلقاً، وتبدو وحتى اللحظات الاخيرة وكأن الخمول مخيم عليها إلى الأبد، ثم فجأة يتفجر الإعصار الثورى بصورة لم يتوقعها أحد وقد حقق الإنجليز لسعد ما تمناه واعتقلوه.

وكان اعتقاله بداية لتفجر الثورة، وكان أيضا بداية لفرز حاسم وعميق الجذور فى صفوف المصريين، فقد أصبحت قيادة الوفد الباقية في مصر فى مأزق غريب. إنها تقود ثورة مفروضة عليها، ولم تتوقعها مطلقا، وتقود جماهير لا ترضخ لتعليماتها بالهدوء.

يقول العقاد إن سعداً نفسه «كان رأيه ان الثورة عمل شاق على بلد مرهق بالأعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاد»(١١٠)

بل هو يقدم لنا شهادة بالغة الاهمية فيقول «إن أناساً كثيرين – ومنهم بعض المصريين– ليعجبون إذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رئاسة مدبرة على الاطلاق،

وأن مظاهرة الطلبة الأولى وقعت على غير علم سابق من الوفد، بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه . لكنها هى الحقيقة التى نذكرها. فإن الطلبة أصبحوا مضربين في مدارسهم يوم المظاهرة، وهم مختلفون في الخروج أو البقاء، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد عليه رأياً يفكر فيه، أو خطة يتوخاها، فبعثوا إلى بيت الأمة أفراداً منهم يستفسرون. وهناك التقى الوفد بالأستاذ عبد العزيز فهمى فانتهرهم انتهاراً شديداً وهو يقول

«ان المسألة ليست لعب أطفال، دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم».

لكن مظاهرة الطلاب خرجت، وكانت المفجر الفعلى للثورة، وأضرب عمال الترام بعد الظهر، وفى اليوم التالى كانت القاهرة كلها في حالة إضراب شامل.

لكننا نخطئ إذ نتصور ان الثورة كانت منسقة الخطى ذات تعبير متناغم وموحد.

ولكن وما أن تحركت مصر وشعبها ضد الاحتلال حتي فزع الكثيرون ومنهم قادة الوفد المتبقين بمصر فأصدروا بيانا يحذرون فيه ممارسة ما يمكن تسميته بالمقاومة الفعلية للاحتلال عبر وسائل العنف الثوري، فأصدر قادة الوفد بيانا جاء فيه «إن الاعتداء على الأنفس وعلى الأملاك محرم بالشرائع الإلهية والقوانين الوضعية. وإن قطع طرق المواصلات، يضر أهل البلاد ضرراً واضحاً، إذ يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق

ومثل هذا العمل يضيع على المصريين ما ينتظرونه من عطف عليهم».

لكن الشعب لم يكن من الممكن اقتناعه وقد تحرك بالاكتفاء بشعار مقاطعة البضائع الأجنبية ولا بالقسم «أقسم بالله وبسعد فى منفاه أن أقاطع جميع البضائع الإنجليزية واللغة الإنجليزية وكل من له علاقة بالإنجليز. وأن ألبس الحداد حتى يعود سعد وزملاؤه».

وباختصار كان سعد يقود ثورتين. ثورة الجماهير التى تريد الاستقلال والخبز معاً، وثورة المعتدلين من كبار الملاك التى تخشى حركة الجماهير، بل وتخشى سعداً نفسه أكثر مما تخشى الاستعمار، وتريد أن تهادن الاستعمار وأن تناور معه حتى تحصل على أى استقلال شكلى يكفل لها أي سلطة من نوع ما.

وعبر هذا الفارق بين الثورة والقيادة المعتدله استطاع سعد ان يمرق ليقود الثورة منفرداً وبلا منازع.

* * *

وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصدرت الحكومة البريطانية وبناء على نصيحة اللنبى تصريحاً من جانب واحد ينص على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ولكن بتحفظات أربعة. وأعلن الاستقلال فى ١٥ مارس، وتغير لقب السلطان فأصبح جلالة الملك المعظم فؤاد الأول. ورفض سعد هذا التصريح واعتبره ثمرة مريرة «لمفاوضات أجرتها أقلية منشقة، وهو ليس سوى كارثة وطنية وتنازلا عن الحقوق».(١١٢)

هذا بينما اعتبر المعتدلون «هذا التصريح خطوة كبيرة فى طريق إعداد الشعب للاستقلال، وتدرجه فى طريق النضج الدستورى»(١١٣)

وكانت الجماهير مع سعد «ففى ١٨ مارس وفيما كان الملك عائداً من استعراض عسكرى وجد الجماهير محيطة بقصر عابدين وهى تهتف «يسقط السلطان» «يحيا سعد». وفى الإسكندرية قام المصلون فى مسجد أبو العباس يوم الجمعة ١٧ مارس بإنزال إمام المسجد من فوق المنبر عندما بدأ فى قراءة إعلان تغيير لقب السلطان. وهتفوا ضد السلطان والوزارة وبحياة سعد زغلول. كذلك رفض الطلاب الوفديون اعتبار يوم ١٩ مارس إجازة رسمية كعيد للاستقلال، وساروا في الشوارع يحطمون الزينات والأنوار»(١١٤)

ولعل هذا الالتهاب الجماهيرى هو الذى منح سعداً القدرة علي مواجهة المعتدلين فى الوفد، والذين كانوا يمثلون الأغلبية. بل والقدرة على الترفع عليهم جميعاً. «وعندما كان الوفد في باريس دخل عبد العزيز فهمى ومعه جماعة المعتدلين على سعد فى مقره. قال عبد العزيز فهمى «أسقطت يا سيدى من حسابك ومن تفكيرك أموراً [وراح يعدد مصادر قوة الاحتلال ومظاهر ضعف مصر، وافتقارها للمعين] وبرر بهذا قبول تقرير ملنر. فقال سعد فى احتقار ظاهر «كيف يجوز لك ان تزعم أننى أسقطت كل هذا من حسابى.. إنما أنتم أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أن فى أعناقكم أمانة، وهى السعى والجهاد للحصول على الاستقلال التام، وليس لكم أن تقبلوا أول شيء، أو أى شيء يعرض عليكم، مادام دون الاستقلال بمراحل. أنتم تتلمسون المعاذير، وتستطيلون أمد الجهاد، وتريدون خيانة الامانة عن عمد وسبق إصرار».(١١٥)

واستمر سعد فى هجومه على تصريح ٢٨ فبراير وعلى من قبلوه

من زمرة الاعيان المعتدلين فقال فى خطاب له فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٣: «جاءوا بتصريح ٢٨ فبراير على صوت المدافع وأزيز الصدور التى كانت تغلى غضباً.

وأقاموا للمجئ به احتفالا رسمياً ليخدعوا الأمة عن المعنى الحقيقى لاستقلالهم المزيف. ذلك الاستقلال الذى إلتقط السماسرة حرزه من سوق المستعمرين، وثبتوه فى طوق الحماية، ولفوه فى «بقجة» من الأضاليل، فما اغتررتم بما زخرفوا، وبما زينوا، ورفضتم أن تشتركوا فى احتفالهم»(١١٦)

وكان هذا الموقف المتشدد من جانب سعد زغلول سبيلا لتحقيق تمايز واضح وحاسم. الجماهير مع سعد أو سعد مع الجماهير فى جانب. والمعتدلون معزولون ومطرودون من ساحة الشعب.

وكم سار المتظاهرون أمام قصور هؤلاء المعتدلين هاتفين «خراباً ، خراباً ديار المعتدلين». ووصل الأمر ان كتب أحد الباحثين «كان لحملات سعد زغلول هذه بالغ الاثر فى وجدان الشعب المصرى، ظن معه الناس أن هؤلاء المعتدلين قد باعوا الوطن للإنجليز، وانهم خرجوا من دينهم وأصبحوا كفاراً»(١١٧).

ويواصل سعد المحتمى بالجماهير تحديه. فعندما تشكلت لجنة الدستور برئاسة حسين رشدى اعترض عليها سعد زغلول، لانها لجنة حكومية «وكان يرى أن وضع الدستور، لابد وأن يكون علي يد جمعية منتخبة من الشعب حتى لايكون منحة يسهل التلاعب بها، لذلك أطلق سعد على لجنة الدستور «لجنة الأشقياء».(١١٨)

ولعل هذه النزعة الليبرالية الصافية قد استمدت جذورها من

شعبيتها «فقد كان الاجماع الشعبى ذا أثر كبير على تصرفات قائد الثورة وعلى أسلوب الزعامة، وعلى انفراد سعد بهذه الزعامة دون منافس. لانه هو الذى إستطاع ان يتجاوب مع الحس الشعبي الذى أسماه البعض الإجماع الشعبى على أيديولوچية وطنية ليبرالية»(١١٩)

كما أن هذا الإجماع الشعبى قد منح سعداً قدرة وشجاعة على تحدى الجميع «الاحتلال - القصر - المعتدلين من الاعيان» وثمة تأكيد لهذا الرأى يقول «وقد يفوت القارئ اليوم ضخامة الشعور الكامن وراء تعبير سعد عن وقفته أمام أقوى دول الأرض، فهكذا كانت بريطانيا وقتها، إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، تسيطر على نحو ربع الكرة الأرضية، وذات قوة عسكرية، وذات بأس فى البر والبحر، إن إدراك سعد للمغزى التاريخى لتلك الوقفة، حيث تواجه الحركة الوطنية أقوى دول الاستعمار، وإدراكه أنه قوى جداً بالحق والعدل. هذا الإدراك هو ما استحق به سعد أن يكون زعيماً لشعب، وقائداً لثورة.وما كان ليتبوأ مكان الزعامة لولا فهمه لمكامن القوة في شعبه، وقدرته على التعبير عنها»(١٢٠)

* * *

أجريت الانتخابات. واكتسح سعد الجميع بأغلبية كاسحة وشكل سعد الوزارة. وفزع الإنجليز من تصرفات سعد ومن تصرفات الجماهير.«سرت فى البلاد حالة من البهجة الشعبية، ويؤكد بعض الموظفين الإنجليز أن السلطات المدنية فقدت سيطرتها على الامور، وأن مديرى المديريات فقدوا سلطاتهم التى انتزعها منهم أعضاء مجلس النواب» (١٢١)

كذلك «أعرب البريطانيون عن قلقهم إزاء موقف العداء تجاه الموظفين الأجانب والذى أظهرته مصالح معينة وافراد محددون في الحكومة».(١٢٢)

واشتكى الإنجليز كثيراً من أن «مرقص جنا وزير الاشغال قد منع المستشار البريطانى فى الوزارة مستر توتنهام من القيام بأي جولات في الاقاليم، وقام هو بهذه الجولات متباهياً بنجاحه في إحلال موظفين مصريين محل الأجانب»(١٢٣)

ويمضى سعد ليكرس زعامة سياسية وليبرالية فى أن واحد. وبعد فوزه الباهر فى انتخابات يناير ١٩٢٤ أقام النواب حفلا لتكريمه فى فندق شبرد. وألقى سعد خطاباً قال فيه «إنهم لم يريدوا بتقييد حرية الاجتماعات إلا كتم الشعور الوطنى، ومنعه من أن يظهر، ومنع صوت الحق من أن يعلو، وتمهيد السبيل لحلفاء القوة، وعُبَّاد السلطة، وسدَّه على الاحرار المخلصين. وما ابتكروا تعدد الدرجات فى الانتخاب إلا ليحصروا حق اختيار أعضاء البرلمان فى عدد محدود يسهل التأثير عليه بوسائل الترغيب والترهيب»(١٢٤).

وحتى عندما تولى سعد الوزراة فقد حرص على أن يتمسك بكل المبادئ التى نادى بها خلال الثورة. ورداً على المرسوم الملكى بتكليفة بتشكيل الوزراة، كتب إلى الملك «إننى أشكل الوزراة التى شاءت جلالتكم بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافاً بأي حال برأى أو موقف استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برئاسته» وقال « ويلزم الحكومة أن تعمل ما فى وسعها على إحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف

أجناسهم وأديانهم، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح، وتُعوّد الكل على احترام الدستور، والخضوع لأحكامه. وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة، وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها، والإخلال بما تقتضيه»[١٢٥] وقد أبدى الملك امتعاضا شديداً من بعض من هذه العبارات، واعتبرها تعريضاً به وتحذيراً. وقد كانت كذلك بالفعل.

وقد شكل سعد وزارته من ثمانية وزراء، واقترح أن يكون ثلاثة منهم من المسيحيين أحدهم وزير للحقانية [العدل] وقد قاوم الملك بشدة أن يكون للمسيحيين ثلاثة وزراء من ثمانية، قائلا: إن هذا خروج عن النسبة المتعارف عليها وهى وزير مسيحى واحد. ورد سعد أن رصاص الإنجليز إبان الثورة لم يفرق بين مسلم ومسيحى، ولم يحسب حساب النسبة. لكن الملك استطاع أن يمنع تعيين مسيحى وزيراً للحقانية حيث هناك محاكم شرعية. وإمعاناً فى معاندة الملك رشح سعد للحقانية «أفندى»، وزار مقر هذه الوزراة وخطب فى الموظفين قائلا «إن تعيين أفندى لوزارة الحقانية هو تشريف لجميع الافندية، وبرهان ساطع على الديمقراطية الحقة التى تخدمها الوزارة»[١٢٦]. كذلك أكد سعد ليبراليته بموقف حازم إزاء المرأة، فبالاضافة إلى دعوته لخلع المرأة للحجاب. قال فى كلمة لوفد من طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية «إننى من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به، لأنه بغير هذا التحرير لانستطيع بلوغ غايتنا، ويقينى هذا ليس وليد اليوم،بل هو قديم العهد. فقد شاركت منذ أمد بعيد صديقى المرحوم قاسم بك أمين فى أفكاره التى ضمنها فى

كتابه الذى أهداه إلى [كتاب المرأة الجديدة]فضلا عن أن الدور الذى قامت به المرأة المصرية فى حركتنا الوطنية كان عظيماً ونافعاً»(١٢٧).

وكان موقف سعد زغلول من مسألة الوحدة الوطنية واضحاً وحاسماً«إن للمصريين على اختلاف مللهم ونحلهم أمانى وطنية واحدة، وهم يتمتعون بموجب الدستور بحقوق واحدة، وعليهم واجبات واحدة، والأقليات المصرية تعرف ذلك حق المعرفة، ثم إن النسبة التمثيلية الكبيرة التى منحها الشعب والحكومة للأقليات فى البرلمان هى أحسن دليل على أن جميع المصريين فى نظر القانون سواء، وأن التقدم والرقى لاينالهما إلا أقدر الرجال الذين يستحقونهما عن جدارة واستحقاق».(١٢٨) وفى حفل تكريم أقامه مجلس الشيوخ لسعدألقى خطاباً قال فيه «إن إتحاد العناصر هو بحمد الله حاصل بين المسلمين وغير المسلمين من الوطنيين إذ أصبحوا جميعاً مرتبطين أشد ارتباطا برباط الوطنية، وأصبح كل فريق يرى أن مصلحة الوطن قبل كل شيء، وفوق كل اعتبار»

وبرغم أن سعداً عارض تشكيل لجنة الدستور، وأسماها لجنة الاشقياء لكنه ظل دوما متمسكا بالدستور، وفى حفل تكريم أقامه له أعضاء مجلس الشيوخ[١٣ مارس ١٩٢٤] ألقى سعد خطاباً قال فيه «ستصبح المبادئ الدستورية وحقوق الأفراد نافذة فينا، ويصبح أمر الكل للكل، ويشعر كل مصرى أن حياته وحريته، وشرفه ،وماله وولده.. كل ذلك تحت حماية القانون، وعلى القانون حارس قوى من البرلمان، والبرلمان تحت حراسة أمة يقظة»(١٢٩)

وفى خطاب العرش الذى ألقاه فى افتتاح البرلمان قال مخاطباً النواب «ومن أهم وظائفكم أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور، .. فعلى الحكومة تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية، وعلى البرلمان أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها»(١٣٠)

وقد حاول سعد برغم ما عرف عنه من كبرياء وترفع أن يتقرب من طبقة العمال، وأن يغازلها. وفى حفل أقامته نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس تكريما لعبد الرحمن بك فهمى زعيم العمال بمناسبة فوزه فى إنتخابات مجلس النواب ألقى سعد زغلول خطاباً قال فيه «أفرح كثيراً، وأسر كثيراً كلما شعرت ان هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط، بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا طبقة «الرعاع»، وأفتخر أننى من الرعاع مثلكم، ولوكانت حركتنا قائمة على الطبقة العليا وحدها لما قامت لها قائمة، ولما انتشرت هذا الانتشار، ولما انتشر المبدأ الوطنى بدون الطبقة التى يسمونها طبقة الرعاع، وهى الطبقة الأكثر عدداً فى الأمة وليس لها صالح خاص، والتى مبدؤها ثابت على الدوام. هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها، ولا منصب تحل فيه، ولا مصلحة تقضيها، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً» ثم «رأيت كثيراً من أرباب المصالح، ومن ذوى الوظائف تقلبوا وتغيروا ولكن الرعاع مثلكم ما تغيروا، ولابدلوا عقائدهم»(١٣١)

لكن هذا التملق للعمال لم يكن دائماً، فما أن أضرب عمال مصنع شركة إيجولين وشركة الزيوت بالاسكندرية تحت قيادة الشيوعيين، واعتصموا فى مكان العمل حتى كشر سعد عن أنياب طبقية حادة، ووجه للعمال إنذاراً «إنكم إن احترمتم ملكية الغير، وخرجتم من مكان الشركة طوعاً فأنتم تعاملون معاملة المخلصين للقانون والوطن، وإن أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصاباً فإنكم تعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون».(١٣٢) وبرغم أن العمال استجابوا لهذا التهديد من جانب سعد زغلول وأنهوا الاعتصام، فإن ماكينة إرهاب حكومة سعد زغلول قد افترستهم، وقامت بحل إتحاد العمال وحل الحزب الشيوعى وتقديم قادته للمحاكمة(١٣٣)

وسعد زغلول هو صاحب نظرية «سيد قراره» ففى مجلس النواب، وعند مناقشة مسألة النظر فى الطعون الانتخابية كان موقفه «نوافق أن يكون الفصل فى طعون الانتخابات من حق البرلمان أخذاً بمبدأ الفصل بين السلطات. ولا ينبغى مطلقاً أن يعطى هذا الحق للمحاكم»(١٣٤)

وعندما كان مجلس الشيوخ يناقش تعديلات قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية جرت مناقشة حول العقوبة التى تفرض على من يعقد مظاهرات وإجتماعات دون الاخطار عنها، واقترح المشروع غرامة ١٠٠ قرش، وحبس مدة لا تزيد على أسبوع. واعترض سعد زغلول على ذلك بشدة مطالباً باسم الحكومة تغليظ العقوبة ليكون فيها نوع من الردع. وأصر سعد زغلول على رأيه فى مجادلات عنيفة استمرت طويلا.(١٣٥)

.. وقد كان سعد زغلول معروفاً بأنه صلب الرأى ونادراً ما يرجع عن رأى ارتآه، ولقد يكون هذا مفيداً للزعيم فى مواجهة أعداء الوطن، لكنه ينقص كثيراً من ليبراليته إذا ما تعامل مع مواطنيه.

وكان سعد يتشدد حول كل حرف يكتبه أو ينطقه ولا يسمح لأحد بأن يدخل عليه تعديلا، ونقرأ فى رسالته السرية التى وجهها إلى عبد الرحمن فهمى - بينما كان الوفد فى أوربا - تحذيراً شديداً من عدم المساس ببيان أرسله من الخارج طالباً طبعه وتوزيعه فى مصر فهو يقول «أرسل لكم مع هذا كلمة أرجو أن تنشروها، وأن تلاحظوا بأنفسكم الا يتغير شيء فيها لا بزيادة ولا نقصان»(١٣٦).

فماذا لو ارتأت قيادة الوفد بالداخل، وهى التى تلامس الواقع وتعيشه أن تغير شيئاً، أو كلمة؟. يكون رد سعد زغلول قاسياً وغاضباً فهو يكتب ثائراً «إن التعديل الذى أدخله البعض على النداء الذى أرسلناه أضر بمعناه وقلل كثيراً من تأثيره، وكنت أود أن يجاب رجاؤنا فى عدم المساس به »(١٣٧).

ولم يكن سعد يسمح بأى رأى آخر غير رأى الوفد، أو لنقل غير رأيه هو . وبرغم ما حازه من زعامة مهيبة إلا أنه كان يرفض منح أي فرصة أو أى متنفس للآخرين أيا كانوا، ويكتب إلى عبد الرحمن فهمى من باريس: «تنشر جريده مصر رسائل لمجد الدين ناصف فيها كثير من الاشياء التى لا يلائم نشرها فى الوقت الحاضر، لأن فيها شيئا من الانقسام وتشويه القضية المصرية، خصوصا بالكلام عن محمد فريد ورحلاته وآرائه فى بعض المسائل الحاضرة، فإذا أمكنكم أن تستلفتوا نظر حضرة الفاضل صاحب جريدة مصر إلى

الكف عن نشر مثل هذه الرسائل كان ذلك أفضل».(١٣٨)

ونلاحظ هنا أن فريد كان زعيماً وطنياً مرموقاً وأنه كان فى هذا الوقت يقترب من الاحتضار.

ولم يخيب عبد الرحمن فهمى رجاء زعيمه فيكتب إليه مبتهجاً «كان قد اتصل الينا بأن رجال الحزب الوطنى سينتهزون فرصة الاحتفال بذكرى وفاة مصطفى كامل ويندون بأعمال الوفد، فاتخذنا العدة لذلك و أرسلنا لهم جيشاً عرمرماً من الطلبة، وبذا كان الهتاف للوفد ورئيسه ورجاله أضعاف أضعاف ما كان للمحتفل بذكرى وفاته»(١٣٩)

.. وهكذا فالزعيم لا يسمح حتى للموتى بأن ينافسوه.

ويكتب فهمى مرة أخرى لزعيمه «أريد ان أضرب زعانف الحزب الوطنى ضربة لا تقوم لهم بعدها قائمة، إذ أعددت لهم اللازم لذلك هنا. غير أنه لا يزال يلزمنى أشياء أخرى موجودة عندكم، وهى صور الجوابات والتلغرافات التى أرسلها المرحوم فريد وجاويش وإخوانهما للوفد بباريس فأرجو التنبيه بسرعة إرسالها كلها»(١٤٠)

وقد اصطدم سعد زغلول خلال وجوده فى باريس بمجموعة الطلبة المصريين فى أوربا [وكانوا فى الأساس حزب وطنى أو بالدقة يسار الحزب الوطنى] وقد لعبت هذه الجمعية دوراً مهماً للغاية فى حشد الرأى العام الاوربى وخاصة القوى اليسارية فى باريس للدفاع عن القضية المصرية، وللترحيب بالوفد المصرى رغم ملاحظاتهم القديمة كأعضاء فى الحزب الوطنى على سعد زغلول. ونظموا العديد من المؤتمرات والاحتفالات واللقاءات التى حضرها سعد زغلول مع

قيادات الحزب الاشتراكى الفرنسى وحزب حقوق الانسان».[١٤١]

ويتضح موقف هؤلاء الطلاب الذين اقتربوا جداً من الوفد وقدموا له خدمات جليلة من متابعة موقف عصام الدين حفنى ناصف [ونلاحظ أننا أوردنا فيما سبق أن سعداً أمر بمنع نشر مقالات أخيه مجد الدين]. سئل عصام أمام النيابة عن تاريخه ونشاطه.

– س: ألم تشتغل بالسياسة مدة وجودك فى ألمانيا؟

– جـ: كنا عاملين لجنة حزب وطنى، وعملنا منشورات باللغة العربية ضد سعد باشا باعتبارنا لجنه حزب وطنى».[١٤٢]

وفى نقاش أجريته معه، قال عصام «حضرت مؤتمر الطلبة المصريين الذين يدرسون فى أوربا، وكان ذلك فى ١٩٢١ وفى الاجتماع هاجمنا سعد زغلول، وقلت له : أنا أسحب الثقة منك، فثار قائلا:

أنا وكيل الأمة ولست وكيل جمعية طلبة»[١٤٣]

والحقيقة أن سعد زغلول كان يتعرض خلال تعامله مع القصر والاحتلال لضغط مزدوج، فممثلو كبار الملاك (عدلي يكن وعبد الخالق ثروت وغيرهما) كانوا ينعون عليه تشدده وتطرفه وكان هو يسميهم جماعة عبيد السلطان، بينما كان اليساريون ينعون عليه بعضا من تهادي مرحلي ووصل الأمر بفرح انطون إذ سمع أن سعد زغلول علي استعداد للتفاوض علي أساس مشروع ملنر أن نشد قصيدة شديدة العنف ضد سعد :

إلي أين تمضي بالأمانة يا سعد
تجني علي شعب عليك له العهد

ورجل لا تعبث بأمال أمة
شغوف بالاستقلال يهتاجا المجد
فيا سعد حاذر أن تزل طريقها
وإلا فلا سعد هناك ولا وفد

ولا يلبث سعد أن يعلن أنه لن يقبل التفاوض علي مشروع ملنر إلا بعد تعديله بالتحفظات، ويقول: اقبله وارفضه، إنه كما يقول اعطيتك ألفا إلا ألفا، ومع التحفظات يتصحح موقف سعد وإن قليلاً.

أما موقفه من العمال الذين قال إنه يفتخر أن يكون واحداً منهم، فبعد أن دمر إتحاد النقابات اليسارى، وسجن قادة الحزب الشيوعى وحل حزبهم، فقد قرر السيطرة عليهم وتوجيههم وفق إرادته، واختار لهذه المهمة رجله الذى كان يثق به دوما عبد الرحمن فهمى بك الذى أصبح فجأة «زعيم العمال» وأسس «الاتحاد العام لنقابات العمال بوادى النيل برئاسة حضرة صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمى زعيم العمال». وأعد له قانوناً يحرم العمال من أى حق فى إعلان الإضراب إلا إذا رأى الوفد ذلك. ونقرأ.

م٤٦ - لمجلس إدارة الاتحاد إعلان الاضراب العام أو الجزئى، وهو الذى يعين ابتداءه وانتهاءه.

م٤٧ - قرارات الإضراب العام تصدر من ثمانين فى المائة من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد.

م٥٠- ليس لأية نقابة أن تعلن الاضراب من غير مصادقة الاتحاد العام»(١٤٤)

ثم نأتى إلى المواقف الفكرية للزعيم.

عندما تظاهر الطلاب الازهريون مطالبين بإحراق كتاب «فى الشعر الجاهلى» وطرد طه حسين من الجامعة ومحاكمته . خطب فيهم سعد واصفا طه حسين بأنه مجنون وقال «هبوا مجنوناً يهرف القول».

وعندما أصدر الشيخ على عبد الرازق كتابه «الاسلام وأصول الحكم» وقررت هيئة كبار العلماء - إرضاءً للملك فؤاد - «نزع شهادة العالمية منه وطرده من كل وظيفة لعدم أهليته للقيام بأي وظيفة دينية أو مدنية»(١٤٥). صب سعد زغلول المزيد من الزيت على النار، وأسهم فى حملة تكفير الشيخ على عبد الرازق قائلا: «قرأت كثيراً للمستشرقين ولسواهم فما وجدت من طعن منهم فى الاسلام بحدة كهذه الحدة فى التعبير على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق،لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه، بل البسيط من نظريته»(١٤٦)

هذا بينما اتخذ الأحرار الدستوريون موقفا ليبرالياً شجاعاً مساندين طه حسين وعلى عبد الرازق.

وعندما أرسل شيخ الازهر بقرار عزل على عبد الرازق إلى عبد العزيز فهمى باشا وزير العدل طالباً التصديق عليه رفضه وكتب قائلا«أحضرت هذا الكتاب وقرأته مرة أخرى، فلم أجد فيه أدنى فكرة يؤاخذ عليها مؤلفه» و«ثقل على ذمتى أن أنفذ هذا الحكم الذى هو ذاته باطل لصدوره من هيئة غير مختصة بالقضاء، وفى جريمة الخطأ فى الرأى من عالم مسلم يشيد بالاسلام، وكل ما فى الأمر أن من يتهمونه يتأولون فى أقواله ويولدون منها تهماً ما أنزل الله بها من سلطان» وغضب الملك، واشتعلت أزمة كبيرة كان محورها تمسك

عبد العزيز فهمى باشا بموقفه الليبرالى فى مواجهة الملك وسعد زغلول معاً، وانتهى الامر باستقالته هو وثلاثة وزراء أخرين محمد على علوبه – توفيق دوس – إسماعيل صدقى.

نتأمل الاسماء والمواقف وندهش.

فكأن مصر كانت مجبرة على المفاضلة بين من يتمسكون بحرية الوطن ويهدرون حرية المواطن، او من يهدرون حرية الوطن ويتمسكون بحرية الرأى والفكر والتعبير ليس للشعب وانما للخاصة.

الهوامش

١ - عباس محمود العقاد - سعد زغلول، سيرة وتحية - الطبعة الثانية - ص٤٩.

٢ - المرجع السابق - ص٣٥٢ - المرجع السابق ص ٦٣.

٤ - الوقائع المصرية - مجموعة عام ١٨٨١.

٥ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص٦٧.

٦ - المرجع السابق - ص٦٩.

٧ - رشيد رضا - تاريخ الاستاذ الامام - ص١٦٨.

٨ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص٧١.

٩ - زكى فهمى - صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر- الجزء الأول - مطبعة الاعتماد ١٩٢٦ - ص١٣٥.

١٠ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص٥٨٤.

١١ - المرجع السابق.

١٢ - المرجع السابق ص٧٣.

13 - J.M.Ahmed- The intellectual origins of Egyptian NATIONALISM - OXFORd (1960) P..32.

14 - ALBERT HOURANI -Arabic Thought in the Libe ral Age, 1798 - 1939 - Oxford (1970)p.p.214.

١٥ - زكى فهمى - المرجع السابق. ص١٣٦.

١٦ - العقاد - المرجع السابق ص٧٨.

17 - AFAF LUTFI AL -SAYYID - Egypt and cromer - (1968)P.95.

18 - IBID - P.95.

١٩ - أحمد أمين - زعماء الإصلاح - القاهرة ١٩٤٨ - ص٣١٠.

20 - Blunt - My Diaries - London (1919) Vol. 1,p.58-
21- S.P. - From Baring to Salisbury - May 8,1887.
22 - B.P- CROMER TO KIMBERLEY, MARCH 25,1895.
23 - AFAF Lutfi Al Sayyid, IBID.p.p. 116.
٢٤ – عباس العقاد – المرجع السابق ص٨١.
٢٥ – عبده حسن الزيات – سعد زغلول من أقضيته . ص٥
٢٦ – المرجع السابق – ص٢٥٧.
٢٧ – المرجع السابق – ص٢٤٤.
٢٨ – المرجع السابق – ص٣٩١.
٢٩ – سعد زغلول في الجمعية التشريعية – جمع وترتيب أحمد فهمى حافظ – ص٦٨.
30 - AFAF LUTFI, IBID,p.97.
٣١ – عباس العقاد – المرجع السابق ص٩٦.
32- AUkland Colvin (Sir) - The Making of Modern Egypt (London) P. 878.
٣٣ – عباس العقاد – المرجع السابق ص٩٦
34- AFaf Lotfi - Ibid,pp.176.
٣٥ – عبد الخالق لاشين – سعد زغلول – دوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ – ص٤٦.
٣٦ – د. يونان لبيب رزق – تاريخ الوزارات المصرية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام (١٩٧٥) – ص١٤٦
٣٧ – ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ – مؤسسة الاهرام – مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة – ص٣٧.
38- J.M.Ahmed, Ibid - p.53. 3
39 - Julietter Adam Angleterre en Egypte - Paris (1922) p. 124,
40 - Valantine Chirol (Sir) - The Egyptian Problem - London,(1920)p.98.
41 - F.O.633/XIII,Cromer to gray - October 27,1906.

42 - F.O. 633/XIII, March 3,1907.

43 - Humphry Bowman- Middle East Window - (1942)p.75.

44 - Chirol - IBiD,p.77.

45 - Afaf - IBId,p.176.

٤٦ – المؤيد ٢٨ / ١٠/ ١٩٠٦.

٤٧ – اللواء ٢٨ / ١٠ / ١٩٠٦.

٤٨ – عباس العقاد – المرجع السابق – ص١٢٣

٤٩ – المرجع السابق – ص١٢٠.

٥٠ – المرجع السابق– ص ١٢١.

51 - J.M.AHMED - IBID - P.55.

53- J.M.AHMED - IBID,P.45.

54 - CHIROL -IBID,P.112.

55 - IBID, P.98.

٥٦ – أحمد شفيق باشا– مذكراتى فى نصف قرن – الجزء الثانى – القسم الثالث . ص١٧٥.

٥٧ – عبد الخالق لاشين – المرجع السابق – ص١٥٩.

٥٨– المرجع السابق.

٥٩ – د. يونان لبيب رزق. المرجع السابق ص١٥٧.

60 - J.M. AHMED- IBIDp. 55.

61 - SHIROL,IBID,p.115.

62 - ALIBERT Hourani - IBID - p.216.

٦٣ – عباس العقاد – المرجع السابق. ص١٥٤.

64 - Cromer-The Situation In Egypt - p.25.

65 - Lloyd- Egypt Since Cromer- London (1923) Vol,I p.142.

66- Holt- IBID,p.53.

67 - Samne&Goblet-La vie politique orientale en 1909,p.207.

٦٨ – عبد الخالق لاشين – المرجع السابق ص١٩١.

٦٩ – مذكرات محمد على علويه (النسخة الخطية) [مودعة بدار الوثائق

التاريخية القومية]- ص٦٥.

٧٠ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص١٣١.

٧١ - زكى فهمى - المرجع السابق ص١٣٧.

٧٢ - عباس العقاد - المرجع السابق ص١٦٩.

73 -Chirol- ibid,p114.

73 - Chirol- ibid,p114.

٧٤ - نقلا عن العقاد. المرجع السابق ص١٤٩.

وراجع أيضا:

Storrs,R, - Orientations , London,(1937)pp.159. -

75 - F.O.371/1971,No.72691 - November 19,1914.

٧٦ - حل شفرة برقية سبرج بوكافان إلى سير أدوارد جراى وردت من بتروجراد الساعة ٣ صباحا وصلت ٣٠ر٣ صباحا بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٤ ومودع أصلها بالمتحف البريطانى تحت رقم

F.O. 371:1971 - NO: 661.

٧٧ - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - المرجع السابق.

78 - Lenezowski, G.- The Middle East in Worlds Affairs, 2nd Edition .New York, (1928)pp.205.

79 - Newman, E.W. P., Great Britain in Egypt. London . (1928)p.205.

80 - R.I.I.A - Great Britain and Egypt - 1914 - 1936 - London (1936)p.5.

٨١- عباس العقاد - المرجع السابق - ص١٩٩.

٨٢ - سعد زغلول - المذكرات إلخطية - المودعة بدار الوثائق التاريخية بالقلعة . كراس ٥٣ ص ٣٠١٣.

83 - Fo. -407/184 - No.152 - Memorandum by Sir Graham on the unrest in Egypt - 9 April 1919.

٨٤ - احمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية جـ١ - (١٩٢٦) - ص٢٢٧.

٨٥ - المرجع السابق.
٨٦ - سعد زغلول - المذكرات الخطية - كراس ٣٢ ص ١٩٤٢.
٨٧ - المرجع السابق - كراس ٣٢، ص١٨٥٨.
٨٨ -الأمير عمر طوسون - مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية من ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٨. القاهرة (١٩٤٢) ص ٤.
٨٩ - ماريوس كامل ديب - الوفد وخصومه ١٩١٩ - ١٩٣٩ - (١٩٨٧) - ص٣٩
٩٠ - عبد العزيز فهمى - هذه حياتى - (١٩٦٣) -ص ٧٢.
٩١ - ماريوس كامل ديب - الوفد وخصومه - المرجع السابق.
92 -P.M.Holt.ibid. p.348.
٩٣ - سعد زغلول - المذكرات - الكراس ١٧. ص١٨٤٦ - عن يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٨
٩٤ - عبد الرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩ - جـ ١ - ص٩٤.
٩٥ - سعد زغلول - المذكرات - كراس ٣٢ - المرجع السابق .
٩٦ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص١٩٧ - ١٩٨.
97 - Public Record Office,371/3204 - No. 205263 - Dictated 24 th November 1918.
98 - Chirol, IBID - p.275.
٩٩ - محمد كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى - سعد وعدلى - كتاب اليوم العدد ١٠٧ - ص٤.
100 -Public Record Office, 361/3204 - 1903501 - 18 November 1918,No171
101- Public Recort Office - 371/3207 - 18690 - Note.
102- F.O.371 / 3204 - 10035 - W - 16 - NOVEMBER 27 - NO. 1420.
103 - F.O. 371 / 3204 - NO,1463.
١٠٤ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص١٩٥.
١٠٥ د. عاصم الدسوقى - كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى - (١٩٧٦) - ص ٢٢٥.

١٠٦ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص٢٠٦.
١٠٧ - المرجع السابق - ١٠٦
١٠٨ - المرجع السابق - ص٢١١.
١٠٩ - المرجع السابق - ص٢٢١.
١١٠ - عباس العقاد - المرجع السابق - ص٢٣٩.
١١١ - فكرى أباظة - الضاحك الباكى - ص٤٣.
١١٢ - محمد سيد كيلانى - السلطان حسين كامل، فترة مظلمة فى تاريخ مصر - (١٩٦٣).
١١٣ - د. جلال يحيى - د. خالد نعيم - الوفد المصرى، ١٩١٩ - ١٩٥٢ - (١٩٨٤) ص١٨٢.
١١٤ - محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور، ١٩٢٣ - ١٩٥٢ - (١٩٧٣) ص١٩.
115 -FO.- 407/193. ENCLOSURE NO.4.Report On general Situation in Egypt From 16 to 22 March 1922.
١١٦ - طارق البشرى - سعد زغلول يفاوض الاستعمار. (١٩٧٧) -ص ٢٧.
١١٧ - سالم عبد الحميد - الزعيم الخالد (د.ت) - ص٨٢.
١١٨ - د. جلال يحيى - د. خالد نعيم - المرجع السابق - ص١٧١.
١١٩ - على شلبى - مصطفى النحاس جبر- الانقلابات الدستورية فى مصر، ١٩٣٣ - ١٩٣٦ - ص٣٥.
120- Safran, Nadav - Egypt in Search of pliticaI Community.(1961) p.107.
١٢١ - طارق البشرى - المرجع السابق - ص٢٦.
122- F.o - 407/198.No.134 - ALLenby to Macdonald - 13 March 1924.
123 - F.o - 407/199 - No.224 . Memorandum read by Macdonaled to Zaghlol..
124 - F.O - 407 /199 - No. 31 - Kert to Macdonald, Jan -10- 1924.
١٢٥ - محمد ابراهيم الجزيرى - آثار الزعيم سعد زغلول - جـ١ - القاهرة

(١٩٢٧) - ص٤٢.

١٢٦ - خطاب سعد زغلول باشا إلى جلالة الملك فؤاد الاول بقبول الأمر الملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤، بتكليفة بتشكيل الوزارة.

١٢٧ - محمد ابراهيم الجزيرى - المرجع السابق - ص٦٨.

١٢٨ - المرجع السابق - ص٦٨.

١٢٩ - الاهرام - ٤ مارس - ١٩٢٤، نقلا عن تصريح لسعد زغلول لجريدة وستمنستر جازيت اللندنية.

١٣٠- الجزيرى - المرجع السابق - ص٩٢.

١٣١ - مضابط مجلس النواب - الدورة البرلمانية الأولى - [١٥ مارس - ١٠ يوليو ١٩٢٤] خطاب العرش الذى ألقاه سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.

١٣٢ - الاهرام- ١٤ مارس - ١٩٢٤.

١٣٣- الجزيرى - المرجع السابق - ص٢٤١

١٣٤ -لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - المجلد الاول.

١٣٥ - مضابط مجلس النواب - الدورة البرلمانية الاولى - المرجع السابق.

١٣٦ - مجلس الشيوخ - مضبطة الجلسة السابعة والثلاثون المنعقدة فى ٨ يوليو ١٩٢٤.

١٣٧ - د. محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى - رسالة من سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى مؤرخة : باريس فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ - القاهرة (١٩٨٨) ص٢٤.

١٣٨ - المرجع السابق - رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى مؤرخة فى ٢٧ فبراير ١٩٢٠ - ص٢٣٨.

١٣٩ - المرجع السابق - رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فى ٧ فبراير ١٩١٩.

١٤٠- المرجع السابق - رسالة عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول مؤرخة: فى ١٨ فبراير ١٩٢٠ - ص٢٣٨.

١٤١- المرجع السابق - رسالة من عبد الرحمن إلى سعد زغلول مؤرخة فى ٢٥ فبراير ١٩٢٠ - ص٨٨.

١٤٢ - محمود ابو الفتح - مع الوفد المصرى - ص٢٨

١٤٣- ملف القضية ٣٤٤ كلى ١٩٣١ - محكمة جنايات الاسكندرية دور يوليو ص٥١.

١٤٤ - د. رفعت السعيد - عصام الدين حفنى ناصف - القاهرة (١٩٧٠) - ص٢١.

١٤٥ - د. محمد أنيس - المرجع السابق - ص٣١٨.

١٤٦- لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد - عمائم ليبرالية - المرجع السابق.

وأيضا: د. رفعت السعيد - الإرهاب إسلام أم تأسلم ؟ القاهرة - (١٩٩٥) - ص٢٥٣

وكذلك : د. محمد رجب البيومى - الأزهر بين السياسة وحرية الفكر - القاهرة (١٩٨٣) - ص١١٥.

١٤٧ - د. غالى شكرى - النهضة والسقوط فى الفكر العربى الحديث - ص٢٤٤.

الفصل الثالث

الثـــوار

وإذا كان الكثيرون من مؤرخي هذه الفترة قد ركزوا اهتمامهم علي مواقف وآراء وتحركات كبار الملاك والأغنياء والزعامات الشهيرة فإن من حق القوي الطبقية الأخري التي قدمت أكثر التضحيات، وقامت بأكثر التحركات ثورية ونضالية، وبذلت فيها الأرواح والتضحيات، هذه القوي من حقها أن نقدم - ولو بأقل قدر- لمحات من نضالها المتميز خلال إرهاصات الثورة وبداياتها وما بعد البداية.

فالطلاب هم الشرارة الأولي في الثورة، وقد فعلوها في تحد لنصيحة «الوفد»، وهم وقود المظاهرات التي سقط فيها مئات الشهداء، في حين لم يجرح أحد أو تبذل قطرة عرق من هؤلاء الأغنياء. والفلاحون شهداؤهم بالمئات، وقدموا نماذج بطولية رائعة.. البعض حكم عليه بالإعدام وطلب منهم الحاكم العسكري البريطاني تقديم طلب لتخفيف الحكم فرفضوا.. وأعدموا. فمن من الذين ركزت عليهم الأضواء فعل مثلهم.

والعمال كانوا نموذجا آخر من التضحية والثورية وكانوا مع الطلاب الجسد الأساسي للعمل للثوري المتمثل في جماعة اليد السوداء وغيرها من العمليات والتحركات النضالية. ولقد اثبتوا وبوعي وبسالة أن النضال الوطني ضد الاحتلال لا يتناقض ابداً مع معارك النضال الطبقي من أجل الحصول علي المكاسب الاجتماعية.

لقد قدموا من التضحيات في ساحة الوطنية أضعاف أضعاف السادة وانتزعوا بعضا من حقوقهم الطبقية وهم يبذلوت أرواحهم ضد الاحتلال وفي سبيل الاستقلال.

وهكذا يمكننا أن نؤكد أنه لا يمكن أن تقدم دراسة حقيقية وواقعية وعلمية لثورة ١٩١٩ دون أن نضع علي خارطتها دور ثلاث فئات اجتماعية كان لها أكبر الأثر في منح الثورة ثوريتها وفي توجيه ضربات موجعة للاحتلال وعملائه.

الطلاب

الفلاحون

العمال

فلنحاول أن نزيح أستاراً وضعت عن عمد أو عن تجاهل أو نسيان أو أي شيء آخر لتبرز -وفقط- دور فئة اجتماعية واحدة وزعامات بذاتها، بينما تختفي من كتاب التاريخ الصفحات الأكثر روعة وبهاء وتضحية لمجرد أنها تضحيات الفقراء، ويختفي ذكر مئات الشهداء لمجرد أنهم ليسوا من الأعيان ولا الأكابر.. ولا يهتم أحد بدماء غزيرة سالت لمجرد أن أصحابها فلاحين بؤساء.

فلنحاول تقديم الحقيقة

الطـــلاب

كان الطلاب دوماً في طليعة المسار الوطني المصري. لماذا؟

هذا السؤال تتطلب الاجابة عنه رؤية فاحصة إلي حد ما للواقع الاجتماعي في مصر مطلع القرن العشرين.

خرجت مصر جريحة بعد تداعيات الثورة العرابية والتي انتهت بالاحتلال البريطاني الذي أتي إلي الساحة المصرية علي بساط من خيانة كبار الملاك العقاريين. والذين ظلوا ولعديد من السنوات صنائع للاحتلال.

ولأن «البرجوازية» المصرية نمت ولأسباب موضوعية في رحم كبار الملاك فقد وجدت في مصر قوة اجتماعية خلاسية مزدوجة البعد الاجتماعي ، ومن ثم مزدوجة التوجه تتنازعها مصالح من المفترض أن تكون متناقضة لكنها وجدت جنبا إلي جنب .

ولنبدأ من البداية

فى مطلع القرن الماضى كتب المعتمد البريطانى فى مصر «أن مصر تذوب شوقاً إلى الثورة» ومثل هذا القول الشاعرى يصعب أن يتصور صدوره عن طاغية احتلالى مثل كرومر، لكنه كان يعرف مصر جيدا . ويعرف كيف يصفها جيداً .

لكن المأساة كانت تكمن فى أن هذا الوطن الذى كان يذوب شوقاً إلى الثورة لم يجد قيادة تعبر عن شوقه هذا .

والحقيقة أن الإنجليز قد دخلوا على بساط من خيانة كبار الملاك العقاريين وكبار موظفى الدولة، الذين تحولوا هم أيضا بحكم الأوضاع التى كانت سائدة إلى كبار ملاك. وإذ أتى الاحتلال أسرع بضمان ولاء هؤلاء «سلطان - شريف- على مبارك وأمثالهم» والذين نسوا أو تناسوا، ما كانوا ينادون به من مطالب إصلاحية ودستورية وارتموا تحت أقدام المحتل.

ومن ثم فإن الذين تصدوا للعمل العام والذين احتضنهم كرومر واسماهم أصحاب المصالح الحقيقية كانوا أضعف من أن يواجهوا المحتل مواجهة حقيقية . فلا هم راغبون ولا هم قادرون. وإذا كانت الطبقة الوسطي ضعيفة اقتصاديا ومن ثم فهي ضعيفة سياسياً واجتماعياً. فإن الطلاب تحملوا في بداية الأمر عبء استنهاض الوطن ضد الاستعمار

* * *

ولأن طلاب مدرسة الحقوق كانوا الأكثر استعداداً للتحرك الوطني فقد قررت وزارة المعارف العمومية وضع نظام للدراسة يستهدف شغلهم عن أي مشاركة في الشعور الوطني فكان أن

أضرب الطلاب عن تلقي الدروس [1].

وفي اليوم التالي مباشرة «اعتصم طلاب جميع المدارس العليا تأييداً لإخوانهم في مدرسة الحقوق وأعلنوا تشكيل لجنة لقيادة الاعتصام اسموها «اللجنة العامة لطلاب المدارس العليا»[2]

الأمر الذي أدي إلي تراجع الوزارة عن إجراءاتها.

ويستمر المرجل الطلابي في التفاعل مع الحركة الوطنية التي كانت تموج هي أيضا بتحركات شتي. وفي عام ١٩٠٨ زار مصر وفد من الطلاب الرومانيين، وفي أحد الاحتفالات التي نظمها لهم الطلاب المصريون اصطف الرومانيون لينشدوا نشيدهم الوطني، وهنا.. وهنا فقط يستيقظ طلاب مصر علي حقيقة أنهم لا نشيد وطني لهم. ولجأوا إلي الشيخ علي الغاياتي فصاغ نشيداً مصريا يقول :

نحن للمجد نسير.. ولنا الله نصير

ليس يثنينا نذير .. عن بلاد تستجير

واتخذه الطلاب نشيداً يشدون به أزر أنفسهم في كل حين. ولأن الشيخ الغاياتي قد نشر النشيد في ديوانه «وطنيتي» الذي سيق إلي السجن بسببه فقد منع الاحتلال ترديد هذا النشيد.

وتبقي رياح الوطن تهز مشاعر الطلاب حتي اعتقل سعد ورفاقه، وما أن تسامع طلاب مدرسة الحقوق الخبر حتي ذهب وفد منهم إلي بيت الأمة حيث وجدوا عبد العزيز باشا فهمي وعرضوا عليه فكرة التظاهر احتجاجا، وقد رأينا من قبل كيف اعترض الباشا قائلا «لا تزيدوا غضب القوم علينا»، وصمم الطلاب علي رأيهم فغضب الباشا

صارخا «الأمر جد، والمسألة ليست عبث أطفال».

لكن الطلاب تمردوا علي ضعف الباشا وتظاهروا وكانت الثورة.

وسوف نحاول هنا أن نطالع تعليقات صحف هذه الفترة فهي تعكس بجلاء الوضع المجتمعي إزاء التحرك الثوري للطلاب.

* **جريدة الوطن:** وصفت مظاهرة الطلبة بأنها حركة شغب ونصحت الشباب «باللجوء إلي الطرق المشروعة ليعود السلام إلي مصر التي اشتهرت بين الأمم بوداعتها» وقالت «إن الشغب فعل غير شرعي ولا يمكن أن يحقق للبلاد النتيجة التي ترجوها»(٣).

* **جريدة الوطن:** (في اليوم التالي) تقول «ويقينا أن رجال مصر العقلاء والذين هم المصدر الذي يستقي منه الطلبة حب الوطن والارتقاء به، لا يوافقون علي وقوع حوادث كالتي وقعت بالأمس واليوم، بل إننا نستطيع أن نقرر بأن أولئك العقلاء قد نهوا الطلبة مراراً عن المظاهرات، وأوصوهم بالانصراف إلي دروسهم، فالبلاد ليست في غني عن مجهوداتهم المخصصة للدرس وتحصيل العلم. فإذا كان الطلاب قد قاموا بما قاموا به من تلقاء أنفسهم فقد أخطأوا ويجب ردهم عن الخطأ فنصيحتنا التي قلناها أمس وقبل أمس مائة مرة، ونقولها اليوم أن يجتهد الطلبة في التغلب علي نزعات شبابهم الشديدة، بالحكمة والعقل وأن يدركوا أن عاقبة أعمالهم ليست ما يريدون لمصر التي يحبونها هانئة سعيدة»(٤)

ونقرأ بين السطور محاولة خبيثة لدق إسفين بين الطلبة وقيادة الوفد، بل ودق إسفين بين الطلاب والجماهير بالقول بأن مظاهراتهم غير مقبولة من جانب الوفد. وكانت بالفعل غير مقبولة.

وقد صحبت مظاهرات الطلاب أعمال عنف نتجت عن التصدي العنيف من جانب قوات الاحتلال للمتظاهرين وتجدها الصحف الاحتلالية فرصة للتنديد بالمتظاهرين.

* **المقطم:** (وقد سكتت تماما عن ذكر أي شيء عن مظاهرات يوم ٩ مارس) كتبت تقول : «تجمهر لفيف من طلبة المدارس أمس وأول أمس وانضم إليهم جمهور من الغوغاء وطافوا الشوارع ودمروا عددا من مركبات الترام. والحقيقة أن كل من تتبع هذه المظاهرات يتأسف لوقوعها من ترك الطلبة لدروسهم والاشتغال بمثل هذه الأمور التي تعطل أوقاتهم وتضر بمستقبلهم من غير طائل، فيجدر بآباء التلاميذ أن ينصحوهم بالتفرغ لدروسهم والاشتغال بها»(٥)

والمقطم يحاول أن يدق إسفينا هذه المرة بين الطلاب وآبائهم. لكن العمل الثوري يتواصل.

* **جريدة مصر:** «في كل أمة راقية يعلن الناس عن شعورهم بكيفيات نظامية مشروعة، ويعبرون عما يختلج في صدورهم بما لا يخرج بهم إلي الإساءة والعبث بالنظام العام، وهذا ما توخاه شبابنا العاقلون بادئ ذي بدء لولا أولئك الجياع الذين لا يهمهم من كل عمل عمومي إلا أن يملأوا بطونهم الخاوية بكل مطعوم ومشروب تصل إليه أيديهم خفية، ولا يصح نسبة أعمالهم السيئة إلي عماد المستقبل أي الطلبة»(٦)

ومع افتراض حسن النية فإننا نلمح محاولة للوقيعة بين الطلاب والجماهير الشعبية التي ساندتهم في مظاهراتهم وتحولت بالتظاهرات الطلابية إلي ثورة شعبية.

* **وادي النيل** : «إن عادة انضمام الرعاع الذين يوجدون في كل مكان إلي أمثال هذه المظاهرات أدت إلي أن يتبع مظاهرات الطلبة أفراد من هؤلاء ، فبدرت منهم أثناء المظاهرات بوادر شر لا تصدر إلا منهم ووقع اعتداء علي بعض المتاجر[٧].

* **وادي النيل** : ويضطر الطلاب إلي إصدار بيان يعلنون فيه براءتهم من أعمال العنف ويقول البيان «قال بعضهم إن الطلبة هم الذين ارتكبوا مستنكرات الأمس، ولكن يعلم الله أنهم براء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وجل ما عملوه هو مظاهرات سلمية إظهارا لعواطفهم، وعليه يعلن الطلبة أنهم لم يحرضوا علي أي عمل مما حصل لأن ذلك مخالف لتعاليمهم السلمية البحتة»[٨].

* **الوطن** : كتبت تقول «إن مصر وقد قدر لها أن ترتقي شرفاً وسعادة فليس الطلبة هم الذين يسعدونها بإضرابهم وطوافهم في الشوارع واختلاطهم بالغوغاء، ففي البلاد رجال حنكتهم التجارب وملأهم الدهر علما وفهما وزادهم الاختبار معرفة بالضار والنافع من الأمور وهؤلاء الذين يطلب منهم وحدهم أن يخدموا مصر ويتولوا رعايتها ويقودوا سفينتها في وسط الأنواء والعواصف بمهارة الربان الحاذق»[٩].

وهكذا وما أن لمح أعداء التحرك الثورة خطوة تراجع واحدة لمحوها في بيان الطلبة الذي نشرته وادي النيل حتي ضغطوا مطالبين الطلاب بالكف عن التظاهر وكأنهم يرددون ذات العبارة «أن الأمر جد والمسألة ليست عبث أطفال».

* **الوطن** : وكانت الوطن في اليوم السابق قد مارست ذات

الضغط وإن بألفاظ أقل قسوة فقال «من الضروري أن يعود الطلبة إلي مدارسهم وأن يتركوا للرجال ما لا يقدرون عليه، والرجال في وسعهم ألا يتركوا للغوغاء فرصة لعمل ما من شأنه تشويه الشعور القومي وإفساح الطرق المؤدية إلي الحرج، وحدوث حوادث لا ترضاها الحكومة ولا يرضاها الجمهور»(١٠)

* **الأفكار** : وتحاول أن تدافع وإن بهدوء عن الطلاب «يعتبر الساسة في الأمم الراقية المظاهرات السلمية وسيلة من وسائل الإعراب عن العواطف إذا كان القائمون بها من صفوة الأمة المتنورين الذين يعرفون الحدود المشروعة، ولا أرتاب مطلقا في أن الطلبة أرادوا بالمظاهرة الغرض الشريف السامي المقصود منها وأرادوا أيضا أن تكون مظاهرة سلمية لا يقصد بها الاعتداء علي أحد أو إهانة إحد»(١١)

ولكن وما أن حققت الثورة أول أهدافها بالإفراج عن سعد زغلول حتي بدأ الناقدون يمتدحون مظاهرات الطلبة.

* **وادي النيل** : نشرت فور خبر الإفراج عن سعد رسالة لأحد المواطنين وجهها إلي الطلاب قال فيها «لقد بيضتم وجه مصر الحديثة وأعليتم منار شرفها. إن الغيرة التي أظهرتموها علي الوطن هي فوق كل غيرة. أن الوطنية لو كان لها هيكل مجسم لكنتم أنتم هذا الهيكل»(١٢).

وعندما يثور الحديث عن «لجنة ملنر» يبرز دور الطلاب من جديد وتنشر جريدة «النظام» رسالة مفتوحة من الطلاب إلي رئيس الوزراء يقولون فيها «إن هدف الأمة هو الاستقلال التام وأن حضور هذه

اللجنة يتنافي مع مصالح وحقوق المصريين، ويطالبونه بمنع حضورها حفاظا علي كرامة المصريين»(١٣)

وفي نفس اليوم تنشر جريدة وادي النيل رسالة من طلبة مدرسة المساعي المشكورة بشبين الكوم أرسلوها إلي ملنر أكدوا فيها إنه يتعين عليه أن يلجأ إلي «وفدنا الذين اشترينا ذهابه إلي باريس بدمائنا، وهو ينبئكم بما تكنه جوانح كل مصري لتوفروا علي أنفسكم مؤونة المشقة وإلا فخير لكم أن تبقوا في بلادكم وهي في أشد الحاجة إلي أمثالكم»(١٤)

وتأتي لجنة ملنر لتجد مجموعات من الطلاب الذين نظمهم عبد الرحمن فهمي وتحاصر وتراقب تمنع وتفرض مقاطعة شاملة للجنة ملنر.. وهي المقاطعة التي كانت استفتاء علي زعامة سعد ومنحته القدرة علي مواصلة مواقف أكثر تشددا إزاء الاحتلال وإزاء قوي اليمين داخل الوفد في باريس.

* * *

وكان الوفد أثناء إقامته في باريس يقع في مجال حركة مجموعتين من الشبان المصريين اليساريين وكانوا في أغلبهم أعضاء في الحزب الوطني ثم تحول أغلبهم إلي اليسار بفعل تلامسهم مع القوي الوحيدة المؤيدة للقضية الوطنية في أوربا.. وهي اليسار.

كانت هناك «الجمعية المصرية بألمانيا (عصام الدين حفني ناصف- مجد الدين حفني ناصف-عبد الفتاح القاضي).

أما الجمعية المصرية في باريس فكانت تعتبر الجمعية الأم ويتحدث عنها محمود أبو الفتح في كتابه «مع الوفد المصري» قائلا

«وكان عدد أعضاء جمعية باريس عند وصولنا ١٨ عضوا ضموا إليهم كاتب هذه السطور وهم الأفندية د. محمد والي الطبيب شقيق جعفر والي باشا، والدكتور شافعي الطبيب ومحمد سعيد دكتور في الحقوق وعباس وهبي المهندس ونجل عبد الله وهبي باشا وصبري الخولي طالب حقوق وخليفة بويلي مهندس وحاصل علي ليسانس حقوق وليسانس في العلوم ومحمد صبري ليسانس في الآداب والتاريخ وانطون فرح مهندس زراعي ومختار رئيس النقاشين في متحف جريفان (إنه النحات العظيم مختار) وعبده جوده ليسانس في الحقوق وأحمد السيد ليسانس في الحقوق وكفروني ليسانس في الحقوق وطراف (نور الدين طراف) ولطفي الطالبان بمدرسة السنترال وميشيل توما حقوق وعنحوري ومسعوده طالبان في الزراعة.

ويجمع علم الجمعية علامات الديانات الثلاث فيضم فوق رقعته الحمراء الهلال والصليب والشعار الإسرائيلي»(١٥)

ونلاحظ بهذه المناسبة أن سعد زغلول كان حذراً من محمود أبو الفتح ويشك في أنه مدسوس علي الوفد، ونقرأ في رسائله إلي القاهرة «محمود أبوالفتح الذي كان قد سافر مع الوفد إلي باريس كمكاتب لجريدة وادي النيل المعروفة بميولها للإنجليز يصل علي المركب التي يسافر عليها بدر بك ونرجو ألا تثقوا بما يمكن أن يقوله»(١٦)

وعندما وصل «الوفد» إلي باريس التف حوله طلاب الجمعيتين وساندوه وفتحوا له أبواب علاقات مع اليسار الفرنسي.

ويلتقط عملاء الاحتلال هذه الخطوة في محاولة لاتهام الوفد بأنه إنحاز لليسار وللبلشفية.

وتنشر المقطم «وصل زغلول والوفد المصري إلي باريس، وأقام الحزب الاشتراكي وحزب حقوق الإنسان حفل تكريم له رأسه مارسيل كاشان سكرتير الحزب الاشتراكي وقد ألقي كلمة ضافية قال فيها لزغلول ورجال الوفد «إذا كنتم قد طرقتم أبواب الاستعماريين فأغلقوها في وجوهكم فإن الشعب الفرنسي يفتح أبوابه أمامكم»(١٧)

لكن سعد زغلول لا يلبث أن يتراجع عن هذه العلاقة بل هو يحذر رجاله في مصر من مثل هذه العلاقة ونقرأ في رسالة له إلي اللجنة المركزية للوفد «الوفد غير راض عن النشرات التي تفيد اعتماد المصريين علي الألمان وتتضمن الانتصار للبلشفيك فإن هذه المنشورات يستفيد منها اعداؤنا للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية. وهذا يضر قضيتنا» (١٨)

وكان من الطبيعي أن يعترض الطلاب اليساريون علي هذا المسلك ووصل الأمر بهم إلي حد الاحتكاك بسعد زغلول. وتنشر جريدة الأفكار خبرا يقول «وقف عصام الدين أفندي حفني ناصف الطالب بألمانيا وقال لسعد زغلول صائحا بأعلي صوت نحن نسحب منك الثقة فامتعض سعد قائلا: أنا أمثل الأمة وليس حفنة من الطلبة».

ويشعر عصام الدين ناصف بآثار غضب سعد زغلول عليه فينشر مقالا في الأهرام يقول فيه «إن بلدا كمصر تقف دائما موقف

المصارعة لعدوها السياسي أي الاحتلال يجب أن تستجمع كل قواها لدفعه ثم تتفرغ بعد ذلك لبحث النظم الاجتماعية»(١٩)

.. وذلك رغم أن زغلول كان قد قرر القطيعة معهم بل وأصدر تعليماته إلي قيادة الوفد بالقاهرة بمواجهتهم، وذلك في رسالة إلي عبد الرحمن فهمي يقول فيها: «يظهر أن مسألة الجمعية المصرية قد اتسعت أخيرا وذلك لعطف البلاد عليهم ومساعدتهم بالأموال، وايجاد لجنة لهم في مصر وظاهر أن مثل هذه التصرفات لا تتفق مع وحدة العمل ووحدة الوجهة فإنهم مهما كان شعورهم عظيما فإنهم يقعون في الأغلاط كثيرا، ولا يؤمن لهم من غير اشراف الوفد ولذلك يكون الأولي ألا تهتم بهم الصحف»(٢٠)

ويستجيب عبد الرحمن فهمي ويكتب لسعد زغلول «سبق أن لاحظنا ما لاحظتموه علي نشر رسائل مجد الدين حفني ناصف بجريدة مصر، وألزمنا صاحب الجريدة بالكف عن نشرها وبالفعل توقف عن نشر الرسائل»(٢١).

وتمضي حركة الطلبة هادئة ما هدئت الأوضاع متفجرة ما احتاجت مصر لها أن تنفجر ويبقي الطلاب علي مسار الحركة الوطنية القوة الدافعة والمفجرة والمتفجرة أيضا.

الهوامش

(١) الأهرام – ١٢ يناير– ١٩٠٦.
(٢) المقطم– ١٣ يناير ١٩٠٦.
(٣) الوطن – ١٠ مارس– ١٩١٩
(٤) الوطن – ١١ مارس– ١٩١٩
(٥) المقطم – ١١ مارس ١٩١٩.
(٦) جريدة مصر– ١١ مارس ١٩١٩.
(٧) وادي النيل– ١١ مارس ١٩١٩.
(٨) وادي النيل – ١٢ مارس ١٩١٩.
(٩) الوطن– ١٣ مارس ١٩١٩.
(١٠) الوطن– ١٢ مارس ١٩١٩
(١١) الأفكار – ١٢ مارس – ١٩١٩.
(١٢) وادي النيل – ١٢ مارس – ١٩١٩.
(١٣) النظام– ١٥ أكتوبر ١٩١٩.
(١٤) وادي النيل– ١٥ أكتوبر ١٩١٩.
(١٥) محمود أبو الفتح – مع الوفد المصري– الطبعة الأولي– (د.ت). ص٢٩.
(١٦) د. محمد أنيس، وثائق ثورة ١٩١٩– المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي– سلسلة تاريخ المصريين ١٩٨٨. والرسالة مؤرخة ٢٣ يونيو ١٩١٩– ص ٥٦.
(١٧) المقطم– ١ ديسمبر ١٩١٩.
(١٨) د. محمد أنيس– المرجع السابق – ص٦١.
(١٩) الأهرام – ١٦ أغسطس– ١٩٢٨
(٢٠) د. محمد أنيس – المرجع السابق.
(٢١) المرجع السابق– ص١٥٦.

الفلاحـــون

كان الفلاحون يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية بالغة الصعوبة والشقاء، وكانوا يخضعون لاستغلال مزدوج، أحد طرفيه كبار الملاك والطرف الآخر هم المرابون وأصحاب بنوك الرهونات وكانت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية تدفعهم إلي التمرد، وإلي تبني شعارات ثورية حقا. وكانت أكثر مما يمكن أن يحتمله حزب البرجوازية الوسطي أو الصغيرة، فما بالنا بكبار الأعيان.

ولنبدأ بالفلاحين هؤلاء الناس الذين قال كرومر إنهم أكثر من استمتعوا بنعم الاحتلال، لقد رأينا في البداية كيف استحوز كبار الملاك علي كل شبر يستصلح من الأرض فارتفعت بذلك أرقام الملكيات الكبيرة ومساحتها بصورة مخيفة، ولم يبق شيء للفلاحين الصغار سوي مساحات ضيقة من الأرض ترهقها ديون متراكمة وضرائب تتزايد كل يوم ومحصول ضعيف ورجال يختطفون للعمل في السلطة (أي للخدمة في جيش قوات الاحتلال).

والحقيقة أن الحالة التي كان عليها الريف المصري في مطلع القرن العشرين بحاجة إلي مزيد من التأمل والدراسة، فبدون دراستها دراسة تفصيلية لن يمكننا أن نفهم حقيقة الدوافع التي كمنت وراء العنف الفلاحي المسلح الذي انفجر فجأة عام ١٩١٩.

وإذا كان صعبا أن نورد هنا دراسة تفصيلية لهذه المسألة، فإننا سنحاول أن نقدم بعض الملاحظات السريعة.

ولنبدأ بهذه الصورة التي أوردها مراسل الأهرام في مطوبس.

«كان هبوط الأثمان الذي أصاب الزراع في هذه السنة أنكي الضربات التي نزلت عليهم، وقد أصاب هذا الهبوط محصول الأرز مع وفرة نفقاته وقد ساءت حالته كثيرا بكيفية تسليم الأرز للدائنين، فإنهم لا يقبلون أخذه إلا بزيادة نحو الخمس علي كل إردب، والزراع لا يسعهم إلا التسليم علي كل حال لأنه لا توجد جهة لتوريد هذا الصنف غير ثغر رشيد، ثم يرجع الزارع لبلده خائبا حزينا فيعامله الحاكم بقسوة وصرامة في طلب الأموال الأميرية وهو لا يستطيع وفاءها إذ لا شيء لديه لقوته وقوته عياله»(١)

وإذا وصل الأمر بالفلاح إلي هذا الحد، فإنه لا يجد أمامه سوي أن يستدين، أو أن يبيع محصوله الشتوي قبل أن ينضج، ويستغل السماسرة والتجار(ومعظمهم من الأجانب) حاجة الفلاح الملحة إلي المال ليشتروا منه محصوله الشتوي بأبخس الأثمان، وسرعان ما يقبل الخريف ويحتاج الفلاح إلي زراعة المحاصيل الشتوية فيضطر إلي أن يشتري من التجار ما باعه لهم بالأمس.. لكنه يشتريه بسعر أعلي بكثير.

ويؤكد أحد الاقتصاديين الاجانب أن الفلاحين كانوا يخسرون في فروق الأسعار هذه مبلغا يصل إلى مليون جنيه سنويا عندما يشترون في أكتوبر ما باعوه في مايو[٢].

أما الطريقة الثانية فهي أن يستدين مبلغا بالربا.. وفوائد الربا خيالية ٥٪ شهريا، أي ٦٠٪ سنويا. وإذا لم يرد أن يلجأ للمرابي فأمامه الاستدانة من بنوك الرهون العقارية، التي اتسعت أعمالها كثيرا في هذه الأيام.

والحقيقة أن نظام المحاكم المختلطة قد شجع كثيرا علي انتشار رهن الأراضي، فهي من ناحية أتاحت للفلاح أن يقدم أطيانه كضمان قانوني للدين، ومن ناحية أخري أتاحت للدائنين الاجانب سهولة بالغة وحقوقا واسعة في بيع الأطيان المرتهنة.

وتتراكم الديون بصورة مخيفة يوضحها الجدول التالي [٣]:

عدد الملاك المدينين	جملة الأرض المدينة بالفدان	جملة الدين علي مالكي الخمسة أفدنة فأقل	جملة الدين علي كل فدان
			قرش جنيه
٦١٩ر١٠	٦١٩ر٢١٤	١٦ر٩٩٠ر٦٦٠	٨٧ ٢٥

وكان طبيعيا أن يعجز الفلاح عن السداد، وتبلغ متأخرات الفلاحين لدي البنك الزراعي وحده ٤١٦ر٨٨٧ جنيها في يناير ١٩١٠، ويباشر هذا البنك وحده إجراءات التقاضي لنزع ملكية الأرض من ٢٥٤٤ مدينا [٤]

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحد، فهناك نكبات أخري.

فمواشي الفلاح يحصدها الطاعون البقري بصورة لم يسبق لها مثيل، وكان معدل الخسائر في المواشي من هذا المرض ١٠٠ رأس في الأسبوع، وقد بلغت الخسائر في عشر سنوات (١٩٠٧ -١٩١٧) ٤٠٠ر٠٠٠ رأس قيمتها ١ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه [٥]

كذلك تلاحق دودة القطن المحصول الرئيسي للبلاد وتتلف في عام ١٩٠٤ ما قيمته مليون جنيه، وأفتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم وأسرهم جوعا، وانتابت الفلاحين مثل هذه النائبة في عام ١٩٠٨، ١٩٠٩ فقد قيل إنهم خسروا في العامين المذكورين ٨ ملايين جنيه».

بل إن الكارثة تكمن في الهبوط المستمر في إنتاج الفدان «فقد دلت الاحصاءات الرسمية علي أن متوسط محصول الفدان من القطن فى عام ١٩٠١ كان خمسة قناطير وكسور، ثم هبط في ١٩٠٢ إلي ٤ر٥٨ ثم هبط مرة أخري في عام ١٩٠٤ إلي ٤ر٣٩، ثم استمر الانخفاض فبلغ في سنة ١٩٠٥ إلي ٣ر٠٨ وفي سنة ١٩٠٦ هبط إلي ثلاثة قناطير فقط»[٦]

لكن كل هذه الكوارث كانت تهون إلي جانب الكارثة الكبري «السلطة العسكرية».

حيث ساق المحتلون مليونا من الفلاحين والعمال المصريين ليعملوا تحت سوط الإرهاب في خدمة جيوش المحتلين في سيناء وفلسطين وسوريا وأماكن أخري كثيرة.

والحقيقة أن قصة هؤلاء الرجال الذين ذهبوا بأعداد غفيرة، وعاد منهم القليلون، تستحق هي أيضا مزيدا من الدراسات التاريخية والفنية والدرامية.

ولست أريد أن أطيل هنا، لكنني سأكتفي بوصف أوردته جريدة انجليزية لعملية السخرة هذه، فقالت «وضع نظام للتطوع ظهر عدم كفايته فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالإكراه، والطريقة هي أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظرون رجوع الفلاحين إلي منازلهم في الغروب فيحيطوا بهم وينتقوا خيرهم للخدمة، فإذا رفض أحدهم هذا التطوع الاجباري جلد حتي الإقرار بالقبول، وعلي هذا النحو ساقوا صبيانا من سن أربعة عشر عاما وشيوخا في السبعين، وكانت الجموع المريضة المنهكة تساق لتأدية الأعمال الحربية والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب.. وأصبح الجلد من الأعمال اليومية، وكان المكلفون بالجلد هم الأطباء أنفسهم حتي أن المرضي كانوا يخافون أن يختلط الأمر فينقلوا خطأ من طابور المحتاجين للعلاج إلي طابور المحكوم عليهم بالجلد..»(٧)

والآن ماذا بقي للفلاح سوي أن يتمرد.

هذا الفلاح الذي خاض عشرات الهبات المسلحة، والذي أثبت دوما أن إحساسه الطبقي أكثر حدة مما يتصور الكثيرون، والذي سارع ليحتضن ثورة عرابي ويحولها إلي ثورة فلاحية يقوم رجالها بتوزيع أرض كبار الملاك.

هذا الفلاح لم يكن ممكنا أن تقوده شعارات معتدلة، ولا أساليب غير ثورية. ربما كانت تنقصه القدرة على المبادرة، لكنه ما أن اشتعلت أحداث الثورة حتي مارس العنف الثوري إلي أقصي مداه، إلي الحد الذي أزعج قادة الوفد أنفسهم وجعلهم يصدرون بيانا يقول : «إن الاعتداء علي الانفس أو علي الأملاك محرم بالشرائع الإلهية

والقوانين الوضعية، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضررا واضحا، إذ يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ويوقف حركة نقل المحاصيل والارزاق. ومثل هذا العمل يضيع علي المصريين ما ينتظرونه من عطف عليهم» (٨)

وكان طبيعيا أن ينزعج قادة الوفد من حركة الفلاحين هذه، فالحقيقة أن الثورة قد تحولت علي أيدي الفلاحين البسطاء من مجرد حركة وطنية إلي معركة طبقية يقف فيها الفلاحون المسلحون ضد الاحتلال وضد كبار الملاك معا.

وفي كثير من الأماكن التي أعلنت التمرد المسلح كان السلاح يوجه ضد الانكليز والأغنياء معا.

ويحاول فكري أباظة - وهو من رجال الحزب الوطني- أن يصف أحداثا شاهدها في مديرية أسيوط، فيقول «ويزحف البؤساء العزل زحف الأسود الكاسرة علي مستودعات الذخيرة المحلية وعلي سلاح البوليس فيتخاطفونه تخاطفا، ويتقلدونه فارغا ومملوءا، ويتكون في لمح البصر جيش الثورة من أصحاب الجلابيب»(٩)

ويرتعد الأجانب ويرتعد معهم كبار الملاك، فالفلاحون المسلحون شيء مخيف حقا.

«فالبيوت الكبيرة أوصدت أبوابها وأوقفت حولها الحراس خوفا من الثورة، الثورة ضد الانكليز، والثورة ضد الثروة، نعم كانت هناك حقا ثورة ضد الانكليز يقودها بعض المتنورين، وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء».

لكن ثورة الفقراء ضد من؟.

ويجيب فكري أباظة : «كانت صفائح البنزين تكوم علي محاذاة جدار القصر- قصر محمد محمود باشا أحد قادة الوفد المنفيين إلي مالطة- ويوشك الثائرون أن يشعلوها بعيدان الكبريت.

وقلت لهم : هذا قصر محمد محمود.. ولأجل حريته وحرية بلاده ثرتم.

وقال وحش من الوحوش: أسكت، هل وزع محمد محمود أرغفة العيش علي الجائعين؟ نحن طلاب قوت.

وكانت صدمة لي.. خلط عجيب بين طلاب الاستقلال وطلاب القوت، وخلط غريب بين الكفاح الوطني والاشتراكية الساذجة» (١٠)

ولقد تعمدت أن أروي القصة كاملة، ليس فقط لأوضح الأساس الطبقي لحركة الفلاحين، وإنما أيضا لكي أوضح مدي عزلة ونفور رجال الحزب الوطني من هذه الحركة الطبقية.

وثمة رواية أخري يرويها واحد من رجال الحزب الوطني أيضا، هو عبد الرحمن الرافعي.

وكان يعود أثناء الثورة من القاهرة إلي بلدته في قارب بالنيل، بعد أن قطعت خطوط المواصلات، ويصف حالة القري التي مر القارب بجوارها، فيقول «شاهدنا معالم الثورة، فكنا نسمع نداءات : لتحيا مصر، ليحيا الاستقلال، لتحيا الثورة، واسترعي سمعي بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر (ليحيا العدل). وقد تساءلت أولا عما يقصد من هذا النداء؟ وهل ظنونا قضاة جئنا بينهم بالعدل؟. ثم أدركت شعورهم الحقيقي وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم بل يطلبونه لمصر»(١١)

ولقد كانت الثورة عنيفة أكثر مما يتصور الكثيرون، وأكثر بكثير مما صور المؤرخون، فلقد قدم الفلاحون ثلاثة آلاف شهيد (وفقا لإحصاء الرافعي).

وأن كان هارموث وكيل الخارجية البريطانية قد قال في بيان له أمام مجلس العموم إنهم ١٠٠٠ قتيل فقط و١٦٠٠ جريح و٣٧٠٠ سجين أعدم منهم ١٤٩ شخصا وحكم علي ٤٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة(١٢)

وقد قدم الفلاحون بطولات خرافية، فقد حاربوا قوات الاحتلال بفؤوسهم وانزلوا بها هزائم منكرة، واضطروها إلي أن تستعمل الطائرات الشراعية في إلقاء قنابل حارقة عليهم (في منطقة دير مواس وديروط)، وفي دير مواس هذه قبض علي ٥١ شخصا بتهمة قلب قطار عسكري وقتل ثمانية من ضباط وجنود الاحتلال وحكم علي ٢٤ شخصا بالاعدام، وظلت سلطات الاحتلال تطلب إلي المحكوم عليهم أن يطلبوا العفو عنهم- مجرد طلب- يلغي على أثره حكم الإعدام، ورفض الفلاحون الأبطال، وأعدموا.

ومذابح أخري كثيرة في تفهنا العزب وميت القرشي، وعشرات من القري الأخري، كل هذا والفلاحون يواصلون الثورة، بل ويعلنون تشكيل جمهوريات مستقلة في زفتي والمطرية وفارسكور والمنيا، ومعلنين تمردهم ليس فقط علي الاحتلال، وإنما ايضا علي النظام الملكي كله، والحقيقة أن سلوك قادة هذه الجمهوريات خلال فترة استقلالها كان سلوكا يستحق الاعجاب، ويدل علي وعي طبقي راق يعبر عن أحلام الفلاحين في مجتمع جديد، ففي جمهورية زفتي

أصدرت «لجنة الثورة» وهذا هو اسم قيادة للجمهورية التي انتخبها الفلاحون في اجتماع عام- سلسلة من البيانات يقول أحدها «لابد من حماية الأمن من كل عابث، ولابد من تحقيق العدالة لكل ساكن، ولابد من إقامة منشآت جديدة».

واحتشدت جموع المتطوعين من الفلاحين لتردم البرك والمستنقعات المحيطة بالمنطقة، ولتصلح الجسور، وتكونت فرق من الطلاب لحماية الأمن ونظمت دوريات لمراقبة الحدود، وكان عمر الجمهورية ١٩ يوما فقط لم يترك قادتها فيها حلما من أحلامهم إلا وحققوه، حتي أنهم أقاموا كشكا تعزف فيه الموسيقي كل يوم.

وانزعجت السراي خوفا علي النظام الملكي، وانزعج كبار الملاك من هذا التمرد الفلأحي الذي لا يهدد الاحتلال وحده، وإنما يهدد النظام الاجتماعي من أساسه.

وأرسلت سلطات الاحتلال فرقة من الجنود الاستراليين لتحاصر الجمهورية المتمردة.

وكان موقف لجنة الثورة من القوات الاسترالية دليلا علي وعي عميق بحقيقة الحركة التي يقومون بها، فقد طبعوا منشور باللغة الانكليزية وزعوه علي الجنود الاستراليين يقول لهم «أيها الجنود، أنكم مثلنا، وأننا نثور علي الانكليز لا عليكم أنتم، إننا نثور من أجل الخبز والحرية والاستقلال»(١٣)

الخبز والحرية والاستقلال، إنه شعار يختلف تماما عن شعار «المطالبة باستقلال مصر بالوسائل المشروعة» الذي رفعه الوفد، يختلف في المحتوي الطبقي، وفي الاسلوب، وفي كل شيء.

وهكذا كان الفلاحون يتحركون في الظاهر تحت قيادة الوفد، لكنهم في الواقع كانوا يمارسون ثورتهم هم التي طالما حلموا بها، الأمر الذي أزعج قيادة الوفد ازعاجا شديدا، ودفعها أكثر من مرة إلى إدانة التمرد المسلح واستنكاره.

أما رجال الحزب الوطني، فقد شهدنا كيف أن أحدهم - وهو فكري أباظة- وصف الفلاحين بأنهم وحوش وأشرار، وأنهم يخلطون خلطا عجيبا بين الكفاح القومي والاشتراكية الساذجة.

وإذا كان الفلاحون بحكم تكوينهم الاجتماعي قد صبروا حتي تندلع الثورة كي يعلنوا تمردهم المسلح، فإن العمال- بحكم تكوينهم الاجتماعي أيضا- لم ينتظروا بل رفعوا شعارات النضال عالية منذ فجر القرن العشرين.

الهوامش

(١) الأهرام - ١٢ /١٢/١٨٩٢

(٢) عبد الرحمن الرافعي - نقابات التعاون الزراعية- ص ١٧٦.

(٣) كتشنر - التقرير السنوي لعام ١٩١٢- ص ٢٥.

(٤) كتشنر -تقرير عام ١٩١٠.

(٥) عزيز خانكي - شئون مصرية- ص ٣٤، ٣٥.

(٦) روثشتين - المرجع السابق- ص ٤٥٦.

(٧) أحمد بهاء الدين- المرجع السابق- ٨٩.

(٨) صبيح- المرجع السابق- ص ٣٩٢.

(٩) فكري أباظة- الضاحك الباكي- ص ٤٣.

(١٠) المرجع السابق- ص ٤٥.

(١١) الرافعي- مذكراتي- ص ٣٥.

(١٢) صلاح عزام - مارس ١٩١٩ الدامي والفلاحون- ص١٤.

(١٣) المرجع السابق- ص ٣٩.

العمـــــال

الحقيقة أن أهمية حركة الطبقة العاملة في ذلك الحين تكمن في أنها كانت معلما للشعب كله، وملهما لعديد من الفئات الأخري التي رأت الطبقات الأخري وهي تتهاوي وتتراجع تحت ضربات الاحتلال.

وطوال السنوات العشر الممتدة من ١٩٠٩ حتي ١٩١٩ كان الكثير من الأصوات قد تلاشي، وكان الصوت الأعلي هو صوت الاضرابات العمالية والاعتصامات ومظاهرات العمال العاطلين التي أثرت في كثير من المثقفين ولفتت انتباههم نحو فكر جديد وطبقة جديدة لم تستسلم ولم تهادن ولم تهرب من ميدان الكفاح.

من هذه الزاوية يتعين تقييم دور الحركة العمالية في ذلك الحين، ومن هذه الزاوية يتعين دراستها.

ولسنا نستطيع أن نقدم هنا دراسة وافية عن هذا الموضوع، لكننا سنكتفي بخلاصة سريعة [١]

والحقيقة أن الطبقة العاملة كانت تعاني من ظروف غاية في القسوة، فالأجور منخفضة إلي حد لا يصدق، كان أجر العامل غير الفني بالمحالج ثلاثة قروش يوميا، وأجر عامل الترام ٨ قروش يوميا، هذا مقابل ساعات عمل يومية تبلغ ١٣ ساعة في مجال النقل و١٧ ساعة في محالج القطن و١٦ ساعة في المطابع [٢]

ذلك في الوقت الذي ارتفعت فيه الاسعار ارتفاعا فاحشا، فقد ارتفع ثمن نصف كيلو اللحم من قرشين إلى أربعة قروش، وارتفع سعر إردب القمح من ١٤٥ قرشا إلي ١٥٠ قرشا بالاسكندرية وبلغ ٢٤٠ قرشا بالارياف، وارتفع سعر الفول من ١٢٥ قرشا إلي ١٤٠ قرشا.

كما ارتفعت أجور المنازل بنسبة ١:٩ وهكذا[٣]

وحاول العمال أن يلفتوا أنظار الرأي العام إلي قضيتهم، وأمطروا الجرائد برسائل تشرح حالتهم وبؤسهم، وكتب أحد عمال السكة الحديد إلي جريدة الأهرام يقول:

«إن أعمال مصلحة السكة الحديد صعبة جدا وخطرة للغاية، وعمالها جميعا محفوفون بالأخطار، والوردية تمكث ١٢ ساعة متوالية، وإذا مرض أحدهم لا يجد طبيبا ولا دواء حتي يموت» [٤]

وعامل آخر من شركة الترام يبعث برسالة إلي الأهرام بتوقيع ن.ف محب للإنسانية تقول:

«إن شركة ترام القاهرة تشغل عمالها أكثر من ١٤ ساعة في اليوم وتنقد العامل مرتبا اثنين جنيه في الشهر، وإذا مرض يوما من شدة التعب والسهر والقيام المبكر تخصم منه أيام الانقطاع وتأمر

بايقافه ورفته لأسباب واهية. إن شركة مثل هذه لا تسرق أوراقا ولا تختلس مليما واحدا، ولكنها تسرق أرواح العمال وتتسبب في قصف حياتهم، أن العمال كثيرا ما قدموا شكاواهم ولا حياة لمن تنادي، فلا الشركة تجيب ولا الحكومة تصغي، ولو كان لهؤلاء العمال وأمثالهم بمصر جمعيات أو أحزاب لما كانت الشركة تعاملهم هذه المعاملة السيئة، ولخشيت من بأسهم»[٥]

ولعل هذه الرسالة توضح - إلي حد ما- وعيا طبقيا وفهما لأهمية التنظيم النقابي والسياسي في تقوية نضال العمال ودعم حركتهم.

والحقيقة أن الطبقة العاملة قد بادرت منذ مطلع القرن إلى تكوين سلسلة من النقابات والجمعيات لتوحد صفوفها.

وفي سرعة غريبة تكونت عشرات النقابات والجمعيات، نقابة عمال السجاير ١٨٩٩، اتحاد عمال الخياطين ١٩٠١، نقابة الحلاقين ١٩٠١، جمعية عمال المطابع ١٩٠١، جمعية عمال الأدوات المعدنية، ١٩٠٢ جمعية كتبة المحامين ١٩٠٢، وفيما بعد تشكلت نقابة عمال الصنائع اليدوية ونقابة عمال الترام ونقابة عمال السكة الحديد [٦]

بل إن الأمر قد وصل إلى حد تكوين جمعيات سرية عمالية مثل «الجمعية السرية لبؤساء السكة الحديد».. وقد تصدت هذه الجمعية لقيادة عدة إضرابات واعتصامات ضد تعسف الإدارة.

وفي ١٣ اغسطس ١٩٠٨ عندما أصدرت مصلحة السكة الحديد منشورها رقم ٤٥٧ الذي يقضي بالعمل يوميا لمدة ١٢ ساعة متواصلة يعقبها ١٢ ساعة راحة [٧] ، تقدمت هذه الجمعية على الفور لقيادة العمال وإذا ببتلغرافات ذات صياغة موحدة تنهال على الإدارة

والصحف، تقول:

«منشور الإدارة نمرة ٤٦٧ صارم وغير مستطاع، نرجو تقليل ساعات العمل وتحسين رواتبنا، ولا نهدأ حتي ننال مطالبنا»،

وتشكلت قيادة سرية للإضراب حددت قائمة بالمطالب التي يناضل العمال من أجلها، ومن بينها:

١ - ٨ ساعات عمل بدلا من ١٢ ساعة عمل (وهي أول مرة يرفع فيها شعار ٨ ساعات عمل).

٢ - يوم راحة في الاسبوع.

٣ - تحسين الماهيات والرواتب بقدر صعوبة الأعمال.

٤ - الامتياز فى المعاش بحسب صعوبة وخطر الأعمال.

٥ - ترقية العمال بحسب الاقدمية، وليس بالخواطر.

وفي منتصف شهر أكتوبر، عندما حاولت المصلحة الانتقاص من حقوقهم مرة أخري، قرر العمال الإضراب يوم ١٨ أكتوبر مطالبين بالمطالب السابقة.

وأمام وحدة العمال وتنظيمهم، تراجعت الإدارة ومنحت العمال بعض ما يطلبون.

وفي الوقت نفسه كان عمال الترام يعدون العدة لإضراب كبير حددوا له ايضا يوم ١٨ أكتوبر، وهذا التحديد ذو دلالة واضحة، فهو يعني تفهم العمال لأهمية وحدتهم النضالية، وهو يوحي بجنين فكرة الإضراب العام.

ومنذ يوم ٤ أكتوبر صاغت لجنة عمال الترام مطالبها ووزعتها علي الصحف (٨).

وتتلخص في «خفض ساعات العمل إلي ثماني ساعات في اليوم بدلا من ١٢ ساعة، زيادة الرواتب بنسبة ٤٠٪ مع زيادتها مرة كل عام، ومنح العمال إجازة فى حالة المرض واجازات اعتيادية سنوية، واعادة العمال المفصولين إلى العمل، وتأليف لجنة للتحقيق فى شكاوي العمال علي أن يمثل فيها العمال».

وقام العمال باخطار الشركة ومحافظة القاهرة بمطالبهم، معلنين عزمهم علي الإضراب إن لم تجب مطالبهم، محددين يوم ١٨ أكتوبر موعدا لاضرابهم، وإذا كان البوليس قد تمكن من تصفية الإضراب بالعنف وباعتقال ٧٢ من قادة العمال، فإن عمال الترام قد حققوا مطالبهم، وقد لفتوا الانظار إلى مطالب العمال.

والحقيقة أن العمال قد خاضوا قبل ذلك سلسلة من الإضرابات والاعتصامات، ففي عام ١٩٠٠ أضرب العمال الإيطاليون بخزان أسوان، وفى نوفمبر ١٩٠١ أضرب عمال الترزية «فقد اجتمع العمال في قهوة ألف ليلة وليلة بالأزبكية وكانوا قد أعدوا لهم علما خاصا، فأقسموا أمامه يمين الطاعة، وقرروا الإضراب عن العمل حتي يجابوا إلي طلبهم، وهو تعيين أجر علي كل قطعة. وساروا في مظاهرة يهتفون بحياة العدل وسقوط الظلم، فقبض رجال الشرطة علي ٢٧ عاملاً ، وزجوا بهم في السجن، وأخيرا أجيب العمال إلي طلبهم، وانتهي الاعتصام»[٩]

وفي أوائل ديسمبر ١٩٠١ أضرب عمال مصانع السجاير، و«ساروا فى مظاهرة عظيمة بجهة باب الحديد، ثم تجمعوا بعد ذلك فى شارع نوبار، فأرسلت المحافظة ثلاثين خيالا لمطاردتهم وتفريق

جموعهم فدارت معركة أصيب فيها كثيرون بجروح بليغة ولم يحقق هذا الاعتصام نتيجة، لأن مصانع السجاير فصلت العمال المشاغبين»(١٠)

وفي يناير ١٩٠٢ أضرب الحلاقون الذين يعملون عند أصحاب محلات الحلاقة، مطالبين بتخفيض ساعات العمل، واعطائهم اجازة يوم الأحد، واجتمع سبعون منهم في شارع المهدي بالأزبكية، ومروا على محلات الحلاقة فى بعض الأحياء لتحريض عمالها علي التضامن معهم، أما أصحاب محلات الحلاقة فقد رفضوا أن يجيبوا العمال إلي طلبهم بحجة أنهم يتكبدون خسائر، وبذلك انتهي الاعتصام إلى غير نتيجة»(١١)

وفي يناير ١٩٠٢ أضرب عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية، وفى مارس ١٩٠٢ أضرب عمال مطبعة الكوربيري اچبسيانو بالقاهرة، وفى نفس الشهر أضرب عمال السجاير بالإسكندرية (١٢)

وفي أبريل ١٩٠٧ أضرب عمال الفحم في ميناء بورسعيد وتضامن معهم عمال ورش قناة السويس وعمال النظافة.

ومرة أخري يعود عمال السكة الحديد إلى التمرد، وتنشر «اللواء» خبرا يقول «اعتصام هايل فى عنابر السكة الحديد فى العاصمة».

وقد حدد العمال مطالبهم بعزل المستر بكيت وكيل المهندس المشرف علي العنابر والذي كان يعطيهم الأعمال بالمقاولة بعد أن كانوا يشتغلون باليومية، وطالبوا أيضا بزيادة رواتبهم كل ثلاثة أعوام وتأليف لجنة للنظر في شكاوي العمال تضم ثلاثة منهم.

وفي صباح يوم الإضراب وضع العمال بيانات علي جدران

الورش تحدد مطالبهم وشعارات تقول «لا نريد بكيت» «لا نريد بكيت لأنه يظلمنا».

وبدأ العمال أولي الخطوات الايجابية بمنع القطارات من مغادرة العنابر وبقطع خطوط السكة الحديد، لكن البوليس تدخل بوحشية لينهي الإضراب في يومه الأول.

وفي أكتوبر ١٩٠٨ أضرب عمال الترام، وجلسوا علي الخطوط فى مخزن شبرا والعباسية والجيزة، وكانت مطالبهم تنحصر في أن تكون مدة العمل ٨ ساعات بدلا من ١٣ ساعة، وزيادة المرتبات، وحقهم في الاجازات الاعتيادية والمرضية، وعدم جواز فصل العامل إلا بناء على أسباب معقولة، وأن يعفي العمال من دفع ثمن البدل والأحزمة والشنط والنمر النحاسية التي تصرفها لهم الشركة، وقد استعانت الشركة برجال البوليس الذين انهالوا علي العمال المضربين بالعصي والكرابيج حتي اجلوهم بعيدا عن الخطوط ومن ثم خرجت عربات الترام يقودها سائقون كانوا يعملون بالشركة من قبل ثم فصلوا، ولكن البوليس لم يستطع التغلب على المضربين فى مخزن الجيزة لما أبدوه من مقاومة عنيفة، وفي اليوم التالي توجه إليهم حكمدار العاصمة علي رأس قوة ضخمة من رجال البوليس وعربات الإطفاء وأوسعوا العمال ضرباً ثم قبضوا علي ثمانين منهم، وبهذا انتهي الإضراب (١٣)

وفي أكتوبر ١٩١٠ وعندما أضرب عنابر السكة الحديد يكتب صادق عنبر في جريدة اللواء قائلا: «إن الاعتصام هو خير درس لحكامنا، يوقفهم علي تطور فكر المصري، ويظهره لهم بثوبه الجديد،

ثوب العليم بمصلحته الحريص عليها، المتفاني فى المطالبة بها، وبتعبير آخر أننا قد رأينا اليوم مظهرا من مظاهر الاشتراكية، لا يبعد أن يصير هلاله على توالي الأيام بدرا كاملا» (١٤)

ولعلها المرة الأولي التي تشهد فيها الصحف المصرية هذا الربط الذكي والواعي بين الإضراب، والمطالب العمالية والاشتراكية، ولعلها ايضا تكتسب دلالة مهمة تلك الأمنية التي نشرتها جريد «اللواء» بأن يصير «هلال» الاشتراكية «بدرا كاملا».

بل إن مجلة محافظة وهي «الجريدة» كتبت هي الأخري تقول «تسري عدوي الأفكار كما تسري عدوي العلل والدواء، من فرد لفرد، ومن بلد إلي بلد، ويكون لها من النتائج فى كل بقدر ما تجد من الاستعداد فى نفوس الناس، وإذا فكرنا في اعتصام عمال الترامواي فى العاصمة ثم قيام زملائهم اليوم بالإسكندرية بإعلان اعتصام جديد، حكمنا مع الاعتقاد التام، بأن ما يجري هو نفحة من تلك الرياح الاشتراكية التي تجوب المعمورة بلدا بلدا» (١٥)

ويكون مقال «الجريدة» تعبيرا عن الفزع من وصول الموجة الإضرابية إلي ذروتها في عام ١٩١١ بأضخم إضراب شهدته البلاد وهو إضراب عمال الترام الذي بدأ في ٣٠ يوليو ١٩١١ والذي نفده ٤٠٠٠ عامل وموظف، وردا علي هذه الوحدة الاجماعية أصدرت الشركة بيانا تطالب فيه العمال بالعودة للعمل خلال ٢٤ ساعة وإلا اعتبروا مفصولين وستعين الشركة بدلا منهم عمالا جددا، وقرأ زعماء الإضراب المنشور على العمال المضربين فقرر الجميع رفضه والاستمرار في الإضراب، ورابط العمال فى مجموعات عند مخازن

عربات الترام ليمنعوا الشركة من تسييرها.

ويتميز هذا الإضراب بعدة ظواهر مهمة.

أولا: التنظيم الدقيق.

ثانيا: الوحدة الشاملة بين العمال.

ثالثا: وهذا هو المهم، اهتمام قيادة الإضراب اهتماما واعيا بكسب تأييد ومساندة الرأي العام.

وهكذا نظم العمال المضربون عددا من المظاهرات في باب الحديد وبولاق والجيزة والعباسية وكانوا يحملون لافتات تقول «إن العمال المعتصمين يطلبون من الجمهور الكريم مد يد المساعدة إليهم» كذلك كانوا يحملون صناديق لجمع تبرعات من المواطنين.

ويواصل العمال اضرابهم أياما عديدة كانت الشركة تخسر في كل يوم منها ١٢٠٠ جنيه [١٦] وفي اليوم الخامس أرادت الشركة أن تسير إحدي قطاراتها بالقوة تحت حماية البوليس واصطدم بها العمال وحدثت مصادمة عنيفة اشتركت فيها الجماهير التي تقدمت لتحمي العمال المضربين من تعسف البوليس، وإذا ما نجحت الشركة تحت حماية حراس البوليس أن تسير إحدي عرباتها على خط العباسية في طريقها إلي العتبة، وبينما خيل للجميع أن الإضراب قد فشل إذا بالجماهير تتقدم مرة أخري لتساعد العمال المضربين «وخرج أهالي حي الحسينية وأوقفوا العربة وضربوا ركابها وأشعلوا فيها النار ولم يلبث هذا الأسلوب أن انتشر فى جميع الأحياء الشعبية كلما حاولت الشركة تشغيل أحد خطوطها وخاصة في حي بولاق والعباسية وهكذا عجزت الشركة والبوليس عن تسيير الخطوط

بفضل تأييد الشعب للعمال» (١٧)

والحقيقة أن صدام العباسية هذا، أو كما اسمته الصحف مذبحة العباسية، قد أثار مشاعر الجماهير، وأن بسالة العمال قد الهمت الكثيرين الشجاعة وتقدم الكثيرون لإدانة الحكومة والبوليس وارتفع أكثر من صوت دفاعا عن حقوق العمال.

وتكتب اللواء قائلة «أحدث البوليس مجزرة في العمال، وداس الشعب في ساحات المدينة بسنابك خيله، وأوسعه ضربا وإغراقا بالدماء وعامل الجمهور معاملة السيد لعبيده، وداس القوانين فلا نعلم لم نسكت نحن ونقف عند الحدود التي لا تقف عندها الحكومة والبوليس والشركات، هم يدوسون النظام وينتهكون حرمة القوانين ويعاملون الشعب معاملة العبيد فلا نعلم نحن لماذا لا ندوس- ولو مرة وعلي الورق- علي ذلك الظلم الفاضح والهمجية، ولذلك نقول للعمال إنهم يخيفونكم ويرهبونكم ويريدون التهويل عليكم لظنهم أنكم من غير طينة العمال في أوروبا وأنهم إذا عاملوكم بالشدة جبنتم وخضعتم، وتستمر الشركة في حلب البقرة الحلوب والبوليس يمسك رأسها تسهيلا لحلبها، ولكن فأعلموا أن الاعتصام حق من حقوقكم الطبيعية وإذا أردتم الاستمرار فيه فما من قوة قادرة على التأثير عليكم. أن قضيتكم ليست قضية عمال الترام فقط بل هي قضية جميع العمال في مصر، وقد جاءت حادثتكم بعد حادثة عمال السكة الحديد دليلا علي أنه أصبح في مصر قوة لا يستهان بها وهي يقظة العمال في البلاد الشرقية وتنبههم إلي مصالحهم وحقوقهم ورغبتهم في أن يكونوا بشرا كسائر البشر» (١٨)

ويواصل الشعب في كل مكان تأييده للعمال المضربين وتنهال برقيات الاحتجاج علي الصحف:

برقية من أهالي دمنهور تقول «العدل يندب حظه وملاك الرحمة ينتحر علي ربوة الأهرام من إجراءات البوليس إزاء عمال الترام».

وبرقية من طنطا تقول «نطلب من ناظر الداخلية أن يعين بوليسا جديدا لمراقبة البوليس في أعماله، قد أصبح الناس في مصر بحاجة إلي الحماية. وإلا اضطروا للدفاع عن أنفسهم».

وبرقية أخري بتوقيع فلاح تقول «إن الشعب أصبح يكره البوليس لهذه الأفاعيل بعد أن كان يظن أن البوليس حماية له».

وقد وجه العمال المضربون نداء إلى عمال المرافق العامة لمساندتهم في إضرابهم والإضراب تضامنا معهم، وفي ٦ أغسطس أعلن عمال ترام الإسكندرية إضرابهم التضامني.

وعندما انتشرت موجة البطالة بين العمال عامي ١٩١٤ و١٩١٥ كانت مظاهراتهم العاصفة تهز القاهرة والإسكندرية.

وفي يوم ٣١ اغسطس ١٩١٤ تجمهر بالإسكندرية ١٥٠٠ من العمال العاطلين يطلبون «قوتا أو عملا»، وفي يوم ٣ سبتمبر ١٩١٤ اجتاحت القاهرة موجة عارمة من مظاهرات العمال العاطلين الذين ساندتهم جماهير الشعب، أو كما اسمتهم بيانات الحكومة «بالرعاع»، وتصدي البوليس لهم وقبض علي ١٥٠ شخصا.

والذي يوضح انتشار هذه الموجة من الإضرابات أن النيابة قسمت المتهمين إلي ثلاث قضايا، قضية مظاهرة الدرب الأحمر والخليفة، وقضية مظاهرة بولاق وقضية مظاهرة الجمالية وباب الشعرية[١٩]

بل إن العمال لم يكتفوا بذلك فقد حاولوا أن يؤسسوا حزبا لهم،

وفي ١٢ يوليو ١٩٠٨ نشرت كل من الأهرام واللواء بيانا عن دعوة عامة يوجهها «حزب المقاصد المشتركة للعمال» ويقول البيان «إن محمد أحمد الحسن أحد مؤسسي الحزب قد قرر إلقاء خطبة عمومية في حديقة الأزبكية موضوعها وجوب انضمام أصحاب الحرف المصرية والأجنبية علي اختلاف طبقاتهم إلى حزب مشترك المنافع، ليتكون منه جماعة قوية مسموعة الرأي والصوت فى الأعمال النافعة، وإقامة جريدة يومية «الوضاح» لسان حال للحزب».

ولعلها لم تكن المحاولة الأولي لتأسيس حزب اشتراكي.

ففي مارس ١٩٠٨ نشرت جريدة الإقدام تحت عنوان «حزب الاشتراكيين» تقول : «علمنا أنه قد تأسس هذا الحزب برئاسة الدكتور شبلي شميل، وعضوية كل من الدكتور شدودي، وسامي افندي جريديني وتوفيق حبيب، ونجيب افندي ابكاريوس، وغرضه كبح جماح الغني العاتي ليكف عن دوس الفقير بقدميه» (٢٠)

وإذا كانت محاولة المثقفين الشوام هذه لم يكتب لها الاستمرار، فإن محاولة العمال المصريين قد وجدت فيما يبدو سبيلاً للاستمرار ولو لبعض الوقت، وعبرت عن نفسها وعن وجودها بشكل أو بآخر.

فعندما صدر قانون المطبوعات في ١٩٠٩ نشرت الأهرام بيانا صادراً عن هذا الحزب يقول «بالنيابة عن حوالي خمسين ألفا من العمال نحتج علي ظهور قانون المطبوعات القاتل للحرية ونطلب الغاءه ولسوف يحتج العمال احتجاجا فعليا إذا لم تتدارك الحكومة الأمر وتحترم صوت الشعب»(٢١)

وفي ١٦ يوليو ١٩٠٩ نقرأ فى الأهرام بيانا عن محاولة جديدة لتأسيس حزب للعمال والبيان بتوقيع محمود أبو عثمان ويقول «كلنا يعلم مركز العمال في أوربا، فالعامل هناك لا فرق بينه وبين القاضي والمحامي. ولما كان الإنسان من فطرته الطبيعية ميال إلى الارتقاء قام جماعة من خيار عمال المصريين الذين يقدرون الاشياء قد أسسوا حزبا باسمهم ليربط كلمتهم..».

ويقول البيان «إن الجلسة الأولي انعقدت وحضرها جمع غفير من العمال والوجهاء وأن الحزب انتخب السيد افندي على مديرا له، والسيد محمد أحمد الحسن رئيسا» (وهو مؤسس الحزب الأول).

والحقيقة أن صحف هذه الفترة لاتحمل لنا اخبارا ذات قيمة عن هاتين المحاولتين لتأسيس حزب عمالي.

لكن ثمة مسألة مهمة يتعين الإشارة إليها، هي أن السيد أفندي علي مدير الحزب قد ظهر اسمه من جديد عام ١٩٢٠ كصاحب لمجلة «النظام» وهي مجلة ذات ميول يسارية وأن كانت تميل إلى الوفد، وثمة مسألة مهمة أخري هي أن أحد محرري مجلة «النظام» هذه هو رفيق جبور وهو من قادة الحزب الشيوعي ورئيس لتحرير مجلة الحساب التي أصدرها الحزب عام١٩٢٥.

وهنا يتعين علينا أن نسأل أنفسنا هل يمكن أن نربط بين محاولة السيد فندي علي لتأسيس حزب عمالي عام ١٩٠٩ وبين علاقاته باليسار وبرفيق جبور علي وجه التحديد.

ولسنا نستطيع أن نقدم اجابة دقيقة لكننا نطرح السؤال كواحد من الاحتمالات التي يتعين البحث الدقيق عن اجابات واضحة لها.

كذلك أدرك العمال أهمية الصحافة كسلاح فى معركة الدفاع عن مصالحهم الطبقية وفى عام ١٩٠٨ صدرت «الوضاح» جريدة حزب العمال، وفي نفس السنة صدرت مجلة عمال السكة الحديد وفى عام ١٩١٢ صدرت في طنطا مجلة «التعاون» معلنة أنها تبحث وراء منفعة العامل»[٢٢]

والحقيقة أن الطبقة العاملة كانت بسعيها المتواصل ونضالها المستمر تقدم نموذجا فريدا فى مجتمع شهد عديدا من الطبقات تفر من ميدان المعركة ضد الاحتلال، وعديدا من الأحزاب تنشأ ثم تنهار. وخلال السنوات المظلمة التي تلت إعلان الحماية وطوال الفترة التي نجح فيها الاحتلال فى تكميم كل الأفواه، كان ثمة صوت يرتفع أقوي وأقوي هو صوت الطبقة العاملة، التي استطاعت أيضا أن تلهم كثيرا من المثقفين الثوريين الشجاعة والقدرة على التطلع نحو فلسفة جديدة ونظرية جديدة للعمل الثوري والوطني.

إن نضال الطبقة العاملة الجاد والمتواصل والذي اتسم بصبغة طبقية واضحة كان نموذجا جديدا استطاع أن يقدم البديل عن التهاون والفرار وحالة التمزق والضياع التي عاني منها كثير من المثقفين.

ومع ارتفاع رايات النضال العمالي ارتفعت جنبا إلى جنب صيحات عديد من المثقفين الثوريين معلنة في دوي كلمة الاشتراكية.

وهذه هي القيمة الأساسية للنضال العمالي في هذه الفترة، لقد كان مدرسة حقيقية لجيل جديد من المثقفين.

ولعل هذه الحقيقة هي التي ازعجت الرجعية المصرية من

الاضطرابات العمالية ففي عام ١٩٠٢ تهاجم مجلة «الجريدة» لسان حال حزب الأمة فكرة الإضراب وتصفها بأنها «داء جديد جلبه الغرب إلى الشرق، وهذا هو مبدأ الفوضي وأول مراتبها».

وفي العام نفسه تقول الأهرام عن العمال المصريين المضربين «إنهم يقلدون العمال الأوروبيين تقليد القردة ولكنه تقليد فاسد ومضر بهم».

وفي عام ١٩٠٨ وعقب إضراب عمال الترام تهاجم «المقطم» - لسان حال الاحتلال- الحكومة على تهاونها إزاء هذه الطبقة قائلة :

«إنه اغفال شديد لا يقبل فيه عذرا لمعتذر، ولا يدعو الناس للاطمئنان بعد الآن، أن قيام العمال بالاتفاق السري فيما بينهم علي الإضراب دون علم الحكومة وبوليسها العلني والسري وعيونها وأرصادها لأمر خطير، فماذا يمنع أن يدبر العمال المكايد والمؤامرات ليضرموا في البلاد نيران الثورات قبل أن تعلم الحكومة بأمرهم».

وهكذا تستيقظ الرجعية منذ الوهلة الأولي وتدرك خطر حركة العمال وتدرك مغزاها الطبقي، بل إن «الجريدة» تصف إضراب عمال السكة الحديد بأن فيه «شيء من روح الاشتراكية».

وثمة مقال آخر نشرته الجريدة بقلم يوسف البستاني بعنوان «بين مصر وأوربا علي ذكر الاعتصام الأخير» جاء فيه:

«أن التشبه بالمتطرفين الأوربيين في مقاومة الحكومة وبال علي العامل وعائلته».(٢٣)

ثم نشطت الحكومة لتسن سلسلة من التشريعات منها قانون

التجمهر وقانون التشرد الذي يمكنها من فصل أي عامل، ثم تطبق عليه هذا القانون باعتباره عاطلا لا عمل له.

وبدأت السلطات فى اعتقال ونفي القادة النقابيين، ومن بينهم أحمد لطفي عضو شرف نقابة عمال الترام، وأحمد رمضان زيان رئيس نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية، ومحمد عوض جبريل سكرتير نفس النقابة، وعشرات غيرهم،

لكن ذلك كله لم يكن قادرا أن يوقف الزحف المجيد للطبقة العاملة التي أكدت التجارب أنها أصلب الطبقات وأكثرها ثباتا فى مواجهة سلطات الاحتلال.

وهكذا تأتي ثورة ١٩١٩ لتجد جيش العمال مستعدا ومجهزا ليخوض غمارها، وإذا كان أبناء الفئات العليا هم الذين قاموا بالمواجهة الأولي من أجل السعي للاستقلال بالوسائل المشروعة فإن العمال قد انطلقوا بالثورة إلي أقصي مداها، وتماما كما فعل الفلاحون امتزج صراعهم ضد الاحتلال بصراع طبقي واضح المعالم.

وقد بدأ الطلاب الحركة بمظاهرة صاخبة تصدي لها البوليس، وفي اليوم التالي دخل العمال المعركة، دخلوها بعد أن ارتعدت قيادة الوفد من الانتفاضة الثورية، وبعد أن صاح عبد العزيز فهمي فى المتظاهرين «إنكم تلعبون بالنار، دعونا نعمل فى هدوء ولا تزيدوا غضب الانجليز» لكن العمال يلهبون الثورة ويثيرون إلي أقصي حد غضب الانجليز.

وفي يوم ١٣ مارس ١٩١٩ بدأ عمال الترام وعمال المترو وعمال ترام هليوبوليس إضرابهم الكبير الذي شل حركة المواصلات تماما

في العاصمة والذي استمر حتي ٢ مايو، ولقد ارتبط الإضراب بالأهداف العامة للثورة لكنه ارتبط في الوقت نفسه بمطالب اقتصادية تتضمن :

١ - جعل الأجرة اليومية خمسة عشر قرشا.

٢ - أن تقدم الشركة الملابس للعمال مجانا.

٣ - أن تكون مدة العمل ثماني ساعات يوميا.

٤ - يمنح كل عامل راتب شهر سنويا.

٥ - عدم اضطهاد العمال النقابيين.

٦ - يوم عطلة كل أسبوع.

٧ - منح علاوة غلاء معيشة ٣٠٪.

ومطالب أخري عديدة.

وكانت أهم نتائج هذا الإضراب هي استجابة الشركات لبعض هذه المطالب، وتكوين نقابة عمال الترام، التي جاء في المادة الأولي لقانونها الأساسي أنها تأسست «للدفاع عن حقوق أعضائها وترقية حالتهم المادية والأدبية، وتقديم كل مساعدة ممكنة لهم بالطرق المشروعة» (٢٤)

وفي ١٥ مارس أعلن عمال عنابر السكة الحديد الإضراب وساروا في مظاهرة صاخبة قوامها ٤٠٠٠ عامل، واستمر الإضراب حتي ٢ مايو.

وفي ١٨ مارس انضم عمال المطبعة الأميرية إلى المضربين وسارت مظاهراتهم تهز شوارع العاصمة، واستمر الإضراب حتي شهر مايو أيضا.

كذلك أضرب عمال الكنس والرش في العاصمة، وبعد أن استمر إضرابهم عدة أيام قاموا بإعلان مطالب اقتصادية، أعلنوا أنهم لن يعدلوا عن الإضراب دون تحقيقها.

كذلك أضرب عمال ورشة البوستة الخديوية وعمال ورش جبل الزيتون التابعة لمصلحة السكة الحديد وسائقي وعمال السكك الحديدية، وبهذا شلت جميع مظاهر النشاط في البلاد، وكانت التجربة الأولي لإضراب عام شامل يستمر أكثر من شهر ونصف يشل الحركة الاقتصادية تماما ويوقف كل مظاهر النشاط في البلاد.

والظاهرة الأساسية التي تلفت النظر في هذا الإضراب العام هي:

أولا: أنه - وللمرة الأولي- أدرك العمال أهمية اتحادهم على النطاق القومي كله، وأدركوا أن الإضراب ليس مجرد سلاح هين وإنما هو سلاح قادر علي إرغام المستغلين على الخضوع، كذلك فإن الإضراب قد زاد من ثقة الطبقة العاملة في نفسها، وقد زاد من ثقلها الاجتماعي تجاه الطبقات الأخري، ولفت أنظار كثير من المثقفين الثوريين إلي أهمية الطبقة العاملة فى المعركة من أجل الاستقلال ومن أجل الديمقراطية.

ثانيا: إن العمال قد دخلوا المعركة دفاعا عن الحقوق الوطنية، لكنهم كانوا في الوقت نفسه يدركون الأبعاد الحقيقية للثورة الشعبية وأنها يجب أن ترتبط بتحقيق مطالب اقتصادية واجتماعية لهم ولجماهير الشعب.

ثالثا: أن الإضراب الشامل الناجح الذي استمر طوال هذا الوقت

قد حقق وحدة عمالية قوية اكتسبت اتجاها يساريا، بحكم أنها قد أفلتت من الإطار الذي رسمته قيادة الوفد للانتفاضة، وبحكم أن المثقفين اليساريين كانوا علي اتصال وثيق بهذه الحركة وكانوا أكثر المشجعين لها. وهكذا وعندما بدأ الاشتراكيون الدعوة لتأسيس اتحاد عام العمال تسارعت النقابات للانضمام إليه، وأصبح اتحاد العمال هذا سبيلا لخلق رابطة قوية بين القوي الاشتراكية والطبقة العاملة.

رابعا: أن هذه الحركة لم تكن تتم في مواجهة المحتلين وحدهم وإنما فى وجه كبار الملاك الذين تصدوا للقيادة، وبينما كان الإضراب الشامل يهز كيان الاحتلال، فإنه كان ايضا يهز- إلى حد ما- كيان الطبقات العليا في المجتمع، التي أصدرت عدة بيانات متخاذلة تحاول أن تسكب ماء باردا علي الثورة الملتهبة.

وعندما وصل الجنرال اللنبي في ٢٥ مارس ١٩١٩ معلنا أن واجبه الأساسي «أن يضع حدا ونهاية للإضرابات الحالية». أصدر قادة الوفد المتبقون في القاهرة بيانا ضعيفا يناشدون فيه الشعب «ألا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين، حتي لا يسد الطريق في وجه الذين يخدمون الوطن. وعلي الجميع أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيسارعوا إلى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد»(٢٥).

وقد صدر هذا النداء يوم ٢٦ مارس، وأفرج عن سعد ورفاقه يوم ٧ ابريل ، ومع ذلك فإن الإضراب العام قد استمر حتي ٢ مايو، بل

إن اضطرابات شديدة قد وقعت أيام ٨ و٩و ١٠ ابريل راح ضحيتها مئات القتلي والجرحي.

وإذا كان الإضراب العام قد توقف في ٢ مايو، فإن هذا التوقف لم يكن غير هدنة لأمد قصير تسترد فيها الطبقة العاملة أنفاسها، فما لبثت أن خاضت معارك إضرابية عديدة أخري.

وفي آخر يونيو ١٩١٩ أضرب عمال الغاز، وفي ١٢ يوليو أضرب الحلاقون فى مدينة الإسكندرية مطالبين بزيادة الأجور بنسبة ٤٠٪ ، وفي ١٦ يوليو أضرب عمال شركة السكر وعمال تفتيش كوم أمبو، وفي ٢٨ يوليو أعلنت نقابة عمال القهاوي الإضراب، وفي ٤ أغسطس أضرب عمال الشحن والتفريغ في ميناء الإسكندرية ثم أضرب عمال الترام في ١٠ أغسطس، وتوالت الاضرابات لتصبح شيئا شبيها بالإضراب العام فإلي جانب كل هؤلاء المضربين أضرب عمال السجاير وعمال الترام فى الإسكندرية وعمال شركة «بونداستورز» وعمال مصنع السفن النيلية والتجارية وعمال شركة النور في الإسكندرية»(٢٦).

والحقيقة أن هذه الموجة الثانية كانت موجة طبقية، فقد امتحن العمال قواهم في الجولة الأولي واكتسبوا مزيدا من الثقة في أنفسهم، ثم ها هم يشنون الآن معركة طبقية عنيفة تقوم أساسا على المطالبات الاقتصادية والاجتماعية.

وتنشر جريدة «الأهالي» رسالة لأحد القراء تقول «اشتدت الحرب القائمة بين العمال وأصحاب الأعمال طلبا لزيادة الأجور زيادة تتناسب مع ما وصلت إليه الحالة المعيشية من الشدة والضيق».

وفي نهاية الرسالة يقول كاتبها «وبعد. فقد حدا بنا لكتابة هذه السطور ما نشاهد من أعمال أصحاب الأملاك والمتاجر وزيادة الاثمان زيادة مطردة وما نراه من إغفال أصحاب الأعمال أمر الصغار من موظفيهم إغفالا فاق حد النسيان»[٢٧]

وثمة إحصاء يقول إنه خلال الفترة من ديسمبر ١٩١٩ وحتي نهاية عام ١٩٢١ نظم العمال ٩٨١ إضرابا كبيرا شملت مختلف فروع الاقتصاد من بينها ٦٧ إضرابا شل كل منها فروع متكاملة من أفرع الصناعة[٢٨]

وهكذا ارتفع صوت العمال عاليا بصورة تكفي لإيقاظ قطاعات كبيرة من المجتمع، وبصورة تطرح الصراع الطبقي واضحا وعنيدا وحاسما.

وكان لابد لراية الصراع الطبقي هذه أن تؤثر في الكثيرين وأن تدفعهم- في وقت مبكر جدا- إلي أن يختاروا إلى أي المعسكرين ينحازون.

وكان طبيعيا بعد كل ذلك أن تنشط المساعي لتكوين حزب اشتراكي ليتوج هذا الصراع ويقوده.

الهوامـش

(١) لمزيد من التفاصيل راجع :

* أمين عز الدين- تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتي ١٩١٩.
* عبد المنعم الغزالي- تاريخ الحركة النقابية ١٨٩٩- ١٩٥٢.
* رؤوف عباس- الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩- ١٩٥٢.

(٢) الغزالي- ص٢٤.

(٣) الأهرام - ١٩١٠/١/١٥.

(٤) الأهرام - ١٩٠٨/٨/١٩.

(٥) الأهرام - ١٩٠٧/٢/١٢.

(٦) أمين عز الدين - المرجع السابق- ص ٦٩.

(٧) الأهرام ١٩٠٨/٨/٣.

(٨) الأهرام - اللواء- المؤيد ١٩٠٨/١٠/٤.

(٩) محمد سيد كيلاني، ترام القاهرة - دار الفرجاني- القاهرة- (د-ت) ص ٦٤- نقلا عن المؤيد ١٩٠١/١١/٢٦.

(١٠) اللواء ١٩٠١/١٢/٧ وأيضا : ١٩٠١/١٢/٢٣.

(١١) محمد سيد كيلاني- المرجع السابق- ص ٦٥ نقلا عن : اللواء ١٩٠٢/١/١٩.

(١٢) رؤوف عباس- المرجع السابق- ص ٥٢.

(١٣) المقطم ١٩٠٨/١٠/١٨.

(١٤) اللواء ١٩١٠/١٠/٢٢.

(١٥) الجريدة ١٩١١/٨/٦ - نقلا عن : د. سليمان محمد النخيلي- الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها من ١٨٨٢ إلي ١٩٥٢- ص ١٦، ص ٧٣.

(١٦) اللواء - ١٩١١/٨/٢.

(١٧) أمين عز الدين - المرجع السابق- ص ١٠٦.

(١٨) اللواء ١٩١١/٨/٦.

(١٩) أمين عز الدين – المرجع السابق– ص ١٣٩.

(٢٠) الاقدام ١٩٠٨/٣/٢٠.

(٢١) الأهرام– ١٩٠٩/٣/٢٧

(٢٢) قسطاكي عطارة – تاريخ تكوين الصحف المصرية – ص٣١٢.

(٢٣) الجريدة – ١٩١٠/١٠/٢٣.

(٢٤) الغزالي– المرجع السابق– ص٦٥.

(٢٥) صبيح – المرجع السابق– ص ٤٣١.

(٢٦) الغزالي– المرجع السابق– ص٧٥.

(٢٧) الأهالي– ١٩١٩/٨/١٣.

(28) Suliman Bachear - COmmunism in the Arab East- 1918-1928, (London- 1980)p.54.

وأخيراً

اعتقد أن هذه الدراسة كانت ضرورية ليس فقط لتصحيح بعض مسارات الكتابة التاريخية عن أكثر الثورات المصرية تأثيرا في مسيرة مصر الحديثة، وإنما لمنح هؤلاء الأبطال الفقراء حقهم الحقيقي كشركاء أصليين في عملية الثورة ودفعها إلي الأمام، وإبراز ما قدموه من تضحيات ودماء وجهد وإضرابات وسجون قدموها عن رضاء ودون استعلاء ودون أن يذكرهم أحد.

ولعل من حقي أن أفصح عن واحد من الأسرار التي دفعتني وبإلحاح إلى هذه الكتابة. ففي عام ١٩٣٠ كانت مصر تخوض ثورة ديمقراطية بهدف استعادة دستور ١٩٢٣. وخاض حزب الوفد هذه المعركة بشجاعة. وقام النحاس باشا بزيارات للأقاليم لحشد الجماهير في معركة الدفاع عن الدستور. وفي المنصورة وقعت معركة ضارية بين رجال البوليس وجماهير الشعب التي احتشدت

حول النحاس باشا وحول الدستور. وفي هذه المعركة سقط شهداء عديدون. وعشرات من الرجال استشهدوا وهم يهتفون «يحيا الدستور».. وجاء الدستور وعادت حكومة الوفد بعد فترة، وأرخ المؤرخون للأحداث وكتبوا عن التضحيات وتذكروا شخصا واحدا.. واحداً فقط هو سينوت بك حنا الذي جرح في كف يده واعتبروه بطلا لهذه الموقعة ، بينما سقط أكثر من ثلاثين شهيدا تحت سنابك الخيل وطلقات الرصاص ولم يذكرهم أحد.

واحد من هؤلاء الشهداء عوض سلامة هو جدي لأمي كان تاجر أقطان ميسور الحال لكنه لم يكن باشا، استشهد ودفن مع كوكبة الشهداء في قبر مجهول، تماما كما ظل هو ورفاقه مجهولين فى كتابات المؤرخين والسياسيين.

فقط وعندما وصل الوفد إلي الحكم عام ١٩٣٦ أقام المجلس البلدي بالمنصورة نصبا تذكارياً فى حديقة «منتزه الكناني» زرته مئات المرات وأنا صغير لأقرأ اسماء عدة لشهداء هذه الموقعة منقوشة على رخام أبيض ونفش فوقها «استشهدوا في سبيل الوطن والحرية» وتجري عيناي على الرخام لتقرأ اسم جدي «عوض سلامة» واقرأ الفاتحة فلا قبر نعرفه لنقرأ الفاتحة هناك.

وفي عام ١٩٤٦ عاد الطاغية صدقي، فأتت يد دمرت النصب وتركت قطع الرخام الممزقة ملقاة في ذات الحديقة.. وبقيت اشلاؤها زمنا.. تماما كأشلاء القتلي.

وأعود لأتذكر هذه الواقعة كلما قرأت كتبا أو دراسات تتعلق بأذيال طبقة وتنكر الآخرين كل الآخرين. وإذا كنت وأسرتي وأسر

كل شهداء هذه الموقعة لم نزل نغضب من أجل إنكار دور فرد أو أفراد ونعتبر ذلك ظلماً لهم وللكتابة التاريخية فكيف يمكن أن نواجه ، إنكار دور طبقة أو طبقات؟

وإجابة عن هذا السؤال كانت هذه الدراسة.

المراجع

*** كتب عربية ومترجمة**

- أحمد أمين - زعماء الاصلاح.
- أحمد شفيق باشا - حوليات مصر السياسية.
- أحمد فهمى حافظ - سعد زغلول فى الجمعية التشريعية.
- د. جلال يحيى، د. خالد نعيم - الوفد المصرى ١٩١٩ - ١٩٥٢.
- رشيد رضا - تاريخ الاستاذ الامام.
- د. رفعت السعيد - سعد زغلول بين اليمن واليسار.
- د. رفعت السعيد - عصام الدين حفنى ناصف.
- د. رفعت السعيد - الارهاب إسلام أم تأسلم؟
- د. رفعت السعيد - عمائم ليبرالية.
- د. رفعت السعيد - الليبرالية المصرية - المثقفون - حزب الوفد.
- زكى فهمى - صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر.
- سالم عبد الحميد - الزعيم الخالد.
- طارق البشرى - سعد زغلول يفاوض الاستعمار.
- د. عاصم الدسوقى - كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى.
- عباس محمود العقاد - سعد زغلول، سيرة وتحية.

- د. عبد الخالق لاشين - سعد زغلول ودوره فى الحياة السياسية المصرية حتى سنة ١٩١٤.
- عبد الرحمن الرافعى - ثورة ١٩١٩.
- عبده حسن الزيات - سعد زغلول من أقضيته.
- د. علي شلبى ود. مصطفى النحاس جبر- الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣٣ - ١٩٣٦.
- الأمير عمر طوسون - مذكرة بما صدر منا منذ فجر الحركة الوطنية منذ ١٩١٨ إلى ١٩٢٨.
- د. غالى شكرى - النهضة والسقوط فى الفكر العربى الحديث.
- فكرى أباظة - الضاحك الباكى.
- د. محمد أنيس - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى.
- محمد ابراهيم الجزيرى - آثار الزعيم سعد زغلول.
- محمد زكى عبد القادر - محنة الدستور، ١٩٢٣ - ١٩٥٢.
- محمد سيد كيلانى - السلطان حسين كامل ، فترة مظلمة فى تاريخ مصر.
- محمد رجب البيومى - الازهر بين السياسة وحرية الفكر.
- محمد كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى، سعد وعدلى.
- ماريوس كامل ديب - الوفد وخصومه، ١٩١٩ - ١٩٣٩.
- محمد ابو الفتح - مع الوفد المصرى.
- وجه لامبلان - فى سبيل الاستقلال، مصر وانجلترا - ترجمة ميخائيل بشاره دواد.

- يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية.
- ٥٠ عاما علي ثورة ١٩١٩.

*** دوريات**

الأهرام ١٩٢٤.
- اللواء ١٩٠٦
- المؤيد ١٩٠٦

*** مذكرات ووثائق.**

- أحمد شفيق باشا - مذكراتى فى نصف قرن.
- سعد زغلول - مذكرات [مخطوطة].
- عبد العزيز فهمى - هذه حياتى .
- محمد على علوبة - مذكرات [مخطوطة]
- خطاب سعد زغلول باشا إلى جلالة الملك فؤاد الاول بقبول الامر الملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤ بتكليفة بتشكيل الوزارة.
- مضابط مجلس النواب - الدورة البرلمانية الاولى - يوليو ١٩٢٤.
- مضابط مجلس الشيوخ - الدورة البرلمانية الاولى - يوليو ١٩٢٤.

*** مراجع أجنبية**

- A.Colvin (sir) - The Making of Modern Egypt.
- Afaf Lutfi Alsayyid - Egypt and Cromer.
-Albert Hourani - Arabic thought in the Libral age, 1798 - 1939.
- Alexandre -The truth about Egypt.
- Cromer - The Situation in Egypt.
- E.W.P. Newman - Great Britain in Egypt.
- G. Lenczowski - The Middle east in worleds affairs.
- Humphry Bowman - Middle East window.

- J.M. Ahmed - The intellectual origins of Egyptian Nationalism
- Guliettee Adam - L Angleterre en Egypte.
- Lioyd - Egypt Since Cromer.
- Nadav Safran - Egypt in Search of political Community.
- P.M.Holt - Polititcal and Social Change in modern Egypt
-R.I.I.A - Great Britain and Egypt ,1914 - 1936.
- R.Storrs - Orientations.
- Samne et Goblet - La Vie Politique orientale en 1909.
- Valantine Chirol - the Egyptian Problem.
- W. BLunt - My Diaries.

المحتوى

* **الفصل الأول:** 9

* **الفصل الثاني:**

- زعامة الثورة 33
- سعد زغلول الزعيم المهيب 35

* **الفصل الثالث:**

الثوار 115
- الطلاب 119
- الفلاحون 131
- العمال 143
- وأخيراً 167

المراجع 171

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
WWW. maktabetelosra. org. eg
E - mail : info @egyptianbook.org. eg

السوزان مبارك صورة منشورة في كتاب يتناول دور السيدة الحرة في أعياد ممارسة القرود
التقطت الصورة بعد قصف بالقنابل وتحوم مكتبة ، حيث تظهر بقايا المكتبة
التي أصابها القصف وقد انهارت ، فسقطت أعمدتها الخشبية وتراكمت
وتحطمت قطع الأثاث وما أثير ، لكن رفوفها المثبتة على الجدران بقيت في
مكانها ، تصطف وتحتها الكتب في حالة جيدة . المثير للتأمل أنه في وسط
الدمار والفوضى تقف ثلاث شخصيات ، الشخصية الأولى تتفحص الكتب مرددة
والثانية تمد يدها لالتقاط أحد الكتب ، والثالثة تقرأ في كتاب مفتوح
لا شك أن معنى الصورة يؤكد أن القرود ، بوصفها أهم ممارسات الوجود
الإنساني ، هي التي تعزز طاقة موجهة لكل صور معاودة الحياة ، وتمنح
الحياة إمكانية التواصل ، فالقرود تصوب فهمنا للماضي ، وتعمق
إدراكنا للحاضر ، وتشحذ استشرافنا للمستقبل ، لذا سنظل
دوما ندعوني أن نقرأ لجودة الحياة .

سوزان مبارك

ISBN# 9789774209684

6 221149 012783

١,٥٠ جنيه